معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاجتماعي

عدد رقم 1 – 1998

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم باعداد ابحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاجتماعي سلسلة تعدها وحدة الابحاث الاجتماعية وتصدرها وحدة المراقبة الاقتصادية في ماس، وقد تم انشاء هذه الوحدة عام 1996 بمنحة من مؤسسة فورد وبدعم اضافي من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC (كندا).

المحرر: جميل هلال
المحرر المشارك: مجدي المالكي

مشاركون آخرون (هذا العدد)
ياسر شلبي، باحث مساعد/ ماس
حسن لدادوة، باحث مساعد/ ماس
ليزا تراكي، استاذ مشارك، جامعة بيرزيت
نادر سعيد، استاذ مساعد، جامعة بيرزيت

الانتاج
التحرير اللغوي: مورين داود وزكريا محمد
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع
© 1998 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 303، رام الله
تلفون: +972-2-998-7053/4
فاكس: +972-2-998-7055
بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب او اختزان مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على أي وجه بأي طريقة كانت اليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك الا بموافقة معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ
الاتصال مع المدير المالي والاداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاجتماعي من قبل مؤسسة التنمية الدولية السويدية (سيدا)
ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)
كانون ثان، 1998

تقديـــــــــــــم

مع اصدار هذا العدد الاول من المراقب الاجتماعي، يكون معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) قد استكمل جميع بدايات إنطلاقة وحدة مراقبة التطورات الاقتصادية في المعهد، حيث تصدر عن هذه الوحدة الآن ثلاثة سلاسل، الاولى سلسلة دورية المراقب الاقتصادي النصف سنوي والتي صدر منها حتى الآن عددان، والثانية سلسلة دروية المراقب الاجتماعي السنوي الذي تعده وحدة الابحاث الاجتماعية في المعهد والثالثة سلسلة قراءات اولية في تقارير دائرة الاحصاء المركزية والتي صدر منها حتى الآن خمسة اعداد.

ويجيء هذا العدد من المراقب الاجتماعي شاملاً لمجمل ما تم تجميعه من معلومات عن عدد من المؤشرات الاجتماعية ويتناولها بشيء من التفصيل الضروري في اية محاولة اولى لرصد الوضع الراهن. وهو يشكل بهذا اسناداً زمني، سترتكز عليه التقارير القادمة. ومع توفر السلاسل البيانية الزمنية، سيكون بالامكان تجاوز التفاصيل في المستقبل والتركيز على التغيرات في المؤشرات، علماً بأن الاعداد القادمة ستتطرق ايضاً الى مؤشرات اضافية لم تتمكن وحدة الابحاث الاجتماعية من رصدها في هذه المرحلة.

وانه لمن دواعي سروري ان اتوجه بشكري الى الطاقم الذي عمل بجد على اصدار هذا العدد وكذلك للمقيمين والداعمين وانني متأكد ان ما بين ايدينا الآن هو بداية جيدة لسلسلة سيكون لها وقعاً وموقعاً لدى جميع المهتمين.

نبيـــــــل قسيـــــــس

مديـــــــــــر المعهـد

ماس - المراقب الاجتماعي

عدد رقم 1 - 1998

المحتويـــــــــــــــات

1- مقدمة **1**

1-1 أهم المؤشرات الاجتماعية التي تم تناولها في العدد الأول من "المراقب الاجتماعي" **4**

1-1-1. المؤشرات السكانية *4*

1-1-2 المؤشرات الثقافية *4*

1-1-3 المؤشرات الصحية *5*

1-1-4 المؤشرات التعليمية *5*

1-1-5 مؤشرات الأمان الوظيفي والاجتماعي *5*

1-1-6 مؤشرات مستويات المعيشة *5*

2- مؤشرات السكان **6**

2-1 حجم السكان **8**

2-2 نمو مراكز حضرية جديدة **10**

2-3 مجتمع فتي **9**

2-4 توزيع السكان حسب العمر والجنس **1**

2-5 من أعلى معدلات الخصوبة في العالم **10**

2-6 تناقص معدل الوفيات الخام **11**

2-7 معدلات الزيادة الطبيعية حسب المنطقة **13**

2-8 معدلات الهجرة الداخلية والخارجية **14**

2-9 متوسط أفراد الأسرة حسب المنطقة والتجمع السكاني **14**

2-10 نسب عالية للزواج من الاقارب **15**

3- المؤشرات الصحية **17**

3-1 وفيات الرضع والأطفال **17**

3-2 معدلات وفيات الأمومة **20**

3-3 توقعات العمر عند الولادة **21**

3-4 تدني عدد الاطباء لمجمل السكان 24
3-5 توزع العيادات الصحية 25
3-6 كفاية سريرية متدنية 26
3-7 ارتفاع في نسب المؤمنين صحيا 26
3-8 حالات الإعاقة 29
3-9 نسبة الولادة في المستشفيات 31
3-10 تنظيم الأسرة. اقبال ضعيف على وسائل منع الحمل الحديثة 32
4- مؤشرات تعليمية 33
4-1 ارتفاع في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة 33
4-2 معدلات وفرص الالتحاق بالمدارس 36
4-3 فروق واسعة في توزع الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب سنوات الدراسة المكتملة بين الذكور والاناث 37
4-4 التوزع النسبي للطلاب والمتسربين منهم حسب المرحلة والجنس والجهة المشرفة 38
4-5 تحسن في معدل الطلبة لكل معلم 41
4-6 توزع طلبة كليات المجتمع المتوسطة 42
4-7 توزع الطلبة الجامعيين 44
5- مؤشرات ثقافية 46
5-1 ممارسة القراءة ومطالعة الصحف 46
5-2 الاستماع للراديو و مشاهدة التلفزيون .. النشاط الثقافي الأوسع انتشارا 52
5-3 نسبة محدودة من السكان تشارك في نشاطات فنية 42
5-4 تنظيم الندوات والمحاضرات العامة 57
5-5 المكتبات البيتية 59
5-6 زيارة المؤسسات الثقافية 60
5-7 المؤسسات الثقافية والبحثية المرخصة 61
5-8 المسارح والمهرجانات الثقافية 47
6- الضمان الاجتماعي، ونوعية الحياة 64
6-1 ظروف العمل وحقوق العمال 64
6-2 مؤشرات الحماية الاجتماعية المتوفرة للعمال والمستخدمين 65
6-3 أنظمة الدعم الاجتماعي .. دعم محدود 68

6-4 التكافل الاجتماعي الرسمي **69**
6-4-1 وزارة الشؤون الاجتماعية *69*
6-4-2 الأنروا *70*
6-4-3 لجان الزكاة *70*
6-4-4 مؤسسات أخرى *71*
6-5 المسنون والمعاقون **71**
6-6 نوعية الحياة **73**
7- مستويات المعيشة **77**
7-1 متوسط استهلاك الأسرة حسب المنطقة **77**
7-2 متوسط استهلاك الأسرة حسب المحافظة **78**
7-3 توزع متوسط الاستهلاك حسب التجمع السكني **81**
7-4 توزع الأسر حسب فئات الاستهلاك ومستويات المعيشة **82**
7-5 استهلاك الأسرة حسب مصادر دخلها وعدد أفرادها **84**
7-6 مستويات الأجور حسب القطاع الاقتصادي ومكان العمل والمنطقة **86**
المراجـــــــع العربية **71**
ملحق إحصائي **[67]**

.الجداول

الجداول المرفقة بالنص

جدول 2-1: تقديرات عدد السكان بين الأعوام 1970 و 1993 في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 7

جدول 2-2: توزيع السكان حسب نوع التجمع السكاني والمنطقة (1996) 2

جدول 2-3: نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما حسب الجنس والمنطقة لعام 1995 10

جدول 2-4: معدلات الخصوبة حسب اللواء (1994) 11

جدول 2-5: معدلات الخصوبة حسب متغير التعليم للنساء (1996) 13

جدول 2-6: مصادر النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة (سنوات مختارة) 13

جدول 2-7: نسبة الهجرة حسب اللواء (1995) 14

جدول 2-8: متوسط حجم الأسرة حسب المنطقة ومكان الإقامة (1995) 15

جدول 2-9: الزواج حسب صلة القرابة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتبعا لمكان السكن(1995) 16

جدول 2-10: الزواج حسب صلة القرابة والمنطقة (1995) 16

جدول 3-1: معدلات وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب السنة والمرجع 19

جدول 3-2: العمر المتوقع عند الميلاد في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختلفة ومن مصادر مختلفة 22

جدول 3-3: توقع البقاء على قيد الحياة المقدر منذ الولادة لتاريخ معين حسب الجنس والمنطقة (طريقة التيّتم) 22

جدول 3-4: التوزيع النسبي للأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع التأمين الصحي وبعض الخصائص الخلفية، 1996 28

جدول 3-5: التوزيع النسبي للأفراد المعاقين حسب نوع وسبب الإعاقة والمنطقة والنوع الاجتماعي (1996) 30

جدول 4-1: معرفة القراءة والكتابة لدى الأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النوع الاجتماعي والتجمع السكاني لعام 1995 35

جدول 4-2: توزيع الطلبة لعامي 95/94 و 96/95 حسب المرحلة والجنس والجهة المشرفة 39

جدول 4-3: توزيع الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة حسب البرنامج والجنس لعامي 1996/1995 و 1997/1996 42

جدول 4-4: نسبة طلاب الجامعات الفلسطينية من عدد السكان حسب المنطقة والجنس للعام (1997/1996) 45
جدول 5-1: الصحف والمجلات والنشرات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة حسب نوعها ووتيرة صدورها، أيلول 1997 48
جدول 5-2: توزع الجرائد والمجلات والنشرات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب منطقة النشر، أيلول 1997 50
جدول 5-3: مقارنات بعض المؤشرات الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن 50
جدول 5-4: مقارنة بعض المؤشرات الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن ومصر وإسرائيل 52
جدول 5-5: توزع محطات التلفزيون الخاصة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والتجمع السكني، أيلول 1997 43
جدول 5-6: توزع الندوات والمؤتمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب السنة والمكان، 1996-1995 57
جدول 5-7: توزيع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب توفر مكتبة لديها ومتغيرات مختارة، 1996 59
جدول 5-8: توزع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة التي لديها مكتبة حسب مواضيع الكتب في المكتبة، 1996 59
جدول 5-9: زيارة الأفراد (9 سنوات وأكثر) لمؤسسات ثقافية حسب نوع المؤسسة والنوع الاجتماعي والمنطقة ومكان الإقامة، 1996 60
جدول 5-10: توزع المهرجانات الثقافية-الفنية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والسنة 62
جدول 6-1: استفادة المستخدمين من عدد من حقوق العمال موزعة حسب قطاع العمل 75
جدول 6-2: مستوى الأمان الوظيفي حسب المهنة 75
جدول 6-3: النسبة المئوية للأسر التي تمتلك وسائل راحة مختارة موزعة حسب مكان الإقامة 57
جدول 7-1: النسبة المئوية والمتوسط الشهري بالدينار لاستهلاك وإنفاق الاسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مجموعات الاستهلاك والمنطقة والتجمع السكاني، 1996 66
جدول 7-2: توزع الاسر في الضفة والقطاع حسب مستوى المعيشة والمنطقة والتجمع السكاني 67

جدول 7-3: توزع فئات الاجور في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-1996 (الدورات الثلاث الاولى لمسح القوى العاملة). 68
جدول 7-4: بعض المؤشرات الخاصة بتوزع القوة العاملة الفلسطينية ومعدلات البطالة والعمالة المحدودة 69

جداول الملحق الاحصائي

الجدول العام 1: الضفة الغربية وقطاع غزة: مؤشرات اجتماعية مختارة للعامين 1996/1995 [69]
الجدول العام 2: مقارنة بعض المؤشرات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاردن ومصر واسرائيل [76]

الأشكال البيانية

شكل 2-1: توزع السكان حسب المنطقة والتجمع السكاني، 1967 و1996 2

شكل 2-2: التوزيع السكاني للضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس لعام 1995 1

شكل 2-3: معدلات الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية 10

شكل 2-4: معدلات الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة (1994) 11

شكل 3-1: معدلات وفيات الرضع والأطفال المقدرة بالطرق المباشرة (لكل ألف مولود) للسنوات الخمس السابقة للمسح حسب متغيرات مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995 20

شكل 3-2: اجمالي عدد الأطباء العاملين في المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع المستشفى، 1994 24

شكل 3-3: توزع التجمعات السكانية الفلسطينية التي تتوفر فيها مرافق وخدمات صحية حسب نوع المرفق أو الخدمة وحسب المنطقة، 1994 25

شكل 3-4: التوزيع النسبي للأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع التأمين الصحي والجنس ومكان الإقامة، 1996 29

شكل 3-5: انتشار الإعاقة بين كل 100.000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 1996 30

شكل 4-1: معدلات معرفة القراءة والكتابة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والعمر، 1995 35

شكل 4-2: نسبة التسرب حسب الجنس والصف للعام الدراسي 1996/1995 في جميع المدارس وفي المدارس الحكومية 31

شكل 4-3: توزع الطلاب حسب المنطقة والجهة المشرفة، 1997/1996 41

شكل 4-4: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للعامين الدراسيين 1996/1995 و 1997/1996 41

شكل 4-5: توزيع الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة حسب مكان الإقامة (مدينة، قرية، مخيم) والجنس للعام الدراسي (1996/1995) 43

شكل 4-6: توزع طلاب كليات المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمحافظة، 1997/1996 44

شكل 4-7: توزع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة (1996 / 1997) 45

شكل 5-1: نسبة الأفراد الذين يمارسون عادة القراءة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996 47

شكل 5-2: نسبة الأفراد الذين يطالعون الصحف اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996 48
شكل 5-3: نسبة الأفراد الذين يستمعون للراديو في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996 41
شكل 5-4: نسبة الأفراد الذين اعتادوا مشاهدة التلفزيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996 55

شكل 5-5: توزع الندوات والمؤتمرات المعقودة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجهة المشرفة عليها، 1996 44
شكل 5-6: توزع الندوات والمؤتمرات المعقودة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الموضوع، 1996 58
شكل 7-1: معدل الاستهلاك والانفاق الشهريان للاسرة بالدينار حسب المحافظة، تشرين اول 1995- ايلول 1996 59
شكل 7-2: توزع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ارتباط مساكنها بشبكتي المياه والمجاري العامتين ونوع التجمع السكاني ومصدر الدخل الرئيسي ومستوى المعيشة لعام 1996 84
شكل 7-3: توزع الاسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم الاسرة ومستوى المعيشة، تشرين اول 1995 - ايلول 1996 63

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، والتي تعتمد المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة، في تفسير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مسوحها، وقد صيغت بما يتناسب واهداف المسوح وظروف المجتمع الفلسطيني.

مكان الإقامة: قسم مكان الإقامة إلى مدن، قرى، مخيمات، واعتبرت التجمعات السكانية التي يتوفر فيها بلدية مدن، واعتبرت التجمعات السكانية من غير البلديات والمخيمات كقرى.

نسبة الجنس: عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

كثافة المسكن: وهي عدد الأفراد في الغرفة، وتحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية. ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطا أساسيا مسبقا لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديمغرافية.

الهجرة: انتقال الشخص أو الأسرة كاملة من تجمع سكاني إلى اخر، أو من دولة إلى أخرى، أي بشرط أن يجتاز الفرد حدود هذا التجمع أو الدولة، أقام أو ينوي الإقامة في مكان الوصول سنة أو اكثر حتى لو تخللها فترات زيارة بسيطة إلى مكان آخر.

المدرسة الخاصة: هي المدارس التي لا تتبع لأي من الوزارات المختلفة أو وكالة الغوث الدولية.

معدل التسرب: هو مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة (مرحلة التعليم العام) نهائيا ولم يلتحقوا باي مدرسة أخرى خلال العام الدراسي الذي يبدأ في 9/1 من العام وينتهي في 8/31 من العام التالي، إلى مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة، أي أن هذا المعدل قد حسب للأفراد الذين اكملوا اقل من 12 سنة دراسية.

معدلات الالتحاق العمرية: هو مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة إلى مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانوني للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروبا في خمسة.

معدل الخصوبة التفصيلية حسب العمر: عدد المواليد الذين تنجبهم النساء من فئة عمرية معينة لكل 1,000 امرأة في تلك الفئة.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

معدل وفيات الأمومة: عدد الوفيات من النساء نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة لكل 100,000 مولود حي.

توقع البقاء على قيد الحياة: معدل السنوات الإضافية التي قد يعيشها الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفيات الحالية على حالها. ويعرف هذا المصطلح أيضا بتوقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة أو عند أعمار أخرى.

المولود الحي: هو الطفل الذي ولد حيا وصرخ أو بكى عند الولادة أو ظهرت عليه أي علامة أخرى من علامات الحياة عند الولادة.

وفيات الذين أعمارهم تقل عن 5 سنوات: نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغهم العمر خمسة سنوات.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، الصدقات،

الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.

3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.

معدل الإعالة الاقتصادية: = عدد الأشخاص 11 سنة فأقل + الأشخاص 12 سنة فأكثر غير مشتغلين

الأشخاص 12 سنة فأكثر ومشتغلين

مستوى المعيشة: = استهلاك الأسرة من الطعام

استهلاك الأسرة الكلي

هذا المؤشر مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة، (قانون أنجز)، بمعنى إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، التعليم، الصحة ..الخ. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام في الدول الغنية لا تزيد عن 20%.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العامل: هو الفرد الذي يباشر شغلاً أو عملاً معينا سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه أو بدون أجر في مصلحة للعائلة.

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرائق.

النشيطون اقتصاديا (القوى العاملة): تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

العمالة المحدودة: تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق،

كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون زيادة ساعات في نفس العمل أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة بهدف زيادة ساعات العمل. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة.

المهنة: المقصود بالمهنة هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا، أو الذي باشره سابقا إذا كان عاطلا عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل بها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة، أما إذا كان بائعا متجولا فيبين نشاطه الرئيسي نوع العمل أو نوع السلعة (أو الاثنين معا) الذي يزاوله.

الأجرة اليومية للعامل: مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين مقسوما على مجموع أيام العمل للمستخدمين حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

الإعاقة: "قصور عند شخص ما ناتج عن العجز أو العجز الجسدي أو العقلي والتي تحد أو تمنع من قدرته بالمقارنة مع شخص طبيعي يماثله عمراً وجنساً ويعيش نفس الظروف الاجتماعية"، ويعتبر المصطلح كذلك تصنيفاً للحالات المحتمل أن يجد المعاقون أنفسهم فيها. وقصور هذه الحالات تحد من مقدرتهم على التفاعل مع المحيط الاجتماعي، ومثال ذلك عدم القدرة على استخدام المواصلات العامة والعمل والاستخدام الجزئي والعزلة الاجتماعية وملازمة الفراش.

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التق

شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، طولكرم، قلقيلية وجنين.

وسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله– البيرة، القدس وأريحا.

جنوب الضفة الغربية: وتضم محافظتي بيت لحم والخليل.

باقي الضفة الغربية: المقصود بها ال

1- مقدمة

يهدف "المراقب الاجتماعي" إلى تحليل المعلومات واستقراء اتجاهات التغير في بعض المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويركز العدد

الأول من "المراقب الاجتماعي" على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية الأساسية التي توفرت حولها بيانات يمكن الاعتماد عليها. ويغطي هذا العدد، بالأساس، بيانات عن العام 1996 دون إغفال بيانات عن سنوات سبقت، وذلك تسهيلا للمقارنة. لقد جرى التركيز بشكل خاص على بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مع استخدام مصادر إحصائية أخرى، عند توفرها، لرصد الواقع الاجتماعي واتجاهات تحوله. وعلى الرغم من أننا في هذا العدد الأول من "المراقب الاجتماعي" لم نستطع استقراء اتجاهات التحول في عدد من المؤشرات الاجتماعية المختارة بسبب عدم توفر السلاسل البيانية اللازمة لذلك، إلا أننا أشرنا اليها عند وجود معطيات تسمح بذلك. ونعتبر البيانات المتوفرة في هذا العدد نقطة ارتكاز لإجراء المقارنات وإبراز التحولات في الأعداد القادمة.

تتصف البيانات الإحصائية المتوفرة عن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بسمتين: النقص والتبعثر. فالمعطيات الإحصائية المتعلقة بالسكان والصحة والتعليم ومستويات المعيشة والأمان الاجتماعي، وبعض الجوانب الأخرى، ما زالت دون المستوى والشمول المطلوبين. هذا على الرغم من التقدم الذي تحقق على هذا الصعيد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بفضل المسوح التي نفذتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. أما البيانات التي تربط بين الأبعاد الاجتماعية المختلفة لحياة السكان فما زالت نادرة.

وتبرز صفة التبعثر الإحصائي في ندرة توفر السلاسل الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها لرصد وتتبع اتجاهات التحولات الاجتماعية التي تشق طريقها في جسم المجتمع الفلسطيني بفعل التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا، وهو ما يحرم الباحثين من إمكانية استقراء اتجاهات التغيير الاجتماعي وتقييم الوضع الراهن والمستقبلي بشكل علمي وشامل. كما يبرز تبعثر وتناقض البيانات في اختلاف مصادرها وفي الدوافع السياسية لهذه المصادر وتباين اساليب الحصول عليها.

يتوزع السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 على تشكيلتين اجتماعيتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تملكان سمات طوبغرافية وسكانية واجتماعية واقتصادية متباينة: فقد تباين تأثير النكبة، والتأثير السياسي والإداري والاقتصادي الأردني والمصري و تأثير الاحتلال الإسرائيلي المباشر على التشكيلتين. ولذا يلاحظ تباين بين المنطقتين من حيث كثافة السكان والنشاطات المهنية الأساسية والأنساق الحضرية والريفية وحجم السكان اللاجئين والمقيمين ومستويات المعيشة ومعدلات الدخل وأنماط الاستهلاك وغير ذلك.

وبشكل عام، خلق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بنية اجتماعية مشوهة، إضافة إلى اقتصاد مهمش وتابع. ولا تمنع التباينات المهمة التي ما زالت قائمة بين المناطق المدينية والريفية في المجتمع، من تسارع ظواهر تتمثل في أشكال من "تحضر" الريف و"ترييف" المدن. وهو ما حرم المدن من ثقافة حضرية، وحرم الريف من بنية إنتاجية فلاحية. وقد تولد هذا الوضع عن مجموعة من العوامل التي أثرت على نمو المدينة وتطور الإنتاج الزراعي والصناعي والخدماتي قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعده. وفاقم من هذا الوضع تنامي ظاهرة العمل في إسرائيل، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبروز أنماط حياتية استهلاكية مدينية دون توفر قاعدة مادية مستدامة لهذه الأنماط.

تمثلت بعض التحولات التي دخلت على الضفة والقطاع في بروز أشكال من التجانس الاجتماعي وضعف في الحراك الطبقي، وحراك مهني نسبي نتج عن التوسع في التعليم الجامعي الذي شهدته المناطق الفلسطينية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. فالانقسام الاجتماعي الرئيسي داخل المدن (البلدات) لم يكن انقساما ناتجا عن نمو اقتصادي رأسمالى فحسب، بل انقساما ارتبط بظروف سياسية، فهو انقسام بين المقيمين ولاجئي المخيمات مع غياب واضح للمناطق السكنية المعروفة تقليديا في العالم الثالث "بمدن الصفيح" بسبب قرب المراكز الريفية من المدن الرئيسية. أما سكان قطاع غزة فمعظمهم مدينيون (من حيث نسبة السكان الذين يسكنون في تجمعات سكانية تزيد عن عشرة آلاف نسمة وقلة العاملين في مجال الزراعة)، ويتميّز بغلبة السكان اللاجئين الذين يشكلون ثلثي مجموع السكان.

وقد صاحب تسارع وتائر العمل في إسرائيل والهجرة الخارجية (تحديدا للدول العربية النفطية) خلال سنوات الاحتلال توجها موازيا نحو التعليم على الرغم من التدني العام لمستوى الخدمات التعليمية.

أدى إهمال السلطات الإسرائيلية للخدمات الصحية والتعليمية إلى بروز منظمات غير حكومية محلية وأجنبية عملت طوال فترة الاحتلال على تغطية جزء من الخدمات الضرورية، وهي منظمات ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

جرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، تحولات عديدة على الظروف السياسية والاقتصادية. وهي ظروف تركت، وما تزال، أثارها الاجتماعية، ومن أبرزها: قيام مؤسسات رسمية حكومية تسعى إلى إزالة أثار الاحتلال المدمرة التي فرضت على

مجمل حياة السكان الفلسطينيين، ومعالجة هذه الآثار، بحدود إمكانياتها، وتشجيع النشاطات الثقافية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الحد الأدنى من الأمان الاجتماعي للأفراد والأسر.

كما يلاحظ بروز تقاطب طبقي داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال نمو شرائح اجتماعية جديدة تتمتع بامتيازات اقتصادية، وانحدار شرائح أخرى تحت وطأة الإغلاق المتكرر لسوق العمل الإسرائيلي وغياب الظروف الملائمة للاستثمار، وتشبع بعض قطاعات سوق العمل المحلي، ومواصلة إسرائيل سيطرتها على الموارد الطبيعية الأساسية والمعابر. أدت هذه العوامل إلى تفشي البطالة وازدياد حدة الفقر في ظل استمرار أنظمة محدودة للدعم الاجتماعي الممأسس وغير الممأسس. لقد عزز هذا الوضع الناشئ الشعور بالعجز والإحباط الناتج عن الفجوة بين التوقعات والواقع، بين الطموحات والإمكانيات.

وأخيرا، لا ينبغي إغفال الطبيعة الانتقالية للمرحلة التي يمر بها الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي فحسب، بل والاجتماعي أيضا. وهذا ما تلحظه بعض المؤشرات الاجتماعية المرصودة.

1-1 أهم المؤشرات الاجتماعية التي تم تناولها في العدد الأول من "المراقب الاجتماعي"[1]

1-1-1. المؤشرات السكانية

تنقسم هذه إلى قسمين؛ الأول: يتعلق بالمؤشرات السكانية العامة وتشمل حجم السكان، وتوزعهم الجغرافي، والتركيبة العمرية لهم، وتوزعهم حسب الجنس، ومعدلات الخصوبة ومعدلات الهجرة وتوجهاتها الأساسية. أما الثاني: فيخص المؤشرات السكانية الخاصة بالعائلة، وتشمل متوسط عدد أفراد الأسرة حسب المنطقة والتجمع السكني، ومعدلات الزواج من القريبات حسب المنطقة والتجمع السكني.

1-1-2 المؤشرات الثقافية

تشمل هذه عدداً من الأنشطة الثقافية كمطالعة الصحف والاستماع للراديو ومشاهدة التلفزيون وزيارة المؤسسات الثقافية المختلفة (مسرح، سينما، متاحف). وقد تم رصد هذه المؤشرات بالارتكاز

[1] تضمن هذا العدد من المراقب الاجتماعي جميع المؤشرات الاجتماعية التي تعتمدها الأمم المتحدة ما عدا المؤشرات المتعلقة بقطاع الاقتصاد غير الرسمي لعدم توفر معطيات كافية تساعد على تحليلها، ولم يدخل الناتج المحلي الاجمالي للفرد ضمن المؤشرات كون المراقب الاقتصادي الذي تنشره ماس يتناول ذلك. كما تناول المراقب الاجتماعي مؤشرات اجتماعية أخرى،لم تدرج في قائمة الأمم المتحدة، ذات فائدة للباحثين في مجال السياسات الاجتماعية.

على المسح الثقافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1996، وكذلك على بعض المسوح الأخرى التي أجرتها مؤسسات فلسطينية في الأعوام الأخيرة. وتظهر هذه المؤشرات بوضوح تأثير الاحتلال على مجتمع الضفة والقطاع بشكل شديد الوضوح، كما تبرز المسائل المسحية المطلوبة لتطوير البيانات حول الواقع الثقافي الفلسطيني في الضفة والقطاع.

1-1-3 المؤشرات الصحية

وهي مؤشرات تمكن من رصد فرص الحصول على الرعاية الصحية بمستوياتها المختلفة، كعدد الأطباء والعيادات الصحية والكفاية السريرية والتأمين الصحي، بالإضافة إلى تتبع التحولات التي جرت على أعداد ونسب وفيات الرضع والأطفال وتوقعات العمر عند الولادة وحالات الإعاقة ونسب الولادة في المستشفيات. وتبرز المؤشرات نواقص في بعض الجوانب وخاصة فيما يتعلق بصحة المرأة (خارج الجوانب الإنجابية). كما يبرز نقصا في المعطيات حول الصحة النفسية، والتي تستدعي اهتماما اكبر بحكم تأثيرات الاحتلال.

1-1-4 المؤشرات التعليمية

وتشمل البيانات المتعلقة بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع، والإحصاءات المتعلقة بنظام التعليم بحد ذاته. ولا تتناول هذه البيانات المناهج وأساليب التدريس ومستويات التعليم وإشكالياته.

1-1-5 مؤشرات الأمان الوظيفي والاجتماعي

وتشمل مؤشرات ذات علاقة بالضمان الاجتماعي (تأمين صحي ونظام توفير وتقاعد وإجازات مرضية ...الخ)، ومؤشرات ذات علاقة بظروف العمل، وأخرى ذات علاقة بظروف الحياة. وتبرز حاجة في هذا المجال الى ادخال موضوعات الأمان الوظيفي والاجتماعي في اهتمامات مسوح دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

1-1-6 مؤشرات مستويات المعيشة

وترصد أساسا مستويات وفئات الاستهلاك، ومصادر الدخل، كما ترصد التباين في معدلات الأجور حسب المناطق والقطاعات الاقتصادية ومكان العمل والتجمعات السكنية المختلفة. ويتسع المجال لمسوح منتظمة حول الدخل وفق متغيرات مختلفة.

من الممكن، إضافة لهذه المؤشرات الاجتماعية الأساسية، رصد ودراسة مجموعة أخرى من المؤشرات، التي لا تقل أهمية من حيث دلالاتها على الأوضاع الحياتية الاجتماعية للسكان، مثل

المؤشرات التي تخص معدلات وأشكال الجريمة ومعدلات الانتحار وتوزعها حسب الجنس والفئة العمرية والتجمع السكني. كما يمكن أن يشمل النزاعات الاجتماعية وأشكالها، والأنساق القرابية، والنزعات الأيديولوجية والدينية، وتمايزات النوع الاجتماعي، والمؤشرات الخاصة بالزواج والطلاق وغيرها. ولكننا استثنينا هذه المؤشرات لقلة وندرة البيانات المتوفرة حولها، على أن يتم رصدها في الأعداد اللاحقة بعد توفر البيانات اللازمة.

خلاصة

تقيس وتصف المؤشرات الاجتماعية المختلفة المعتمدة في العدد الأول من "المراقب الاجتماعي" التنوع الاجتماعي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر استخدام مجموعة من البيانات الإحصائية التي تقدم وصفا لمحيا للأوضاع الحياتية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني. لقد تعمدنا إبراز حجم التباين بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، كما بين المناطق وبين التجمعات السكانية، وحسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية. وتم رصد وتتبع اتجاهات التغيير كلما توفرت بيانات وسلاسل إحصائية تمكننا من ذلك.

تشير النظرة الملامحية الإحصائية التي يلقيها هذا العدد من "المراقب الاجتماعي" على الأوضاع الحياتية الاجتماعية في الضفة والقطاع، إلى حجم اللامساواة في المجتمع الفلسطيني، حيث يظهر فرق واسع في "فرص الحياة" أو في الوصول إلى فرص التعليم والصحة وأنواع الرعاية الاجتماعية المتعددة والضمان الاجتماعي ...الخ.

ويلاحظ من المؤشرات السكانية المعتمدة، ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو السكان عن المعدلات العالمية. كما يتجه الهرم السكاني إلى الإتساع في قاعدته بازدياد نسبة الفئات العمرية الشابة. كما يلاحظ أن ميزان الهجرة اتسم بالسلب خلال معظم سنوات الاحتلال، ولم يتغير إلى حركة إيجابية إلا في عقد التسعينيات. وبشكل عام، فان مجمل البيانات السكانية، وعلى اختلاف مصادرها، استندت إلى مسوح بالعينات وتوقعات الإسقاط (Projection) نظرا إلى محدودية المعطيات الإحصائية المتوفرة. ويتوقع الحصول على بيانات أدق بعد انجاز التعداد العام.

وتفيد المؤشرات الصحية، التي غالبا ما تدلل على جودة المعيشة وعلى مستويات المعيشة، إلى وجود تحسن ملموس في خدمات الرعاية الصحية الأولية، وذلك على الرغم من التمايز بين المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) والتجمعات السكانية (مدينة، قرية، مخيم) في سهولة وإمكانية

الوصول إلى هذه الخدمات. رغم ذلك تبقى تباينات واسعة في معدلات وفيات الأطفال بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الأولى، وبين المدينة والقرية والمخيم لصالح المدينة. وتنطبق هذه التباينات على الأعمار المتوقعة عند الولادة على الرغم من الارتفاع العام في التوقعات مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة كالأردن ومصر. ويلاحظ أن هناك تزايدا واضحا في حجم الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع الحكومي مقارنة بحجم الخدمات المقدمة من قبل القطاع الأهلي والخاص وذلك بعد تأسيس وزارة الصحة الفلسطينية.

وتدلل المؤشرات التعليمية على استمرار التوجه العام نحو التعليم، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات الالمام بالقراءة والكتابة في الفئات العمرية الصغيرة. لكن يبقى هناك فوارق مهمة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، الا ان هذه الفوارق أخذة في التقلص، حيث انها تبرز بوضوح اكثر بين الفئات العمرية المتقدمة في السن. وبشكل عام، يلاحظ تزايدا مطردا في مجموع عدد الطلاب والتوجه إلى المدارس الحكومية والى الفروع الأكاديمية العلمية والأدبية، و تزايد في عدد الطلبة الجامعيين[2] ذكورا وإناثا وصلت نسبته إلى 24.5% في العام 1997/1996 قياسا بالعام 1996/1995.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة التسرب تتزايد تدريجيا مع التقدم في سنوات الدراسة وخاصة عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى. ولا تلاحظ فوارق هامة في نسبة التسرب حسب النوع الاجتماعي باستثناء مرحلة الصف العاشر الأساسي حيث تزداد نسبة التسرب بين الإناث بشكل ملحوظ. وبشكل عام، تشير المعطيات الإحصائية إلى أن الإنجاز التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تحسن على الرغم من بعض الفوارق بين المناطق وبين التجمعات السكنية الثلاث الأساسية.

أما المؤشرات الثقافية، فتشير إلى أن النشاط الثقافي عانى من شلل كبير خلال سنوات الاحتلال. فالأنشطة الثقافية ما زالت هامشية ونادرة أو محصورة في مسارب معينة (مشاهدة التلفزيون على سبيل المثال)، على الرغم من أن قيام السلطة وفر آفاقا جديدة لتنشيط الحياة الثقافية بجوانبها المختلفة، ودعم جوانب منها.

وتدلل مؤشرات مستويات المعيشة والأمان الوظيفي على تراجع في مستوى المعيشة واتساع دائرة الفقر والعوز، وتشير إلى انخفاض في معدلات الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية

[2] لا تشمل الارقام المتعلقة بطلبة الجامعات الطلبة الفلسطينيين في الخارج لعدم توفر معطيات حولهم.

وقطاع غزة. وهذا ما يعمق حالة الشعور بعدم الأمان الذي تعاني منه معظم الأسر الفلسطينية بسبب غياب نظام ضمان اجتماعي بجوانبه المختلفة وضعف أنظمة الدعم الاجتماعي الموجه نحو الأسر المحتاجة. وهو ما تظهره مؤشرات الأمان الوظيفي.

تحتاج التغييرات في الأوضاع المعيشية والاجتماعية والتعليمية الى فترات زمنية طويلة نسبيا لتعكس نفسها رقميا. فالتغير في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة يتطلب المراقبة والرصد لعدة سنوات متتالية للتأكد من كونه يعكس تحولات بنيوية وليس مجرد ظواهر طارئة. ولعل هذا ما يبرر ضرورة "المراقب الاجتماعي" السنوي.

2- مؤشرات السكان

تتميز مؤشرات السكان، حتى نهاية عام 1997 (أي إجراء التعداد العام الفلسطيني للسكان والمساكن)، بأنها تعتمد على الإحصاء الذي قامت به إسرائيل عام 1967. وبهذا فإن جميع البيانات المتوفرة حول أعداد السكان بيانات تقديرية تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان للسنة الأساسية (1967) وتضيف إلى ذلك عدد المواليد وتطرح منه عدد الوفيات، إضافة إلى الهجرة. وتبرز في الوضع الفلسطيني مشكلات عديدة في مجال إحصائيات السكان، حيث اعتمدت هذه، حتى الآن، على الإحصائيات التي وفرها مركز الإحصاء الإسرائيلي. من أهم هذه المشكلات، غياب أساس ثابت ومنتظم للإحصاءات السكانية، ووجود تناقضات بين التقديرات المختلفة بناء على الفرضيات، وعدم تغطية الإحصاءات لمختلف الجوانب السكانية (مثل غياب بيانات حول الهجرة الداخلية بين الألوية وبيانات موثقة حول الوفيات والطلاق)[3]. هذا وقد قامت دائرة الإحصاء الفلسطينية بإجراء "المسح الديمغرافي" (1995) الذي من أحد أهدافه اختبار شامل لسجل السكان الذي كان متوفرا حتى ذلك الوقت. وقامت أيضا بإعداد تقرير حول "سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة: تقديرات منقحة لعام 1996". وقد أنجزت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أول تعداد للسكان والمساكن منذ عام 1967، في نهاية عام 1997 .

2-1 حجم السكان

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس العربية) وقطاع غزة بمليونين و

[3] مروان الخواجا، محاضرة مقدمة في مؤتمر " Success Against All Odds" لعام 1995 والذي نظمته دائرة الإحصاء الفلسطينية.

534 ألف نسمة (1996). حيث يقيم في الضفة الغربية نحو مليون و 571 ألف نسمة (منهم 254 ألف نسمة في مدينة القدس وضواحيها) يشكلون 62% من المجموع. أما في قطاع غزة فيقيم 963 ألف نسمة (أي بنسبة 38% من المجموع) [4].

وفيما يخص توزيع السكان على المناطق الجغرافية في الضفة الغربية، فتتركز النسبة الأكبر منهم في شمال الضفة الغربية حيث يسكن 41.2% من مجموع السكان. أما سكان وسط الضفة الغربية فيسكن 32.9% من السكان. وتصل نسبة السكان في مناطق جنوب الضفة الغربية إلى 25.9% (1996).

وتشير الإحصاءات الإسرائيلية أن عدد السكان كان 669.7 ألف شخص في الضفة الغربية (بدون القدس) بين الأعوام 1970 و 1974. أما في قطاع غزة فوصل إلى نحو 414 ألف نسمة في نفس الفترة هذا، ويبين (جدول 2-1) أعداد السكان في المنطقتين بين الأعوام 1970-1974 و 1993

[4] مصدر البيانات: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة: تقديرات منقحة لعام 1996.

جدول 2-1: تقديرات عدد السكان بين الأعوام 1970 و 1993

في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة (بالألف)*

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة
1970-1974**	669.7	414.0
1975	675.2	425.5
1980	724.3	465.5
1985	815.5	527.0
1990	957.0	642.7
1993	1.084.4	748.4

* مركز الإحصاء الإسرائيلي، كتاب الإحصاء الإسرائيلي، 1996، ص573.

** معدل سنوي

2-2 نمو مراكز حضرية جديدة

توزع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1996 على 523 تجمعا سكانيا (25 في قطاع غزة)، منها 31 تجمعا بلغ عدد سكانها 10 الاف نسمة وأكثر، وتجاوز عدد سكان ثلاثة منها المئة الف نسمة (نابلس والخليل في الضفة الغربية وغزة في قطاع غزة). وتختلف أنماط توزع السكان بين الضفة والقطاع، حيث يتركز السكان في قطاع غزة في تجمعات كبيرة نسبيا قياسا بالضفة الغربية. وتختلف المنطقتان ايضا من حيث نمط توزع السكان بين الحضر والقرى والمخيمات، فأكثر من نصف السكان في الضفة الغربية يعيشون في القرى، ونسبة قليلة في المخيمات(6.2%)، في المقابل تتقارب نسبة السكان الحضر وسكان المخيمات في القطاع وتتدنى نسبة سكان القرى (19.5%) (راجع شكل 2-1).

ويتضح من خلال المقارنة مع عام 1967 أن وتيرة تزايد سكان المدن أعلى منها لدى سكان القرى وسكان المخيمات،لكنها تبقى بطيئة قياسا بالدول المجاورة، مثلا بلغت نسبة التحضر في الاردن سنة 1996 78.3% بينما كانت 43% لعام 1960[5]. وربما يعود ذلك الى القيود

الإسرائيلية التي فرضت على التوسع المديني وانتقال العمال من القرى والمخيمات الى العمل في اسرائيل وتبعية الإقتصاد الفلسطيني. وقد تتسارع عملية الهجرة الى المدن الرئيسية في ظل تقلص فرص العمل في اسرائيل والخارج،

[5] للمقارنة مع بعض الدول العربية توضح المعطيات التالية تزايد نسبة الكان الحضر بين سنتي 1960 و1993 (%):

الدولة	نسبة السكان الحضر	
	1960	1993
الكويت	72	97
سوريا	37	51
لبنان	40	86
العراق	43	74
مصر	38	44
عمان	4	12

المصدر: UNDP, Human Development Report 1996. p176.

ورقم الاردن لعام 1996 محسوب اعتمادا على: دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، النشرة الاحصائية السنوية 1996، ص12. وتعرف النشرة الحضر: التجمعات السكانية التي بلغ عدد سكانها 5 الاف نسمة أو أكثر كما هي محددة في عام 1979.

وتراجع دور الزراعة في الإقتصاد الفلسطيني وإستمرار مصادرة الأراضي والسيطرة على المياه من قبل إسرائيل. أدت سياسة عزل القدس من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وهي المدينة الرئيسية في الضفة الغربية قبل عام 1967، الى نمو مراكز حضرية جديدة في ضواحيها مثل الرام وبيت حنينا (ازداد عدد سكانهما بين عامي 1997 و 1996 بنسبة 2660% و1623% على التوالي)، وقد يتعزز هذا الاتجاه مع استمرار الاجراءات الاسرائيلية.

جدول 2-2: توزيع السكان حسب نوع التجمع السكاني والمنطقة (1996)*

المنطقة	النسبة من سكان الضفة	مدينة**	قرية	مخيم	المجموع
شمال الضفة	41.2	37.3	56	6.7	100
وسط الضفة	32.9	40.2	52.8	7	100
جنوب الضفة	25.9	46.4	49.1	4.5	100
الضفة الغربية	100	40.4	53.4	6.2	100
	النسبة من مجموع السكان	مدينة	قرية	مخيم	المجموع
الضفة الغربية	62	40.4	53.4	6.2	100
قطاع غزة	38	40.9	18	41.1	100

* دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة: تقديرات منقحة لعام 1996.

** تعتمد دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية التصنيفات الإدارية في تصنيفها للتجمعات السكانية: المدينة: التجمع الذي يديره مجلس بلدي (وذلك قبل تحويل معظم المجالس القروية إلى مجالس بلدية من قبل وزارة الحكم المحلي، 1997)، القرية: التجمع الذي لا يوجد فيه مجلس بلدي وليس مخيما، المخيم: التجمع السكاني التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

شكل 2-1: توزع السكان حسب المنطقة والتجمع السكاني، 1967 و1996(%)

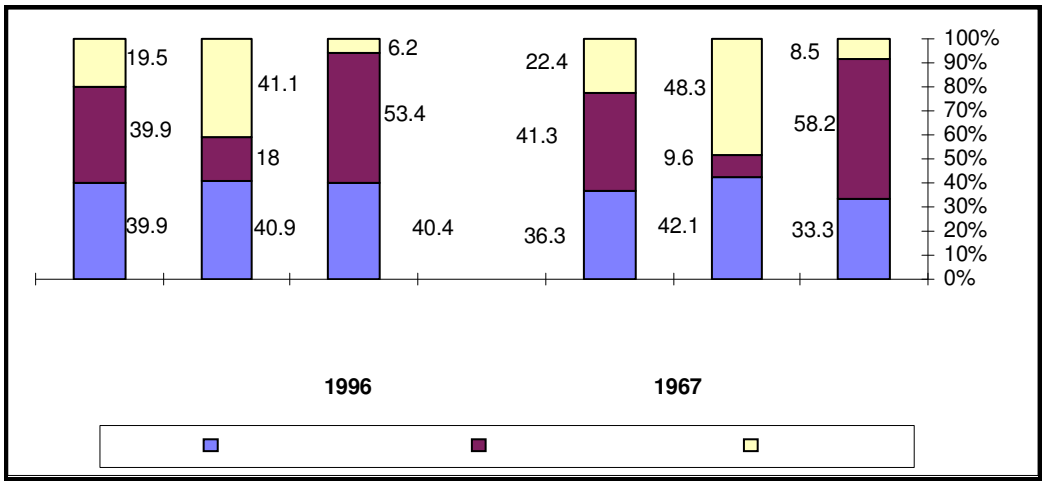

* المدينة: عدد سكانها 10 آلاف نسمة وأكثر، اضافة الى جنين وأريحا وقلقيلية التي اعتبرت مدنا عام 1967 رغم أن سكانها بدون المخيمات أقل من 10 آلاف نسمة. القرية: التجمعات السكانية التي عدد سكانها أقل من 10 آلاف نسمة. والمخيمات: التجمعات السكانية التابعة ل"الأنروا" بغض النظر عن عدد سكانها أو موقعها (في منطقة مدينية أو قروية).
و أُعتبرت رام الله والبيرة تجمعا واحدا، وكذلك بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، وأُعتبرت القدس القديمة مع الأحياء المحيطة بها تجمعا واحدا.

Central Bureau of Statistics (Israel), West Bank of the Jordan, Gaza Strip and North Sinai,Golan Heights, Jerusalem, 1967

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، سكان التجمعات الفلسطينية: تقديرات منقحة لعام 1996

2-3 مجتمع فتي[6]

يتخذ التوزع العمري للسكان الفلسطينيين شكلا هرميا ذا قاعدة عريضة، حيث بلغت نسبة الذين

تقل أعمارهم عن 15 عاما 46.5% من مجموع السكان (عام 1995). ويزيد حجم هذه الفئة في قطاع غزة عنه

في الضفة الغربية؛ ففي القطاع بلغت نسبتهم 50.3% مقابل 44.6% في الضفة. وبلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما 74.1% في الضفة والقطاع (76.1% في قطاع غزة و 73% في الضفة الغربية).

[6] مصدر البيانات: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج النهائية، ص104.

شكل 2-2: التوزيع السكاني للضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس لعام 1995

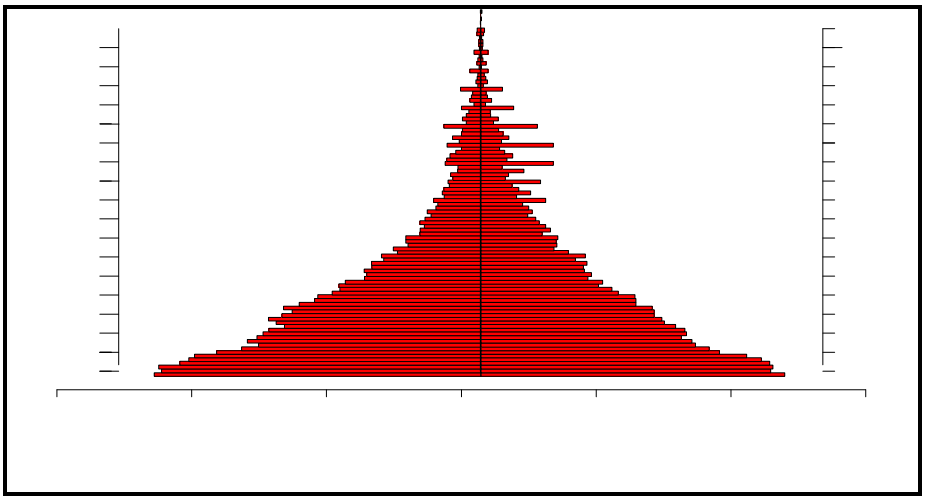

لم تتعد نسبة الذين بلغت أعمارهم 65 عاما فأكثر 3.4% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[7].

بلغ معدل الإعالة في الأراضي الفلسطينية 4.65 معالاً لكل فرد عامل أو قادر على العمل[8]. وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى السمة الشبابية للمجتمع الفلسطيني. كما يحمل التوزع العمري الهرمي مؤشرات ذات دلالات للسياسات التنموية الفلسطينية، وتحديدا فيما يتعلق بالسياسات التعليمية والتشغيلية والضمان الاجتماعي ودور القطاع العام.

2-4 توزيع السكان حسب العمر والجنس[9]

لا تبرز فروق مهمة بين الذكور والإناث فيما يخص التوزيع العمري، حيث شكلت الإناث تحت سن 15 ما نسبته 45.8% من اجمالي الإناث (1995). وشكل الذكور من نفس الفئة العمرية ما نسبته 47% من اجمالي الذكور. أما نسبة الإناث اللواتي تجاوزن أل 44 عاما فبلغت 13.2% من اجمالي الإناث، مقابل 11.3% بين الذكور. وتظهر فروق بين الضفة وقطاع غزة في هذا المجال؛ فالتوزيع النسبي للذكور في قطاع غزة أعلى في الفئة العمرية "أقل من 15 عاما" من الفئات الأخرى

[7] تبلغ نسبة الذين تزيد اعمارهم عن 65 عاما في العالم 6.5% وفي الدول النامية 4.6%، بينما تبلغ في الدول الصناعية 12.9%. (المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1997).

[8] فلسطين: ملف التنمية البشرية لعام 1996-1997، ص11.

[9] المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة - النتائج النهائية، 1997.

حيث بلغت نسبة ذكور غزة في هذه الفئة العمرية 50.7%، بالمقارنة مع 50% بين إناث غزة و 45.3% بين ذكور الضفة و 43.7% بين إناث الضفة الغربية. وهكذا يشكل الذكور في قطاع غزة أكبر المجموعات الفتية في حين تشكل مجموعة الإناث في الضفة الغربية أقلها.

ويتسم جنوب الضفة الغربية بزيادة نسبة الفئات الشابة عن مناطق الضفة الأخرى، في حين لا يبرز تباين يذكر في قطاع غزة حيث تبقى النسبة مرتفعة في شمال القطاع وجنوبه. ونلاحظ أيضا أن نسبة الذكور في هذه الفئة العمرية تزيد عن نسبة الإناث في كافة المناطق. وقد يعود ذلك إلى إحجام بعض الاهالي عن التبليغ عن الإناث عند الولادة.

جدول 2-3: نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما حسب الجنس والمنطقة لعام 1995

المنطقة	ذكور	إناث	المجموع
شمال الضفة	43.6	42.7	43.2
وسط الضفة	43.5	40.9	42.4
جنوب الضفة	48.8	47.6	48.0
شمال القطاع	51.0	50.7	50.9
جنوب القطاع	50.2	49.3	49.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الألوية (رقم 10)، تقرير الألوية المقارن، 1997، ص47.

شكل 2-3: معدلات الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول العربية

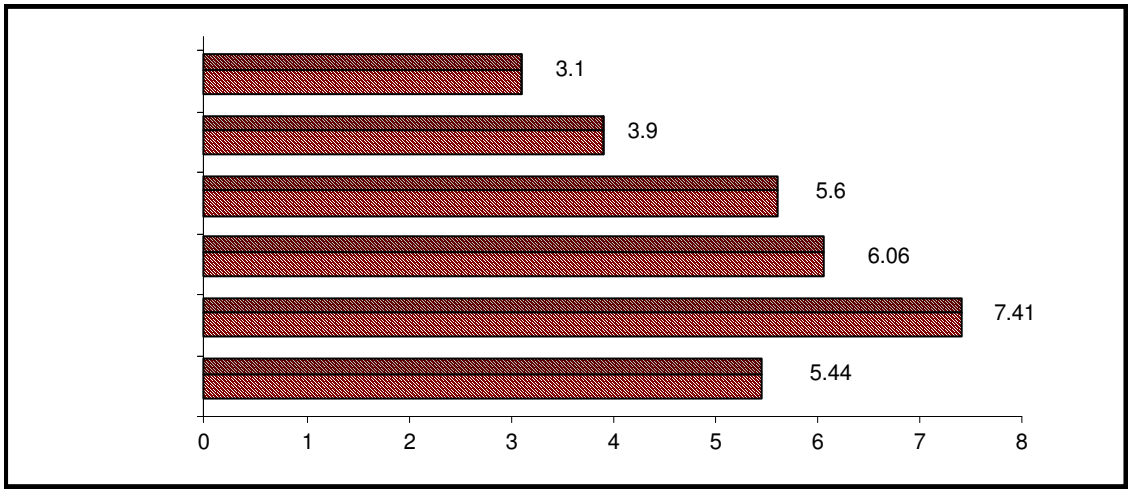

معطيات الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1994، أما الدول العربية الأخرى فهي للعام 1992.

مصدر المعطيات التي اعتمد عليها الرسم: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي: نتائج نهائية، 1997، ص123 للمعطيات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي المعطيات الأخرى اعتمد على: فلسطين: ملف التنمية البشرية 1996-1997، ص119

2-5 من أعلى معدلات الخصوبة في العالم

بلغ (عام 1994) معدل الخصوبة الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 6.06. ويفوق معدل الخصوبة الاجمالي في قطاع غزة (حيث بلغ 7.41) مثيله في الضفة الغربية (حيث بلغ 5.44)[10]. وهو معدل مرتفع قياسا

بالدول المجاورة: إذ بلغ المعدل 5.6 في الأردن و 3.1 في لبنان و 3.9 في مصر[11]. وبلغ المعدل 3.5 في الدول النامية و 5.8 في البلدان الأقل نموا و 6.3 في جنوب الصحراء في أفريقيا و 4.9 في البلدان العربية و 1.8 في الدول الصناعية المتقدمة.[12]

[10] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، 1996، ص123.
[11] فلسطين - ملف التنمية البشرية (1996 - 1997)،1997.
[12] تقرير التنمية البشرية لعام 1996.

شكل2-4: معدلات الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة (1994)

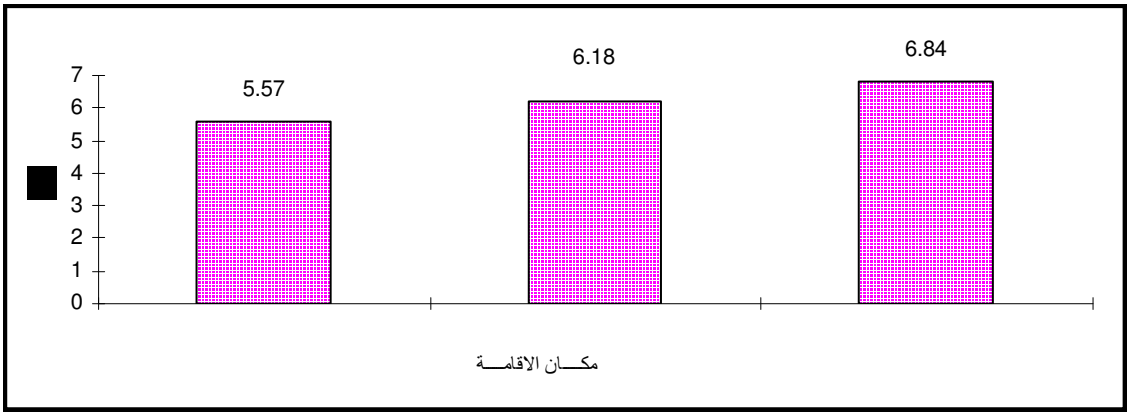

د الشكل على: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي: النتائج النهائية، 1997. ص. 124

تتباين معدلات الخصوبة حسب طبيعة التجمع السكاني حيث تزيد في المخيمات والقرى عنها في المدن كما هو واضح في (شكل 2-4).

ونلاحظ أن هناك فروقا واضحة بين الألوية في الضفة الغربية حيث بلغ معدل الخصوبة 6.83 في لواء الخليل و 3.95 في لواء القدس. أما في باقي المناطق فتراوح بين 4.97 (في لواء بيت لحم) و 5.63 (في لواء طولكرم/قلقيلية).

جدول 2-4: معدلات الخصوبة حسب اللواء (1994)

اللواء	المعدل	اللواء	المعدل
بيت لحم	4.97	نابلس	5.01
رام اللة	5.41	الخليل	6.83
القدس	3.95	طولكرم	5.63
جنين	5.06	قطاع غزة	7.44

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير الألوية (رقم 10) – تقرير الألوية المقارن، 1997، ص 62.

2-6 تناقص معدل الوفيات الخام

شهدت العقود الثلاث السابقة تحسنا مضطرداً في ما يخصّ معدلات الوفيات الخام، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. فقد انخفضت هذه المعدلات من 12.8 لكل الف مواطن في القدس العربية، و21.7 في باقي الضفة الغربية، و19.5 في قطاع غزة عام 1972 الى 4.1 عام 1991 في القدس، و6.23 في الضفة الغربية و5.92 في قطاع غزة عام 1996، وبلغت في الضفة الغربية وقطاع

غزة 6.11 لنفس العام[13]. وتحسن نوعية الحياة. وسيكون لذلك انعكاساته على التركيب العمري للسكان، ومعدلات النمو السكاني خاصة مع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة.

[13] دائرةالاحصاء المركزية الفلسطينية، سلسة تقارير الوضع الراهن (رقم 1): ديمغرافيا الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1994، ص86 و91. ونشرة الاراضي الفلسطينية: لمحة احصائية، العدد الثاني، 1997.
وبلغ معدل الوفيات الخام في الاردن لعام 1996 6 لكل الف مواطن. (دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، النشرة الاحصائية السنوية 1996، ص18.)

جدول 2-5: معدلات الخصوبة حسب متغير التعليم للنساء (1996)

المرحلة التعليمية	المعدل
أقل من الشهادة الثانوية	6.32
الشهادة الثانوية	5.57
أكثر من الثانوي	4.52

2-7 معدلات الزيادة الطبيعية حسب المنطقة

بلغ معدل النمو السكاني الطبيعي (الناتج عن الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) 3.9% في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بين الأعوام 1994-1996. وفاق المعدل في غزة مثيله في الضفة الغربية حيث بلغ في غزة 4.6% وفي الضفة الغربية 3.4%. وبلغ معدل الزيادة السكانية 5.9% في كلتا المنطقتين إذا أخذنا صافي ميزان الهجرة بعين الاعتبار للأعوام 1994 - 1996.

جدول 2-6: مصادر النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة (سنوات مختارة)

السنة	الزيادة الطبيعية		ميزان الهجرة		النمو السكاني %	
	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية
1967	3.3	3.0	*12.2-	*13.0-	--	--
1968	8.3	13.0	32.3-	15.8-	6.3-	0.5-
1970	9.4	14.9	3.3 -	5.0 -	1.7	1.7
1974	14.3	2.1	1.8 -	2.8	3.1	2.7
1978	16.9	21.6	4.7 -	9.4 -	2.7	1.8
1982	17.8	24.5	3.1 -	7.9 -	1.8	2.4
1986	21.6	27.5	3.6 -	5.1 -	3.4	2.7
1990	30.8	38.5	1.5	2.5	5.3	4.5
#1996 - 1994	--	--	1.6	2.3	4.6	3.9

* # المتوسط أيلول - كانون الأول

المصدر: مكتب الإحصاء الإسرائيلي، المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، 1993، العدد 44، ص758

ويلاحظ أن معدلات الزيادة السنوية للفترة 1990 إلى 1996 فاقت المعدل الطبيعي الذي ساد في فترات سابقة حيث لم يتجاوز معدل الزيادة بين الأعوام.1970 و 1989 نسبة 3% بينما فاق نسبة 5% بعد العام 1990 ووصل إلى 6% عام 1992[14].

[14] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ديمغرافية الشعب الفلسطيني، 1994. البيانات مستقاة من مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، المجموعة الإحصائية الإسرائيلية 1993، العدد 44.

2-8 معدلات الهجرة الداخلية والخارجية

تميز ميزان الهجرة الفلسطيني بالسلبية حتى عام 1990 حيث بدأ ميزان الهجرة بالتحول للايجابية والارتفاع، مع بدء العملية السلمية وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ليصل إلى نحو 6.8 في قطاع غزة و 5.1 في الضفة الغربية (لعام 1992). هذا، وشهدت الأعوام 1967 و 1968 أعلى معدلات الهجرة إلى خارج فلسطين ووصل ميزان الهجرة من الضفة الغربية – 15.8 عام 1968 وإلى – 32.3 من قطاع غزة. ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي سادت المنطقتين تحت الاحتلال، وتوفر فرص العمل في بلدان الخليج العربي.

وتشير المعطيات الرقمية إلى ارتفاع معدلات الهجرة من لوائي القدس ورام الله حيث تبلغ 15.2 و14.2 بالتتابع في العام 1995. في حين كان لواءا الخليل وجنين الأقل هجرة حيث بلغت النسبة 5.4 و 8.7 بالتتابع (أنظر جدول 2-7).

جدول 2-7: نسبة الهجرة حسب اللواء (1995)

الخليل	5.4	قطاع غزة	11.0
جنين	8.7	أريحا وبيت لحم	12.4
طولكرم وقلقيلية	10.6	رام الله	14.2
نابلس	11.0	القدس	15.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي: النتائج النهائية،1997، ص173..

2-9 متوسط أفراد الأسرة حسب المنطقة والتجمع السكاني

بلغ متوسط أفراد الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 6.95 فردا (عام 1995). ويبرز فرق واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال؛ فقد بلغ معدل أفراد الأسرة في الضفة 6.58 وفي القطاع 7.81. كما يتضح من البيانات المتوفرة أن متوسط حجم الأسرة في المخيمات يفوق باقي التجمعات السكنية وخصوصا في مخيمات قطاع غزة حيث وصل المعدل إلى 7.99 فردا للأسرة. أما في مخيمات الضفة الغربية فبلغ المعدل 6.99. وتميزت المدن بأقل المعدلات؛ حيث بلغت في مدن الضفة الغربية 6.16 وفي مدن قطاع غزة 6.66. هذا، وبلغت المعدلات في قرى الضفة الغربية 6.82 فردا للأسرة.

جدول 2–8: متوسط حجم الأسرة حسب المنطقة ومكان الإقامة (1995)

الضفة الغربية				قطاع غزة			المجموع			
مدينة	قرية	مخيم	المجموع	مدينة	مخيم	المجموع	مدينة	قرية	مخيم	المجموع
6.16	6.82	6.99	6.58	7.61	7.99	7.81	6.66	6.82	7.73	6.95

مصدر البيانات: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية.

2–10 نسب عالية للزواج من الاقارب[15]

بلغت نسبة الفلسطينيين المتزوجين من غير أقربائهم ما يقارب الثلث من مجموع المتزوجين (1995). أما المتزوجين من عائلات أخرى (مع وجود صلة قربى) فبلغت نسبتهم 16.9%. وقاربت نسبة المتزوجين من قريب من الدرجة الاولى أو من العائلة نصف المتزوجين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتطرح هذه النسب العالية

من الزواج من الأقرباء الحاجة إلى دراسات اجتماعية لفهم دوافع وآليات استمرار هذه الظاهرة.(أنظر جدول 2–9)

ترتفع نسبة الزواج من غير الأقارب بين سكان قطاع غزة بالمقارنة مع النسبة في الضفة الغربية. أما نسبة المتزوجين من عائلات أخرى (مع وجود قرابة) فهي أعلى في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. وتتساوى النسب (تقريبا) في المنطقتين فيما يتعلق بالزواج من العائلة (قريب)، وتزيد نسبة الزواج من الأقارب من الدرجة الأولى في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية. (أنظر جدول 2–9)

[15] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997.

جدول 2-9: الزواج حسب صلة القرابة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتبعا لمكان السكن(1995)

الصلة	الضفة وغزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	مدينة	مخيم	قرية
قرابة من الدرجة الأولى	28.8	27.2	31.6	27.2	29.3	30.2
من العائلة (قريب)	20.5	20.7	20.2	18.2	17.9	23.8
من عائلة أخرى (قريب)	16.9	19.9	11.7	16.4	12.1	19.6
لا قرابة	33.8	32.2	36.5	38.2	40.6	26.3

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الديمغرافي، النتائج النهائية، ص116-117

وكما هو ملاحظ فإن الزواج من غير الأقارب منتشر بشكل أكبر في المخيمات بالمقارنة مع المدن والقرى. (أنظر الجدول 2-8). وكذلك فإن الزواج من غير الأقارب أقل انتشارا في منطقة جنوب الضفة بالمقارنة مع شمال قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.(أنظر جدول 2-10) ويشير ذلك الى قوة تأثير العلاقات القرابية التقليدية وانعكاسها على العلاقات الزواجية في بعض المناطق خاصة في منطقة جنوب الضفة الغربية.

جدول 2-10: الزواج حسب صلة القرابة والمنطقة (1995)

الصلة	شمال الضفة	وسط الضفة	جنوب الضفة	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
قرابة من الدرجة الأولى	26.6	25.5	30.0	32.1	31.0
من العائلة (قريب)	16.0	21.2	24.6	16.5	24.2
من عائلة أخرى (قريب)	16.7	13.7	26.6	7.7	16.1
لا قرابة	40.7	39.6	18.8	43.7	28.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي: تقرير الألوية المقارن، ص59. والنتائج النهائية، ص117.

خلاصة

تطرح المؤشرات الديمغرافية العديد من التساؤلات حول المسألة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن ناحية، ترتفع معدلات الخصوبة الاجمالية ومعدلات النمو السكاني في الضفة والقطاع عن المعدلات العالمية. ومن ناحية أخرى، يتصف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي لا يتجاوز عمر نصف سكانه خمسة عشر عاما. وتفوق هذه المعدلات في قطاع غزة مثيلاتها في الضفة الغربية، وتفوق في القرى والمخيمات مثيلاتها في المدن.

كما بدأ ميزان الهجرة بالتحول من الأرقام السلبية إلى الإيجابية، حيث زاد في السنوات الأخيرة عدد القادمين للبلاد عن عدد المغادرين منها. ومن المتوقع أن تأخذ المسألة الديمغرافية أبعادا إضافية في حال التوصل إلى

حلول سياسية تتعلق باللاجئين الفلسطينيين واحتمال عودة نسبة كبيرة منهم إلى فلسطين. وفي ظل هذه المؤشرات يصبح التعامل مع مسألة النمو السكاني ضرورة تنموية وخصوصا فيما يتعلق بدلالاتها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على القدرة على توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الحيوية.

3- المؤشرات الصحية

تمكن المؤشرات الصحية من رصد التغيير في مستويات المعيشية للفئات الاجتماعية وفرص الحصول على رعاية صحية في مجالاتها المختلفة. وتتوفر بيانات مختلفة حول المؤشرات الصحية الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها متباينة وتفتقد إلى وجود سلاسل إحصائية زمنية متتالية.

3-1 وفيات الرضع والأطفال

تتوفر بيانات مختلفة المصادر حول معدلات وفيات الرضع والأطفال. ومن هنا فهي متباينة وتثير تحفظات المؤسسات العاملة في المجال الصحي. ويعتمد معظمها على مسوح سابقة أُجريت لمرة واحدة فقط. وشكلت وزارة الصحة الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال المصدر الرسمي الوحيد الذي يوفر بيانات حول الوفيات لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم العيوب العديدة في الاتساق الداخلي لتسجيل الوفيات في هذه البيانات. وقد صعب هذا من توفير قاعدة بيانية دقيقة والخروج باستخلاصات دقيقة[16].

تبين بيانات وزارة الصحة الإسرائيلية أن معدل وفيات الرضع في باقي الضفة الغربية قد انخفض من 34 في الألف عام 1967 إلى 18.1 في الألف عام 1991 وأصبح 21.4 في الألف عام 1993. أما في قطاع غزة، فقد انخفض هذا المعدل بشكل اكبر من الضفة، أي من 86 في الألف عام 1969 إلى 31.9 بالألف عام 1993.[17]

هذه التقديرات الإسرائيلية أدنى من تقديرات المسوح التي أُجريت لاحقا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يكون وراء هذا اعتبارات سياسية استهدفت إبراز ارتفاع المستوى المعيشي للسكان خلال سنوات الاحتلال، أي تجميل وجه الاحتلال الإسرائيلي. كما تختلف التقديرات الإسرائيلية عن بيانات مسوح حديثة نسبيا من حيث إبقائها على معدلات وفيات أعلى في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

[16] مركز الاحصاء الفلسطيني - سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 1)، ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون اول/ ديسمبر 1994 (39)

[17] المصدر السابق، جدول 3-2، ص 92.

وفرت المسوح التي أُجريت في التسعينيات من قبل مؤسسات دولية وفلسطينية بيانات حول معدلات وفيات الرضع والأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن معظم هذه البيانات يعاني من صغر حجم العينة مما يضعف من قيمته العلمية، ويحد من إمكانية الخروج باستخلاصات دقيقة [18]. ولعل أهم المسوح التي وفرت بيانات صحية أكثر دقة كان المسح بالعينة الذي تم على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل اليونسيف وجمعية تنظيم وحماية الأسرة في القدس عام 1992[19]. تشير نتائج هذا المسح الى أن معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية بلغ في منتصف عام 1988 ما يعادل 41 رضيعا لكل ألف مولود، وبلغ معدل وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من يوم واحد إلى 5 سنوات 51 وفاة لكل ألف مولود. وتبين النتائج أن معدلات وفيات الأطفال في الضفة الغربية أعلى من مثيلاتها في قطاع غزة حيث بلغت 57 في الألف في الضفة الغربية و 42 في

[18] ثلا بلغت عينة المسح الذي قامت به المؤسسة النرويجية (FAFO) عام 1993 في الضفة الغربية وقطاع غزة 995 امرأة في سن الانجاب سبق لها الزواج.

[19] ابو لبدة واخرون ، مسح وفيات الرضع والاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، مسح اليونسيف، جمعية تنظيم وحماية الاسرة، القدس، 1992.

جدول 3-1: معدلات وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب السنة والمرجع

السنة	المعدل لكل ألف مولود			المصدر
	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	
1968	غير متوفر	غير متوفر	33.6	مركز الإحصاء الإسرائيلي
1992	30	31.9	غير متوفر	وزارة الصحة الإسرائيلية
1992	40.8	37.6	غير متوفر	دائرة الإحصاء الفلسطينية
1993	51	41	غير متوفر	وكالة الغوث الدولية
1993	غير متوفر	غير متوفر	48	فافو واليونسيف
1994	44	34	غير متوفر	دائرة الإحصاء الفلسطينية
1995	25	32	غير متوفر	دائرة الاحصاء الفلسطينية

المصدر: فلسطين: ملف التنمية البشرية 1996-1997، جدول 2-16، ص55..

الألف في قطاع غزة. وتشير هذه النتائج أن معدلات وفيات الأطفال في مخيمات الضفة هي أدنى من مثيلاتها في مدن وقرى الضفة الغربية. غير أن نتائج المسح المذكور تشير إلى أن معدلات وفيات الأطفال في منطقة شمال الضفة الغربية (45 في الألف) هي أدنى من معدلات الوفيات في وسطها وجنوبها - وان معدلات الوسط (48 في الألف) هي أدنى من معدلات الجنوب (74 في الألف)، وذلك على الرغم من توفر عدد اكبر من المؤسسات الصحية في منطقة وسط الضفة الغربية، وتمتعه بمستوى معيشي أفضل من المناطق الفلسطينية الأخرى. وقد يعود هذا الى خلل في العينة. كما تشير النتائج الى أن نسبة وفيات الإناث (55 في الألف) هي أعلى من نسبة وفيات الذكور (48 في الألف) بقليل[20]. وقد يعود ذلك، في جانب منه على الأقل، إلى عوامل ثقافية - اجتماعية تتعلق بإعطاء الذكور عناية ورعاية صحية أوسع، وتحديدا في القرى.

وتختلف نتائج المسح الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1995 عن نتائج مسح اليونيسيف، وتشير إلى أن معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات في الضفة الغربية 31 في الألف وفي قطاع غزة 37 في الألف. وتشير كذلك إلى أن معدل الوفيات في المخيمات (35 في الألف) أعلى منه في المدن (29.9 في الألف) ومشابه للقرى (35.2 في الألف). وقد يعود سبب هذا التباين إلى التطور الذي طرأ على الخدمات الصحية الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل

[20] مركز الإحصاء الفلسطيني،سلسة تقارير الوضع الراهن (رقم 1). ديمغرافيا الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون ثاني 1994، ص93.

عام خلال السنوات السبعة (بين عامي 1988-1995)، خاصة الخدمات التي وفرتها المؤسسات الصحية الأهلية في القرى، مما ساهم في تقليص عدد وفيات الأطفال في القرى لتتقارب مع معدلها في المخيمات (أنظر شكل 1-3)، كما قد يعود إلى التباين في درجة تمثيل العينة في المسحين، وقد يعود ايضا الى الفارق الزمني لاجراء المسحين.

شكل 3-1: معدلات وفيات الرضع والأطفال المقدرة بالطرق المباشرة (لكل ألف مولود) للسنوات الخمس السابقة للمسح حسب متغيرات مختارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995

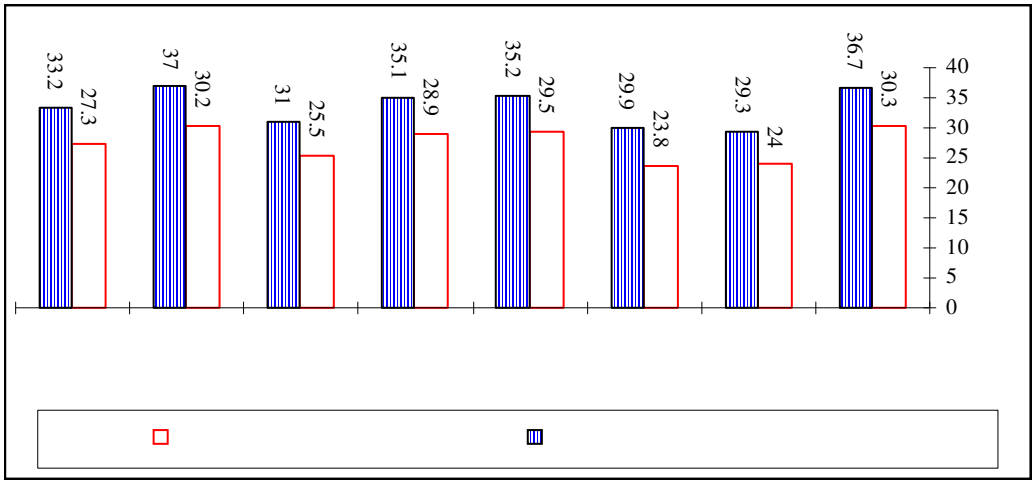

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الديمغرافي: النتائج النهائية، آب 1997. جدول 96+97.

2-3 معدلات وفيات الأمومة

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام 1995 أن معدل وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي) في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت الأعلى بين فئة العمر 50-54 حيث بلغت 140، تلاها فئة العمر 15-19 حيث بلغت النسبة 93، ثم فئة العمر 45-49 حيث بلغت النسبة 84، وكان المعدل الأدنى لوفيات الأمومة بين فئة العمر 25-29 حيث بلغت 60، ثم فئة العمر 30-34 حيث بلغت النسبة 67، وارتفعت إلى 78 عند فئة العمر 40-44[21]. وتشير هذه النسب أن معدل الوفاة في الولادة له صلة بعمر المرأة، فصغر السن عند الولادة (19 عاما فأقل) وكبره (45 عاما فأكثر) يرفعان من معدلات الوفاة.

وبلغت معدلات وفيات الامومة عام 1993 في الاردن 150، ومصر 170، واسرائيل 7 وفيات. وبلغ

[21] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، جدول 101.

المعدل في الدول النامية لنفس العام 384، وفي الدول الصناعية 28 وفاة.[22]

3-3 توقعات العمر عند الولادة

يخلق تباين البيانات المتوفرة حول معدلات الوفيات صعوبات في الوصول إلى بيانات دقيقة حول العمر المتوقع عند الولادة. ويسود اعتقاد انه لا يتم التبليغ عن العديد من وفيات الرضع (خلال الشهر الأول) للجهات الرسمية، مما يثير شكوكا حول الحد الأعلى للعمر المتوقع عند الولادة ويزيد التباين بين تقديرات الجهات المختلفة. فبيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي تشير إلى أن العمر المتوقع عند الميلاد في قطاع غزة كان عام 1992 اقل من مثيله في باقي الضفة الغربية، حيث بلغ العمر في قطاع غزة 68.5 عاماً، وفي باقي الضفة الغربية 72 عاماً. أما نتائج مسح اليونسيف فتشير إلى أن متوسط العمر المتوقع في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة هو 66 عاماً.

[22] UNDP, Human Development Report 1996. p158.

جدول 3-2: العمر المتوقع عند الميلاد في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختلفة ومن مصادر مختلفة

السنة	العمر المتوقع	المصدر
1992	68.5 في قطاع غزة 72 في باقي الضفة الغربية	مركز الإحصاء الإسرائيلي
1992	60.5 في قطاع غزة و60 في الضفة الغربية	مركز البحث والتخطيط
1992	66 في الضفة والقطاع	اليونسيف
1996	71.7 في الضفة والقطاع (73.5 نساء، 70 رجال)	دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
1996	66 للضفة الغربية وقطاع غزة	ماس/برغوثي ولينوك

المصدر: فلسطين: ملف التنمية البشرية 1996-1997، جدول (2-17) ص55. .

جدول 3-3: توقع البقاء على قيد الحياة المقدر منذ الولادة لتاريخ معين حسب الجنس والمنطقة (طريقة التيّتم)

الجنس والتاريخ المرجعي	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
ذكر			
1988/5	70.0	69.6	69.9
1986/5	70.4	69.3	70.1
1984/7	70.5	66.5	69.3
1982/11	69.4	66.9	68.6
1981/6	69.9	70.4	70.0
انثى			
1988/10	74.2	72.6	73.7
1986/12	73.7	72.2	73.2
1985/5	72.8	71.1	72.3
1984/3	70.6	71.3	70.8
1983/6	71.1	69.8	70.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الديمغرافي: النتائج النهائية، جدول 102، ص168.

وتشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعام 1996 أن العمر المتوقع في قطاع غزة والضفة الغربية معا يصل إلى 71.7 عاماً وان العمر المتوقع للنساء بلغ 73.5 عاماً وللرجال 70 عاماً.

وبقي العمر المتوقع لدى الإناث أعلى من الذكور طوال سنوات

الثمانينيات. ويتفق هذا مع توقعات الحياة في الدول المتقدمة اقتصادياً (راجع جدول 2-3 وجدول 3-3). وبالمقارنة بلغ العمر المتوقع عند الولادة عام 1993 في الأردن 68.1 وفي مصر 63.9 وفي إسرائيل 76.6 [23].

[23] المصدر السابق، ص149.

شكل 3-2: اجمالي عدد الأطباء العاملين في المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع المستشفى، 1994

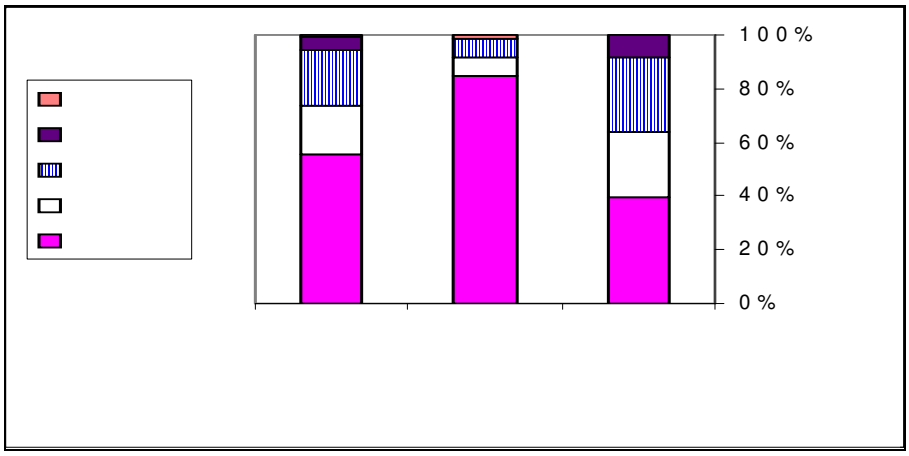

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. مسح التجمعات السكانية الفلسطينية لعام 1994: النتائج الأساسية، جدول 5-2 ص. 43.

* أشار التقرير السنوي للدائرة الصحية في وكالة الغوث عام 1995 أن عدد الأطباء العاملين في مؤسسات الوكالة في الضفة الغربية بلغ 62 طبيباً، وفي قطاع غزة 69 طبيباً.
Annual Report of the Department of Health, P9, 1995.

3-4 تدني عدد الاطباء لمجمل السكان

لم تتوفر حتى خريف العام 1997 إحصاءات تفصيلية حول عدد الأطباء العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في القطاعات المختلفة (الحكومية والأهلية ووكالة الغوث والقطاع الخاص). إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن معدل عدد الأطباء إلى عدد السكان عام 1995 بلغ 12 طبيبا لكل 10 آلاف نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقارنة مع 24 في الأردن و 28 في إسرائيل أواخر الثمانينيات[24]. وتشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعام 1994 إلى وجود 582 طبيبا يعمل في المستشفيات الحكومية والخيرية والخاصة والتابعة لوكالة الغوث في باقي الضفة الغربية، مقابل 316 طبيبا في مستشفيات غزة. ويلاحظ من هذه البيانات أن 39.5% من أطباء الضفة العاملين في مستشفيات يعملون في مستشفيات حكومية و 24.6% يعملون في مستشفيات خاصة و 27.8% يعملون في مستشفيات خيرية و 8.1% يعملون في مستشفيات تابعة للوكالة (أنظر شكل 3-2).

أما من حيث توزع الأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة فتبلغ النسبة 84.5% من اجمالي عدد الأطباء العاملين في المستشفيات في القطاع، وهي نسبة مرتفعة بحكم عدم وجود مستشفيات تابعة للوكالة في قطاع غزة. وتقوم الوكالة باستخدام

[24] فلسطين - ملف التنمية البشرية، ص 59.

واستئجار عدد محدد من الأسّرة في المستشفى الأهلي في غزة. ويلاحظ الانخفاض الحاد في نسبة الأطباء العاملين في المستشفيات الخاصة (7.3%) والخيرية (7%) وهو ما يؤكد تمركز الخدمات الصحية في قطاع غزة في قطاعين أساسيين وهما القطاع الحكومي ووكالة الغوث.

وتشير وزارة الصحة في تقريرها السنوي لعام 1996 إلى أن عدد الأطباء العاملين في القطاع الحكومي بلغ 475 طبيباً في الضفة الغربية و 627 طبيباً في قطاع غزة.

3-5 توزع العيادات الصحية

هناك تباين في البيانات التي تخص عدد العيادات الصحية العاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. فدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تقدر (عام 1994) عدد العيادات الحكومية بـــنحو 196 في باقي الضفة الغربية و 21 في قطاع غزة. أما العيادات الخيرية فبلغ عددها 157 عيادة في الضفة الغربية مقابل 13 في غزة و بلغ عدد عيادات وكالة الغوث 38 في الضفة مقابل 9 في قطاع غزة، وبلغ عدد العيادات الخاصة 379 في الضفة مقابل 57 في غزة (انظر شكل 3-3). وتشير هذه الأرقام إلى وضع غير متكافئ في توزيع العيادات الصحية بين الضفة الغربية وقطاع غزة إذا ما قيست بعدد السكان.

شكل 3-3: توزع التجمعات السكانية الفلسطينية التي تتوفر فيها مرافق وخدمات صحية حسب نوع المرفق أو الخدمة وحسب المنطقة، 1994

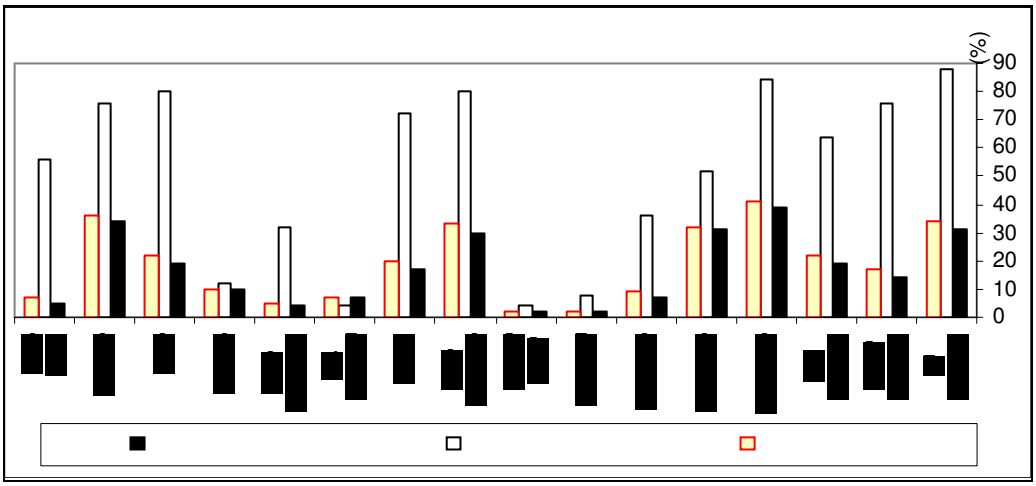

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. مسح التجمعات السكانية الفلسطينية لعام 1994: النتائج الأساسية، جدول 5-1 ص. 42.

وتشير دراسة البرغوثي ولينوك[25] إلى أن عدد العيادات الحكومية في الضفة الغربية في العام 1995 بلغ 178 عيادة مقابل 29 عيادة في قطاع غزة. وتقدر الدراسة عدد العيادات غير الحكومية ب 176 عيادة في الضفة مقابل 31 عيادة في القطاع. كما تشير إلى أن عدد العيادات غير الحكومية تناقص لصالح القطاع الحكومي، حيث انخفض عددها في غزة من 32 عيادة عام 1992 إلى 31 عيادة عام 1996. ويظهر هذا الانخفاض بوضوح اكبر في الضفة الغربية حيث انخفض عدد العيادات غير الحكومية في المناطق الريفية في الضفة الغربية من 210 عيادة عام 1992 إلى 128 عيادة عام 1996، علما أن العيادات غير الحكومية في الريف شكلت عام 1996 ما نسبته 72.7% من مجموع عدد العيادات غير الحكومية في الضفة.

3-6 كفاية سريرية متدنية

تحدد دراسة البرغوثي ولينوك وجود 3127 سريرا في مستشفيات وعيادات الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1995؛ منها 1891 سريراً في القطاع الحكومي و 43 في دور الولادة الخاصة. ويبلغ عدد الأسّرة في الضفة الغربية 2145 سريراً مقابل 982 سريراً في قطاع غزة. وهذا يعني وجود 1.3 سريراً لكل ألف نسمة في الضفة الغربية مقارنة مع 1.1 سريراً لكل ألف نسمة في غزة. ويلاحظ أن هناك تبايناُ في التوزيع الجغرافي لهذه الأسرة، فبينما يوجد 2.5 سريراً لكل ألف شخص في وسط الضفة الغربية، نجد أن هناك 0.4 سريراً لكل ألف شخص في جنوبها وفي الشمال 0.5%[26]. وبلغ عدد الأسرة في مصر 2 لكل ألف من السكان[27]، وفي الاردن 1.8 سريرا لكل ألف من السكان لعام 1996[28].

3-7 ارتفاع في نسب المؤمنين صحيا

يظهر المسح الصحي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الضفة والقطاع عام 1996 أن نسبة المؤمّنين صحيا في الضفة الغربية لا تتجاوز 54.7% من الأفراد المشمولين في عينة المسح، بينما تزداد هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 76.7%.

ويلاحظ توزع المؤمّنين صحياً في الضفة الغربية وقطاع غزة على أربعة أنواع تأمين صحي؛ فنحو 37.6% من سكان الضفة الغربية يشتركون في تأمين صحي حكومي، مقابل 12.8% يشتركون في تأمين وكالة الغوث، و 1% في تأمين ضمان اجتماعي و

[25] مصطفى البرغوثي وجون لينوك، الصحة في فلسطين - الامكانيات والتحديات - أوراق للنقاش، ماس، 1997.

[26] المصدر السابق، ص12.

[27] المصدر: مصر - تقرير التنمية البشرية لعام 1996، القاهرة، 1997، ص 146.

[28] المصدر: دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، النشرة الاحصائية السنوية 1996، ص290.

3.3% يشتركون في تأمين خاص. أما في قطاع غزة فترتفع نسبة المشتركين في التأمين الصحي الحكومي إلى 41.8% من سكان قطاع غزة مقابل 30.7% للمشتركين في تأمين وكالة الغوث، و 1.8% للمشتركين في تأمين ضمان اجتماعي، و 2.4% للمشتركين في تأمين خاص.

وتشير نتائج المسح السابق إلى أن نسبة المشتركين في التأمين الحكومي بلغت بين سكان المدن 47.2%، مقابل (34.2%) بين سكان المخيمات، و(32.6%) بين سكان القرى. ومعظم المشتركين في تأمين وكالة الغوث من سكان المخيمات (50.6%)، يليها سكان المدن (13.7%)، ومن ثم سكان القرى (9.3%).

ولا تشير نتائج المسح إلى فروق ذات دلالة فيما يتعلق بمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة المشتركين في التأمين الصحي من الذكور 61.2% ومن الإناث 62.1%.

وكشفت دراسة البرغوثي ولينوك استنادا إلى إحصائيات وزارة الصحة الإسرائيلية لعام 1994، ووزارة الصحة الفلسطينية لعامي 1995 و 1996، أن عدد الأسر المشمولة بتأمين صحي قد ازداد بين كانون ثاني 1994 وكانون أول عام 1995 من 134000 إلى 161454، أي بنسبة 20%. كما ارتفع عدد الأفراد المؤمنين صحيا من 682000 إلى 844334 فردا، أي بنسبة 24%. وقد ازدادت نسبة المشتركين طوعا في التأمين الصحي من 13% في كانون ثاني 1994 إلى 23% في كانون أول 1995، كما ازدادت نسبة الموظفين الحكوميين من 18% إلى 27% في نفس الفترة. بينما انخفضت نسبة المشتركين من العمال داخل "الخط الأخضر" من 51% إلى 16% خلال نفس الفترة.

يظهر التقرير نصف السنوي الذي تصدره دائرة التأمين الصحي في الضفة الغربية زيادة في عدد المؤمنين في التأمينات الحكومية خلال النصف الأول من عام 1997 تبلغ 37% مقارنة مع نفس الفترة في عام 1996. ويشير التقرير إلى الزيادة الكبيرة في أعداد العمال المؤمنين داخل "الخط الأخضر"، حيث وصل عددهم إلى 2098 عاملاً مقابل 985 عاملاً خلال نفس الفترة من عام 1996. كما يشير التقرير إلى انخفاض عدد المؤمنين تأميناً صحياً اختيارياً بسبب تحول عدد كبير من هذه الفئة إلى تأمين مؤسسات وعدم التزام البعض بتسديد مستحقات التأمين لاعتبارات اقتصادية على الأرجح. فبلغ عدد المؤمنين اختيارياً 2699 لعام 1996 وانخفض خلال النصف الأول من عام 1997 إلى 1326. وقد شكل موظفو السلطة الوطنية 19% من مجموع المؤمنين في العام 1995، و 18%

في عام 1996 (راجع جدول 3-4 وانظر شكل 3-4).

جدول 3-4: التوزيع النسبي للأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع التأمين الصحي وبعض الخصائص الخلفية، 1996

الخصائص الخلفية	نوع التأمين الصحي				بدون تأمين	عدد الأفراد
	حكومي	وكالة	ضمان اجتماعي	خاص		
الضفة الغربية						
الجنس						
ذكر	37.1	13.0	1.0	3.4	45.5	9149
أنثى	38.1	12.7	1.0	3.1	45.1	8864
مكان الإقامة						
مدينة	48.5	10.0	0.8	3.0	37.7	7150
مخيم	26.3	58.0	0.2	1.9	136.	1506
قرية	31.1	7.6	1.2	3.8	56.3	9368
المجموع	**37.6**	**12.8**	**1.0**	**3.3**	**45.3**	**18024**
قطاع غزة						
الجنس						
ذكر	40.6	31.1	1.7	2.5	24.1	4231
أنثى	43.0	30.2	1.9	2.5	22.4	4174
مكان الإقامة						
مدينة	44.6	20.7	0.9	2.3	31.5	3764
مخيم	38.1	47.1	3.3	2.0	9.5	3232
قرية	42.7	20.6	0.6	4.2	31.9	1409
المجموع	41.8	30.7	1.8	2.4	23.3	8405

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية، الجداول (9،10،11)، ص77-79.

*برز في العينة 11 حالة لم يعرف فيها الجنس

شكل 3-4: التوزيع النسبي للأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع التأمين الصحي والجنس ومكان الإقامة، 1996

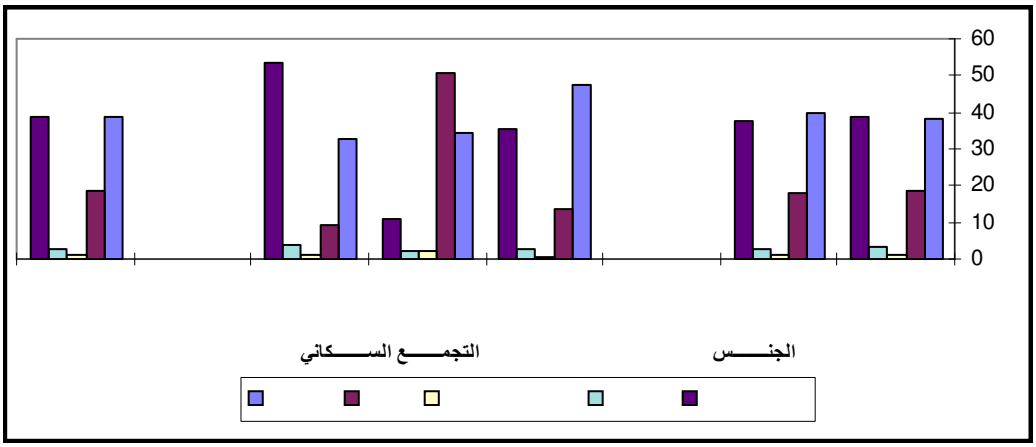

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية، الجداول 9،10 و 11 ص. 77-79. وبرز في العينة 11 حالة لم يعرف الجنس فيها.

3-8 حالات الإعاقة[29]

يلاحظ من نتائج المسح الصحي لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (منتصف عام 1996) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجود فارق طفيف بين نسبة المعاقين من الذكور والإناث، حيث تبلغ النسبة بين الذكور 2.3% مقارنة ب 1.8% لدى الإناث. وبلغت نسبة المعاقين في العينة المبحوثة نحو 2%. ويعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة المعاقين من الذكور بسبب الإصابة خلال الانتفاضة إذ بلغت 11.5% من الذكور المعاقين مقارنة بنحو 1% من الإناث (انظر شكل 3-5).

كما يلاحظ تباين هام في نسبة الإعاقة لدى الفئات العمرية الشابة مقارنة بالفئات العمرية التي تتجاوز الخمسين عاماً. فنسبة المعاقين الذين تقل أعمارهم عن 29

عاماً من مجموع المعاقين المشمولين في العينة تصل إلى 64% بينما لا تتجاوز 21.3% لدى الفئات العمرية التي تتجاوز سن الخمسين. هذا يشير إلى أن حالات الإعاقة هي حالات شابة مما يزيد من الأعباء على أسرهم ويتطلب معالجة حكومية ومؤسساتية ذات كفاءة عالية لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

أما بالنسبة لنوع الإعاقة، فيلاحظ أن 36.7% من الإعاقات في الضفة الغربية وقطاع غزة هي إعاقات حركية، وهي أعلى قليلا بين الذكور مقارنة بالإناث، فنسبة الذكور

[29] "تعريف الإعاقة: قصور عند شخص ما ناتج عن العجز الجسدي أو العقلي والذي يحد أو يعطل من قدرته بالمقارنة مع شخص طبيعي يماثله عمرا وجنسا ويعيش نفس الظروف الإجتماعية"، ويعتبر المصطلح كذلك تصنيفا للحالات التي من المحتمل أن يجد المعاقون أنفسهم فيها. وقصور هذه الحالات تحد من مقدرتهم على التفاعل مع المحيط الإجتماعي، ومثال ذلك عدم القدرة على إستخدام المواصلات العامة والعمل والإستخدام الجزئي والعزلة الإجتماعية وملازمة الفراش (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية. ص.33).

المعاقين حركياً تبلغ (37.5%) مقارنة مع (36%) لدى الإناث وذلك بسبب إصابات الانتفاضة التي زادت من نسبة الذكور المعاقين حركياً. بينما يلاحظ أن حالات الإعاقة العقلية والسمعية والنطقية ترتفع لدى الإناث مقارنة مع الذكور. ويظهر (الجدول 3-5) تباينا بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة بعض الإعاقات بين الجنسين، خاصة الإعاقات الحركية. ففي حين بلغت نسبة الإعاقة الحركية بين المعاقين الذكور في الضفة الغربية 37.2% والإناث 32.7%، كانت النسبة في قطاع غزة 37.5% و 43.4% على التوالي. ويشمل هذا الاختلاف بين المنطقتين أيضاً الإعاقات العقلية والنطقية (حيث تزيد النسبة بين المعاقات الإناث عنها بين الذكور في الضفة الغربية، وتقل في قطاع غزة) والبصرية (حيث تزيد بين الذكور في الضفة الغربية قياسا بالإناث، وتقل في قطاع غزة).

شكل 3-5: انتشار الإعاقة بين كل 100.000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 1996

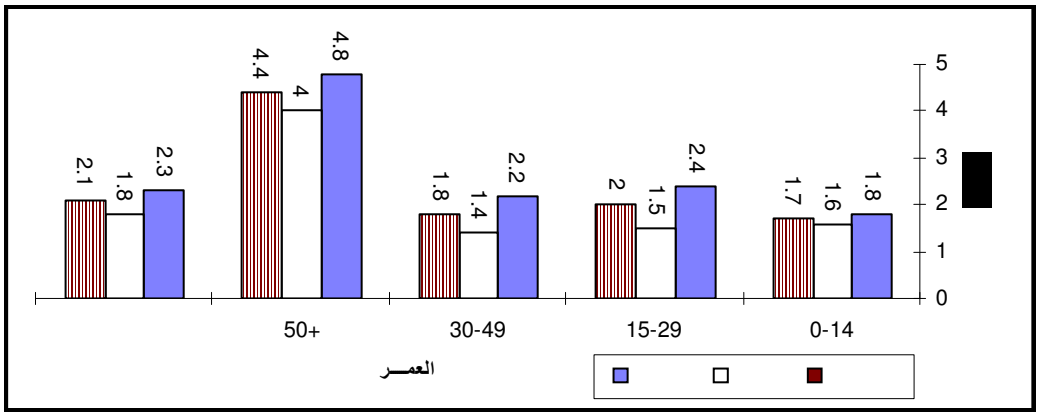

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية، جدول 13، ص81. وتوجد في العينة 45 حالة أعمارهم غير معروفة و 11 حالة الجنس فيها غير معروف.

جدول 3-5: التوزيع النسبي للأفراد المعاقين حسب نوع وسبب الإعاقة والمنطقة والنوع الاجتماعي (1996)

نوع وسبب الإعاقة	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
نوع الإعاقة									
عقلية	14.5	18.3	16.2	27.6	25.3	26.7	19.4	20.4	19.8
سمعية	11.7	14.8	13.1	1.8	4.7	2.9	7.9	11.7	9.6
بصرية	15.8	14.5	15.5	8.4	8.6	8.5	13.1	12.8	13.1
حركية	37.2	32.7	35.0	37.5	43.4	39.8	37.5	36.0	36.7
نطقية	8.0	9.5	8.7	8.1	6.6	7.5	8.0	8.6	8.3
أخرى	12.8	10.2	11.5	16.6	11.1	14.6	14.1	10.5	12.5
سبب الإعاقة									

خلقية	39.8	44.3	41.8	31.7	37.5	34.0	36.9	42.2	39.1
وراثية	7.4	9.2	8.1	12.3	16.8	14.1	9.2	11.5	10.2
ظروف متعلقة	3.3	10.1	6.3	7.7	13.2	9.9	4.9	11.1	7.5
حادث سير	4.3	2.3	3.4	5.9	6.4	6.1	4.9	3.5	4.3
إصابة انتفاضة	11.5	1.0	6.7	15.7	1.2	10.0	13.0	1.1	7.8
إصابة عادية	9.2	7.4	8.3	6.2	7.5	6.7	8.1	7.5	7.8
مرض معدي/وبائي	3.5	3.0	3.3	11.6	1.4	7.6	6.4	2.5	4.7
أمراض أخرى	21.1	22.7	22.1	8.9	16.0	11.6	16.6	20.6	18.6
عدد المعاقين	**200**	**166**	**366**	**108**	**69**	**177**	**308**	**235**	**543**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية، الجداول 14 و 15، ص82 و 83.

وترتفع نسبة الإعاقة لدى الإناث التي أسبابها خلقية أو وراثية أو نابعة من ظروف متعلقة بالولادة أو أمراض

أخرى. بينما ترتفع نسبة الإعاقة لدى الذكور في الحالات التي أسبابها إصابات الانتفاضة أو حوادث السير أو إصابات عادية وهي تشمل إصابات العمل. وينسجم نمط توزع سبب الإعاقة بين الذكور والإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في معظمها، باستثناء الاعاقات الناتجة عن حوادث السير والإصابات العادية، إذ سجلت نسبا أعلى بين الذكور في الضفة الغربية، بينما كانت النسبة أعلى بين الإناث في قطاع غزة. (راجع جدول 3-5).

3-9 نسبة الولادة في المستشفيات

تشير إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية لعام 1996 إلى أن غالبية الولادات (71%) في الضفة الغربية وقطاع غزة تتم في المستشفيات الحكومية وعيادات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والعيادات الخاصة. وتتم 44.8% من الولادات في المستشفيات الحكومية، 0.4% في مستوصفات حكومية، 4.2% في عيادات وكالة الغوث[30]، وتتم 21.6% من الولادات في عيادات خاصة.

وبلغت نسبة الولادات التي تمت على أيدي قابلات سنة 1996 في الضفة الغربية 18.1%، وفي قطاع غزة 10%. وتعادل نحو 14% من اجمالي الولادات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي نسبة مشابهة لنسبة حالات الولادة التي تتم على أيدي أطباء في المنازل أو في العيادات الخاصة، والتي تبلغ 14.3% من مجموع الولادات.

وتقاربت نسبة الولادة في المستشفيات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبلغت 47.3% و 41.3% على التوالي. بينما وجد فرق شاسع بينهما في نسبة الولادات في المستشفيات الخاصة، حيث بلغت في الضفة

[30] لم يتضمن تقرير وزارة الصحة الفلسطينية معطيات حول عدد أو نسبة الولادات في عيادات الوكالة في الضفة الغربية، وتقتصر النسبة على الولادات في عيادات الوكالة في قطاع غزة والبالغة 10% من مجموع الولادات فيه.

الغربية 29.8% ولم تتجاوز في قطاع غزة نسبة 10.2%.

3-10 تنظيم الأسرة ... اقبال ضعيف على وسائل منع الحمل الحديثة

تبين نتائج المسح الصحي الذي نفذته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية عام 1996 أنه ما زال الاقبال على وسائل منع الحمل الحديثة ضعيفا. فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة 31% من النساء المتزوجات وفي سن الانجاب، منها 34% في الضفة الغربية و 24.5% في قطاع غزة.

وتبين نتائج المسح أن 65.7% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج استخدمن وسيلة منع حمل، منها 71.7% في الضفة الغربية و 53% في قطاع غزة. أما النساء اللواتي استخدمن وسيلة منع حمل حديثة فقد بلغت نسبتهن 52.6% منها 57.2% في الضفة الغربية و 43% في قطاع غزة.

ويلاحظ أن نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع حمل تزداد كلما ارتفع مستوى التعليم، حيث ترتفع النسبة من 46.9% لدى الفئات التي لم تنه أي مستوى تعليمي الى 66.6% لدى الفئات التي انهت المستوى الثانوي فأكثر. كما يلاحظ ازدياد في استخدام وسائل منع الحمل لدى الفئة العمرية (30-49) حيث تبلغ نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل من هذه الفئة العمرية 78.8% مقارنة مع الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) والتي بلغت النسبة لديها 54.5%، ويعود ذلك الى اعتبار سنوات العشرينات من العمر كسنوات الانجاب عند المرأة في المجتمع الفلسطيني.وعلى صعيد التجمعات السكانية اظهر المسح الصحي أن النساء في المدن الأكثر اقبالا على وسائل منع الحمل الحديثة، وبلغت نسبة النساء اللواتي يستخدمن هذه الوسائل 41.6% مقارنة مع نساء القرى والمخيمات، اللواتي بلغت نسبة من يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة منهن 37.7% و 37.6% على التوالي.

ملخص

تشير المؤشرات الصحية إلى حدوث تحسن على الأوضاع الصحية وتحديدا فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية، ويعود ذلك إلى التنسيق بين وتضافر جهود القطاع الحكومي المتمثل بوزارة الصحة والقطاع الأهلي المتمثل بالمنظمات الصحية الاهلية ووكالة الغوث الدولية. وعلى الرغم من ذلك فان مستويات الاوضاع الصحية ما زالت أسوأ مما هي عليه في العديد من البلدان المجاورة كالأردن وإسرائيل. كما أن السياسات الإسرائيلية وغيرها من العوامل المساهمة في تردي الوضع الاقتصادي العام تحد من إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتؤثر سلبا على نوعية الخدمات وهو ما يبرز الحاجة الى

تطوير نظرة استراتيجية وزيادة التنسيق بين الهيئات المقدمة للخدمات الصحية.

4- مؤشرات تعليمية

قطاع التعليم من أكبر فروع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث حجم المستفيدين منه وحجم العاملين فيه، وهو من الفروع الأوفر حظا من حيث وفرة البيانات مقارنة مع الفروع الأخرى.

يوجد نوعان من الإحصاءات التعليمية: يخص الأول مجموع الإحصاءات المتعلقة بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع. ويخص الثاني مجموع الإحصاءات المتصلة بنظام التعليم بحد ذاته، ويتناول أنواع الإحصاءات الخاصة بالخدمات التعليمية المقدمة من قبل القطاع الحكومي

والخاص والأهلي والأنروا وما يتعلق بمواصفات المستفيدين من هذه الخدمات والعاملين فيها والجهات الممولة وحجم التمويل ...الخ.

وقد وفرت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية النوع الأول من هذه الإحصاءات من خلال المسح الديمغرافي الذي تم تنفيذه على عينة كبيرة من الأسر (15753 أسرة) عام 1995، وذلك بهدف التوصل إلى بيانات ديمغرافية وتعليمية دقيقة نسبيا. أما النوع الثاني فتوفره الكتب الإحصائية التربوية السنوية الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم منذ عام 1994.

4-1 ارتفاع في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

تشير نتائج الدراسة المسحية التي قامت بها "فافو" عام 1992 على عينة من 2500 أسرة أن المعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 69%[31]. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في دول أخرى من العالم الثالث لنفس العام 1992: مصر (54%) والعراق (70%) والكويت (74%) والأردن (79%) وتركيا (80%)[32].

وكشفت الدراسة عن وجود فوارق هامة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء تعود أساسا إلى معدلات الأمية العالية عند النساء المتقدمات في السن، حيث بلغت نسبة الأمية لدى فئة أعمار النساء 50-59 ما يعادل 76% مقارنة بنسبة الأمية لدى

[31] المصدر: مجموعة من الباحثين، المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية، المؤسسة العربية للدراسات، 1994، ص148.

[32] UNDP, Humen development report 1994.

نفس الفئة من الذكور والتي لم تتجاوز (38%)[33].

[33] مجموعة من الباحثين، مصدر سبق ذكره، ص148.

جدول 4-1: معرفة القراءة والكتابة لدى الأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النوع الاجتماعي والتجمع السكاني لعام 1995، (%)

النوع الاجتماعي	معرفة القراءة والكتاب					
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	مدينة	قرية	مخيم
ذكر	91.7	91.1	91.5	92.5	90.9	90.9
أنثى	76.3	78.6	77.0	81.8	72.0	76.7
ذكور وإناث	84.1	84.9	84.3	87.2	81.7	83.8

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة : النتائج النهائية، الجدول (19،20) ص77-78.

أشارت نتائج المسح الديمغرافي لدائرة الإحصاء المركزية لعام 1995 إلى أن معدل الذين يعرفون القراءة والكتابة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 84.3%، وهو معدل أعلى بشكل ملحوظ مما توصلت اليه دراسة "فافو". ويلاحظ من نتائج هذا المسح أن معدل معرفة القراءة والكتابة هو أدنى ما يكون في القرى (81.7%)، ولا يوجد هناك فوارق كبيرة في معدل معرفة القراءة والكتابة بين الضفة الغربية (84.3%) وقطاع غزة (84.9%).(انظر جدول 4-1)

شكل 4-1: معدلات معرفة القراءة والكتابة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والعمر، 1995

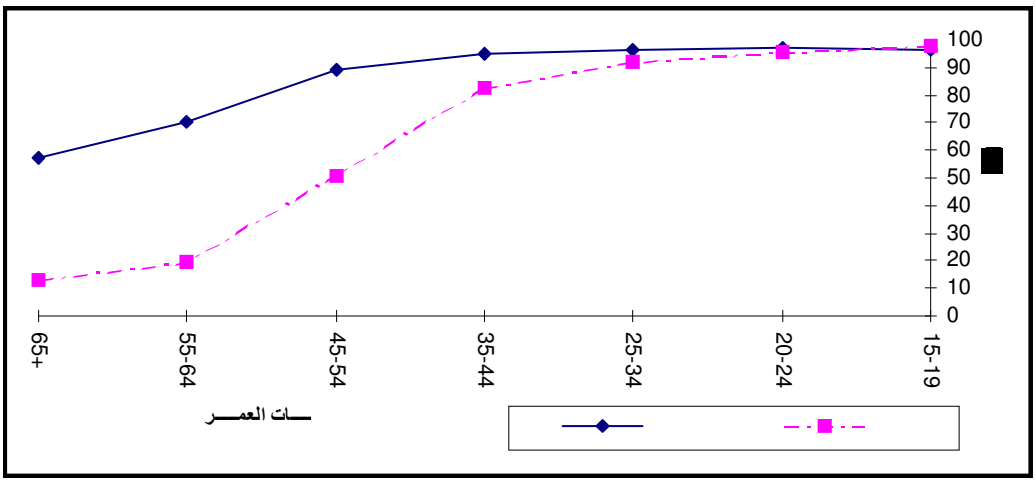

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة : التعليم، نتائج تفصيلية، ص. 35.

وأظهر المسح فوارق مهمة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث والذكور (أنظر شكل 4-1)، فقد بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث 77% بينما بلغ 91.5% لدى الذكور. وتتسع الفجوة بين معدلات الإناث والذكور مع ارتفاع الفئة العمرية وتبدأ

بالاتساع مع فئة الأعمار 35-44، حيث بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى هذه الفئة للإناث 87.8% وللذكور 95%. وبلغت هذه الفجوة ذروتها بين الفئات العمرية التي تتجاوز 54 سنة، ففي الفئة العمرية 55-64 بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة عند الإناث 19.8% وعند الذكور 70.1%.[34]

يبين المسح الديمغرافي وجود فجوة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين المسلمين والمسيحيين، حيث بلغت 84.1 % لدى المسلمين مقابل 92.7% لدى المسيحيين. وتتسع هذه الفجوة مع ارتفاع العمر، حيث بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى المسيحيين من الفئة العمرية (65 عام فأكثر) 71.6% مقارنة ب 32.8% لدى الفئة العمرية ذاتها من المسلمين. وتتقلص الفجوة عند الفئات العمرية الشابة، حيث بلغت النسبة عند الفئة العمرية من 15-19 عند المسيحيين 99.3% وعند الفئة نفسها من المسلمين 96.9%[35].

ولا توجد فوارق هامة في نسب معرفة القراءة والكتابة حسب حالة اللجوء. فنسبة معرفة القراءة والكتابة لدى اللاجئين بلغت 85% مقارنة بـــ 83.9% لدى غير اللاجئين[36].

4-2 معدلات وفرص الالتحاق بالمدارس

بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس (أي الملتحقين فعليا بالمدارس) في الضفة الغربية 37% من مجموع السكان الذين تجاوزت أعمارهم 6 سنوات، وبلغت في قطاع غزة 40.2%. وظهرت فوارق طفيفة في معدلات الالتحاق بالمدارس بين المدن والقرى والمخيمات، حيث بلغت 37.7% في المدن، و 38.4% وفي القرى، و 38% في المخيمات، وبين الذكور والإناث، حيث بلغت 39.5% بين الذكور و 36.5% بين الإناث.[37]

أما بالنسبة لمعدلات فرص الالتحاق بالمدرسة (أي، الأشخاص الذين أتيحت لهم فرصة الالتحاق بالمدرسة بغض النظر عن المدة) فبلغت 88.5% من مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن 6 سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتنخفض هذه المعدلات

[34] المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1): التعليم-نتائج تفصيلية، 1996، ص. 35.

[35] المصدر السابق، ص 39.
[36] المصدر السابق، ص41.
[37] المصدر السابق، ص 44.

تدريجيا مع التقدم في العمر، حيث بلغت 92.5% و 98.9% لدى فئتي العمر من 6-11 سنة[38] و 12-14 سنة على التوالي بينما لا تتجاوز 30.8% بين الذين تجاوزوا سن 65 عاما [39].

ويلاحظ غياب فوارق كبيرة في معدلات فرص الالتحاق بالمدارس حسب مهن أرباب الأسر؛ فهذه المعدلات هي أعلى ما تكون لدى أبناء وبنات المشرعين وموظفي الإدارة العليا (98.4%) ولدى أبناء وبنات الكتبة (98%)، ولكنها لا تنخفض عن 95% لدى أبناء وبنات أصحاب المهن الأولية والحرفيين أو العمال المهرة[40].

3-4 فروق واسعة في توزع الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب سنوات الدراسة المكتملة بين الذكور والاناث

بلغ معدل الذين أكملوا سنة دراسية جامعية فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة 13.3%، وبلغ معدل الذين أكملوا بين 10-12 عاما دراسيا 27.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الذين لم ينهوا أي عام دراسي فبلغ معدلهم 14.3%. ويلاحظ وجود فوارق بين معدلات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع معدلات الذين أكملوا أكثر من 10 سنوات دراسية في قطاع غزة الى 47.8% مقارنة بـــ 37.1% في الضفة الغربية[41].

فيما يتعلق بتوزع الأفراد (15 سنة فأكثر) حسب سنوات الدراسة المكتملة والجنس، أظهر المسح الديمغرافي وجود فوارق واسعة نسبيا بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة بين الذكور 7.5% مقارنة مع 21.3% بين الإناث. كما تفوق نسبة الذكور الذين أنهوا أكثر من 10 سنوات دراسية (45.3%) عن مثيلتها بين الإناث (35.5%). ويدل هذا على توفر تشجيع ودعم اجتماعي للذكور للالتحاق بالمدارس وإكمال التعليم لعدد اكبر من السنوات مما هو متوفر للإناث[42].

تبين الإحصاءات المتوفرة أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع الدخل، فقد بلغت نسبة الأميين الذين دخلهم 200 دينار أردني فأقل شهريا 30.7%، في حين لم تتجاوز نسبة الأميين الذين دخلهم 1000 دينار أردني فأكثر شهريا 9.7%. بالمقابل بلغت نسبة الجامعيين الذين دخلهم 200 دينار أردني فأقل 3.4% فقط، وبلغت

[38] تم جمع بيانات المسح الديمغرافي (1996) من قبل دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في الفترة الواقعة من شهر آيار الى شهر تموز من عام 1995، مما أدى الى زيادة عدد الافراد الذين اعمارهم 6 سنوات، لكنهم في بداية العام الدراسي لم يكونوا قد بلغوا 6 سنوات من العمر، وأدى هذا الى رفع نسبة عدم الالتحاق بالمدارس من هذه الفئة.

[39] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي، مصدر سبق ذكره، ص50.

[40] المصدر السابق، ص52.

[41] المصدر السابق، ص69.

[42] المصدر السابق، ص69.

نسبة الجامعيين الذين دخلهم 1000 دينار أردني فأكثر 13%.[43]

4-4 التوزع النسبي للطلاب والمتسربين منهم حسب المرحلة والجنس والجهة المشرفة

بلغ مجموع عدد طلاب المدارس 707554 طالبا وطالبة للعام الدراسي 1996/1995 (باستثناء طلبة مدارس المعارف والبلدية في مدينة القدس العربية) بما فيهم طلبة رياض الأطفال، موزعين إلى 363861 طالبا و 343693 طالبة. كما تشير إلى أن عدد طلاب الجامعات الفلسطينية بلغ 37094 طالبا وطالبة، منهم 21190 طالبا و 15904 طالبة. وبلغ عدد طلاب كليات المجتمع المتوسطة الفلسطينية 3822 طالبا وطالبة منهم 1842 طالبا و 1980 طالبة باستثناء معهد فلسطين الديني (الأزهر) في غزة الذي لم تتوفر معطيات عنه[44].

وبلغ عدد المعلمين في المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة 23020، (11665 معلما و 11355 معلمة). أما عدد الإداريين في المدارس فقد بلغ 3047 (1487 ذكرا و 1561 أنثى). وبلغ عدد العاملين في التدريس في الجامعات الفلسطينية 1644 منهم 1369 أستاذا متفرغا و 275 غير متفرغ. وبلغ عدد العاملين في التدريس في كليات المجتمع المتوسطة الفلسطينية 382 منهم 298 متفرغا و 84 غير متفرغ.[45]

تشير بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام 1996/1995 أن المجموع العام لطلبة المدارس في فلسطين بلغ 617671 طالبا وطالبة (باستثناء طلبة رياض الأطفال). وبلغت نسبة الذكور بينهم 51.6% مقابل 48.4% للإناث. وعادلت نسبة المتسربين من المدارس من هذا المجموع العام 2.9 %، وتتساوى هذه النسبة بين الذكور والإناث تقريبا. وشكلت نسبة الطلبة في المدارس الحكومية من المجموع العام لطلبة المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة 68.8%، وتوزع باقي الطلبة على مدارس وكالة الغوث (الأنروا) والمدارس الاهلية.

[43] المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية: (تشرين أول 1995 - أيلول 1996). رام اللة - فلسطين. (بيانات غير منشورة)

[44] المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الأحصائي التربوي السنوي 1996/1995، سلسلة الاحصاءات التربوية (رقم2)، 1996، ص83 و227 و242.

[45] المصدر السابق، ص111 و123 و236 و254.

جدول 4-2: توزيع الطلبة لعامي 95/94 و 96/95 حسب المرحلة والجنس والجهة المشرفة

المرحلة	النوع الاجتماعي	مجموع الطلبة		المدارس الحكومية	
		1995/1994	1996/1995	1995/1994	1996/1995
المجموع العام	مجموع	608718	662627	418697	447822
	ذكر	314188	340592	217046	230407
	أنثى	294530	322035	201651	217415
الأول حتى السادس الأساسي	ذكر	203379	220944	134047	141000
	أنثى	193038	209803	125369	133477
السابع حتى التاسع الأساسي	ذكر	69594	75223	45580	48970
	أنثى	65420	72054	42427	46088
العاشر الأساسي	ذكر	16510	17193	15516	16172
	أنثى	15438	16640	14641	15781
أول وثاني ثانوي علمي	ذكر	10121	9909	8779	8408
	أنثى	5157	6297	4616	5672
أول وثاني ثانوي أدبي	ذكر	13351	15931	12378	15006
	أنثى	15242	16919	14387	16127
أول وثاني ثانوي مهني	ذكر	1233	1392	746	851
	أنثى	235	322	211	270

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995، سلسلة الإحصاءات التربوية (رقم 2)، ص105. وقد تم تعديل بعض الأرقام في الجدول 41.6 بالرجوع لدائرة الإحصاء المركزية.

عادل مجموع عدد الطلبة في المرحلة الدراسية الأولى، أي في مرحلة الأول الأساسي حتى السادس الأساسي، 396417 طالبا وطالبة، منهم 51.3% من الذكور. ويلاحظ أن هذه المرحلة تشمل 65.1% من المجموع العام للطلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر جدول 4-2).

لا تُظهر بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي لعام 1997/1996 اختلافا كبيرا عن السنة الدراسية التي سبقتها. ولكن يلاحظ تزايد في مجموع عدد الطلاب بنسبة 8.9%، حيث بلغ مجموع طلبة المدارس 662627 طالبا وطالبة للعام 1997/1996.

تكشف إحصائيات العامين الدراسيين السابقين أن نسبة التسرب تتزايد تدريجيا مع التقدم في سنوات الدارسة وبخاصة عند الانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى. ويبين الشكل 4-2 هذا التزايد للعام الدراسي 1996/1995 حتى نهاية الصف العاشر

الأساسي، أما في المرحلة الثانوية فتزيد نسبة التسرب في الفرع الأدبي عن الفرعين العلمي والمهني. ولا توجد فروق كبيرة في نسب التسرب بين الجنسين باستثناء الصف العاشر الأساسي حيث تزيد نسبة التسرب بشكل ملحوظ بين الإناث عنها بين الذكور.

ويلاحظ بشكل عام أن عدد طلبة الفرع المهني أقل بكثير من عدد طلبة الفروع الأخرى، وهو ما يشير إلى أن هناك تفضيلا للفروع الأكاديمية على الفروع المهنية. كما يظهر انخفاض واضح في نسبة الإناث في الفرع المهني مقارنة بالذكور. وتشير البيانات إلى تراجع في عدد طلبة الفرع المهني في العام الدراسي 1997/1996 عن العام الذي سبقه على الرغم من ارتفاع عدد الطلبة بشكل عام.(أنظر جدول 4-2)

4-2: نسبة التسرب حسب الجنس والصف للعام الدراسي 1996/1995 في جميع المدارس وفي المدارس الحكومية

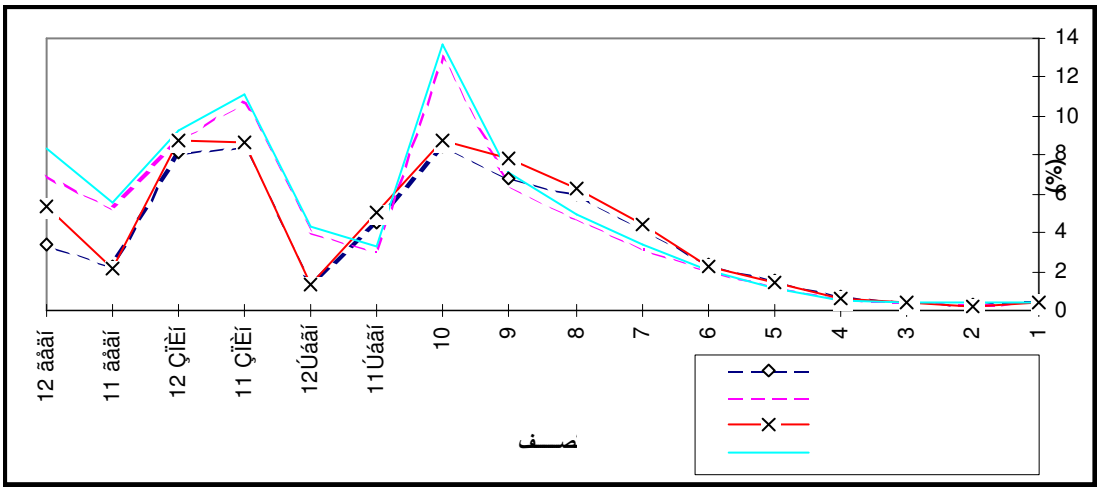

المصدر: رسم المنحنى تبعا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، سلسلة تقارير تربوية رقم (3)، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي لعام 1997/1996، ص. 102.

و فيما يتعلق بمحافظة القدس فقد بلغت نسبة طلبة المدارس التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية 29.2%، وطلبة المدارس التابعة لوكالة الغوث 10.1%، وطلبة رياض الاطفال 11%، ويلاحظ ارتفاع نسبة طلبة المدارس الخاصة (49.7%) وذلك بسبب عدم احتساب طلبة المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس في البيانات الواردة في الكتاب الإحصائي التربوي السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم.

شكل 4-3: توزع الطلاب حسب المنطقة والجهة المشرفة*، 1997/1996

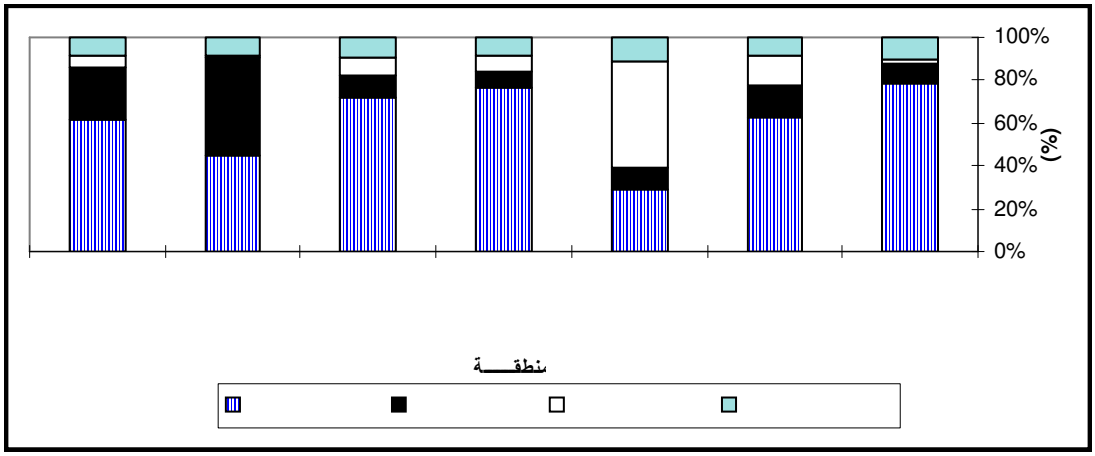

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي، 1997/1996.

* مدارس القدس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس غير محسوبة.

** رياض الأطفال جميعها خاصة.

4-5 تحسن في معدل الطلبة لكل معلم

تشير بيانات عام 1997/1996 إلىتحسن في معدلات عدد الطلبة لكل معلم؛ فقد انخفض المعدل في مدارس الوكالة من 38 إلى 32 طالبا وطالبة، وانخفض في المدارس الحكومية من 30 إلى 28 طالبا وطالبة، وانخفض في المدارس الخاصة من 19 إلى 18 طالبا وطالبة، بينما ازداد في رياض الأطفال بشكل طفيف ليبلغ 32 طالبا وطالبة بعد أن كان 31 طالبا وطالبة. ويبرز تباين ملموس في معدلات الطلبة لكل معلم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يزيد المعدل في مدارس غزة عن مثيله في مدارس الضفة الغربية، بالمقابل يلاحظ أن هذا المعدل يتحسن في رياض الأطفال في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية (أنظر شكل 4-4).

شكل 4-4: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للعامين الدراسيين 1996/1995 و 1997/1996

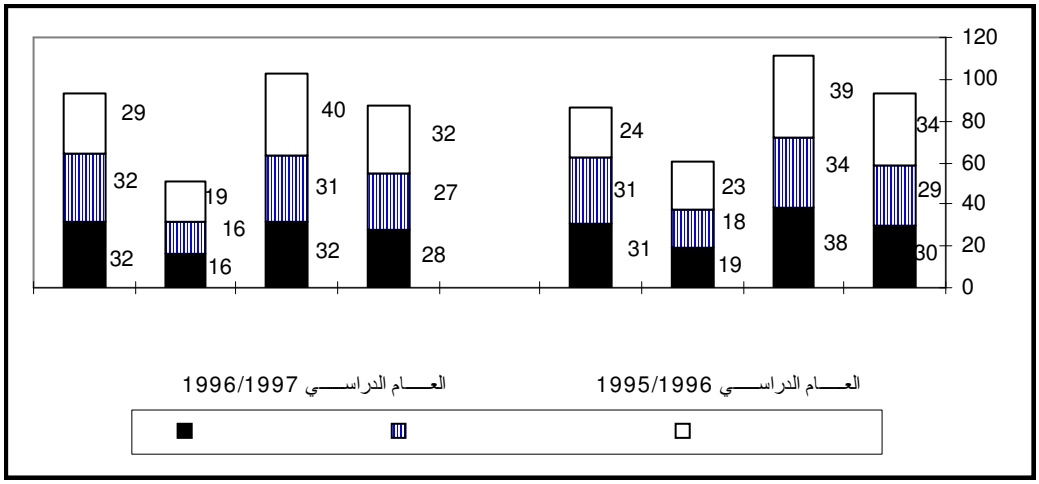

* بما فيها مدارس القدس، وبلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس القدس لعام 1996/1995: المدارس الحكومية 22 طالبا، ومدارس الوكالة 31 طالبا، والمدارس الخاصة 19 طالبا، ورياض الأطفال 25 طالبا. وبلغ في العام التالي: المدارس الحكومية 21، مدارس الوكالة 28، والمدارس الخاصة 19، ورياض الأطفال 24 طالبا وطالبة.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995 /1996، ص. 104. والكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996، ص. 94.

4-6 توزع طلبة كليات المجتمع المتوسطة

بلغ في العام 1996/1995 مجموع عدد طلبة كليات المجتمع المتوسطة 3822 طالبا وطالبة، 48.2% منهم من الذكور والباقي من الإناث. وارتفع هذا العدد عام 1997/1996 إلى 4599 طالبا وطالبة، منهم 49% من الذكور والباقي من الإناث. ويلاحظ وجود تمايز حسب النوع الاجتماعي في توزع الطلبة والطالبات على البرامج المختلفة، حيث يزيد عدد الطالبات في البرامج الأكاديمية والتربوية والمهن الطبية والمساعدة الإدارية والمالية عن عدد الطلاب الذكور. بينما يزداد عدد الطلبة الذكور عن عدد الطالبات في المهن الهندسية والحاسوب والفنون التطبيقية والفندقة (انظر جدول 4-3).

جدول4-3: توزيع الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة حسب البرنامج والجنس لعامي 1996/1995 و 1997/1996

البرنامج	1996/1995		1997/1996	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الأكاديمي	74	551	86	398
التربوي	79	180	126	161
المهن الهندسية	486	53	519	47
المهن الطبية المساعدة	153	*183	139	219
الأعمال الإدارية والمالية	510	589	800	873
الحاسوب	317	286	364	316
الفنون التطبيقية	165	86	149	108
العمل الاجتماعي	58	52	27	43
فندقة	–	–	39	7
مهني	–	–	5	173
المجموع	**1842**	**1980**	**2254**	**2345**

* الرقم الوارد في جدول 2.2.7 في الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995 هو 220، لكنه لا ينسجم مع مجموع الإناث الدارسات مهن طبية في كل كلية تدرس الموضوع، لذلك اعتمدنا الرقم المثبت في الجدول لأنه ينسجم مع المجموع الأفقي والعمودي في الجدول المذكور.
* الأرقام الواردة في الجدول لا تشمل معهد فلسطين الديني (الأزهر) في قطاع غزة بسبب عدم توفر المعطيات.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995 /1996 (رقم 2)، ص243 – 244. والكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996 (رقم 3)، ص219– 220.

وتبين بيانات عام 1996/1995 أن نسبة الطالبات من المدن الملتحقات بكليات المجتمع المتوسطة أعلى من نسبة الطلاب الذكور. بينما تنخفض قليلا في القرى عن الذكور، وتتدنى أكثر في المخيمات (انظر شكل 4–5).

شكل 4–5: توزيع الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة حسب مكان الإقامة (مدينة، قرية، مخيم) والجنس للعام الدراسي (1996/1995) (%)

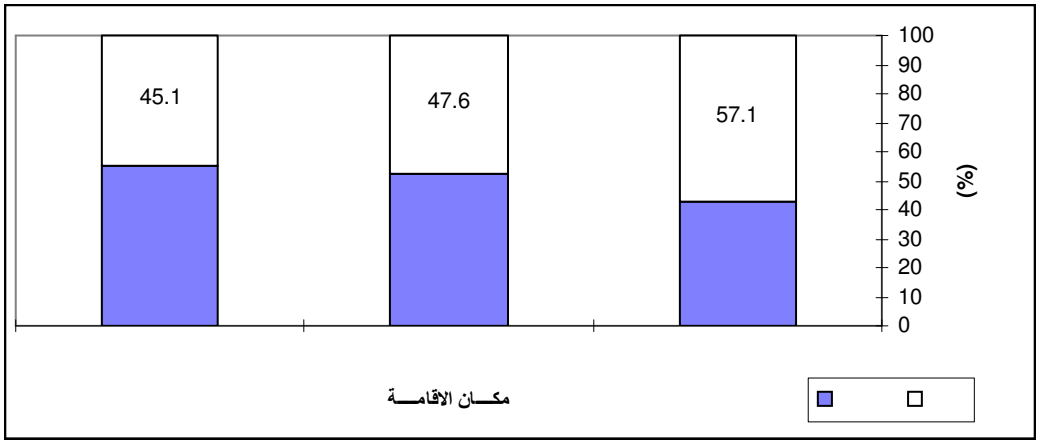

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995 /1996، ص 247 .

تظهر البيانات أن نسبة الطالبات الملتحقات بكليات المجتمع في قطاع غزة أدنى من نسبة الطلاب، بعكس الوضع في الضفة الغربية. كما أن نسبة الطالبات تزيد عن نسبة الطلاب الذكور الملتحقين بكليات المجتمع في كل من محافظة القدس (90% إناث مقابل 10% ذكور) ورام الله (87.5% إناث مقابل 12.5% ذكور) والخليل (54% إناث مقابل 46% ذكور) وبيت لحم (53.6% إناث مقابل 46.4% ذكور). بينما تزيد نسبة الذكور الملتحقين بكليات المجتمع من منطقة شمال الضفة الغربية عن نسبة الإناث.

شكل 4-6: توزع طلاب كليات المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمحافظة، 1997/1996

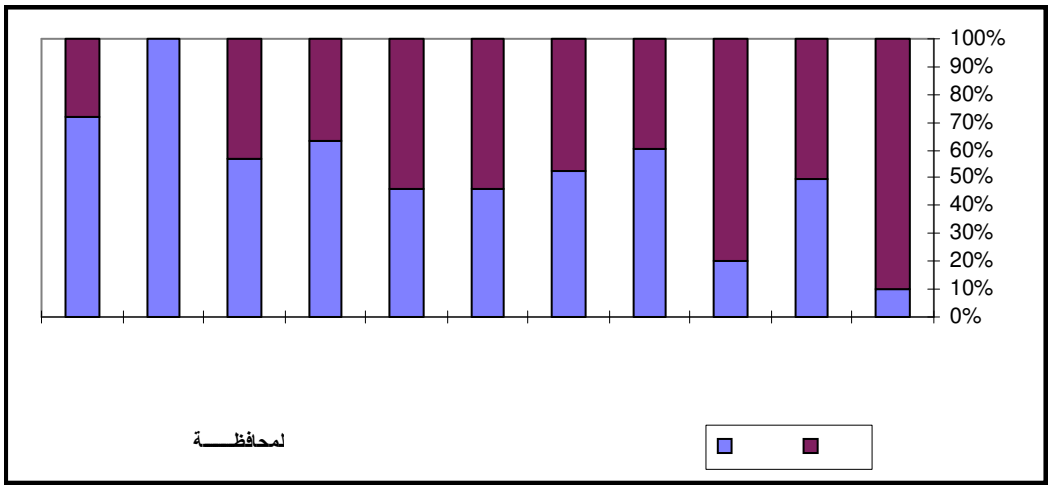

4-7 توزع الطلبة الجامعيين

بلغ مجموع طلبة الجامعات الفلسطينية تبعا لبيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي لعام 1997/1996 الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التعليم 46176 طالبا وطالبة بزيادة بلغت نسبتها 24.5% عن العام الدراسي 1996/1995 حيث كان المجموع 37094 طالبا وطالبة. وبلغت نسبة الطلاب والطالبات الملتحقين بجامعات الضفة الغربية 52% والباقي ملتحقون بجامعات قطاع غزة[46].

يبلغ مجموع الطلبة الملتحقين بجامعات الضفة الغربية من منطقة شمال الضفة 11420 طالبا وطالبة (منهم 58.9% ذكور). وبلغ مجموع طلبة منطقة وسط الضفة الغربية 6497 طالبا وطالبة (منهم 45.4% ذكور). أما في منطقة جنوب الضفة فبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الفلسطينية 6238 طالبا وطالبة (منهم 51.6% ذكور). وتشير المعطيات الرسمية أن نسبة الطالبات الملتحقات بجامعات وسط الضفة الغربية فاقت قليلا نسبة الطلاب في هذه الجامعات حيث بلغت 54%، مقارنة مع منطقة الشمال والجنوب حيث كانت النسبة 41% و 48% على التوالي. كما تقل نسبة الطالبات عن نسبة الطلاب الذكور في جامعات قطاع غزة، حيث تبلغ نحو 38% فقط.[47]

[46] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 1997/1996، ص205.

[47] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، الكتاب الاحصائي التربوي السنوي 1996/1995، ص228.

شكل4-7: توزع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة (1996 / 1997)

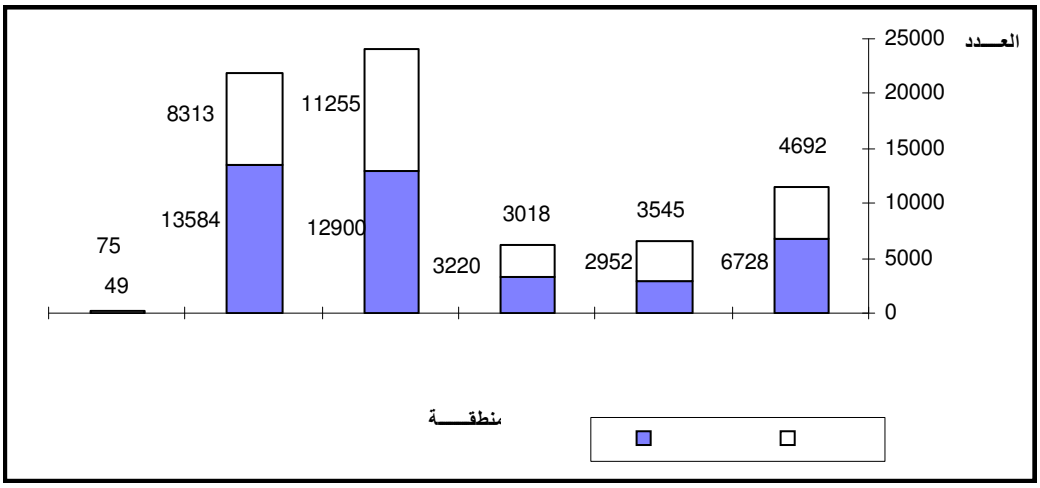

جدول 4-4: نسبة طلاب الجامعات الفلسطينية من عدد السكان حسب المنطقة والجنس للعام (1997/1996)

الجنس	الضفة والقطاع	الضفة الغربية				قطاع غزة
		شمال	وسط	جنوب	الضفة الغربية	
ذكور	2.1	–	–	–	1.6	2.8
إناث	1.6	–	–	–	1.4	1.7
ذكور وإناث	1.8	1.8	1.3	1.5	1.5	2.3

المصدر: تم استخراج النسب من خلال حساب عدد طلاب وطالبات الجامعات الفلسطينية من كل منطقة مأخوذا عن: دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي، 1997/1996، ص206. وقسمته على عدد السكان في كل منطقة تبعا لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: لمحة إحصائية والتقديرات المنقحة لعام 1996.

شكل مجموع عدد طلاب وطالبات الجامعات من منطقة شمال الضفة الغربية 1.8% من مجموع سكان هذه المنطقة.[48] وشكل مجموع طلاب وطالبات منطقة وسط الضفة الغربية ما نسبته 1.3% من مجموع سكان المنطقة. وبلغت نسبة طلاب وطالبات منطقة جنوب الضفة الغربية 1.5% من مجموع سكان هذه المنطقة. وبلغت نسبة طالبات الجامعات الفلسطينية 1.4% من مجموع سكان الضفة الغربية الإناث و 1.7% من مجموع

[48] حسبت النسبة بتقسيم مجموع عدد طلاب وطالبات الجامعات القاطنين في محافظات شمال الضفة الغربية على مجموع سكان هذه المنطقة تبعا لتقديرات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية لعدد السكان في نشرة "سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقديرات منقحة لعام 1996".

سكان قطاع غزة الإناث وبلغت نسبة الطلاب الذكور 1.6% من مجموع سكان الضفة الغربية الذكور و 2.8% من مجموع سكان قطاع غزة الذكور (أنظر جدول 4-4).

ويلاحظ من بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي لعام 1996/1995 أن نسبة الطالبات الجامعيات تفوق في بعض التخصصات نسبة الذكور. كما هو الحال في تخصصات الآداب (57.3%) والصيدلة (57.8%) وأصول الدين (51.3%). ولم يطرأ تغيير على هذه النسب في العام 1997/1996.

خلاصة

يلاحظ أن هناك ارتفاعا عاما في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وارتفاعا عاما في مستوى التعليم لدى الفئات العمرية الشابة. كما يلاحظ تقلص الفجوة بين الرجال والنساء في مجالات الإنجاز التعليمي. وقد ازداد الإقبال نحو التعليم الجامعي، حيث تزايد عدد الطلبة الجامعيين ذكورا وإناثا مع ارتفاع طفيف في عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور الملتحقين بالجامعات المحلية. ويتطلب التوجه العام المتزايد نحو التعليم توسعا في الخدمات الأساسية اللازمة لذلك، وهو يشكل إحدى الأسباب الأساسية لبروز الفوارق في بعض المؤشرات بين المناطق أو بين التجمعات السكانية وكذلك بين الذكور والإناث.

5- مؤشرات ثقافية

أجرت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العام 1996[49] مسحا ثقافيا شمل عددا من الأنشطة الثقافية (بالمفهوم العام للثقافة) كمطالعة الصحف والاستماع للراديو ومشاهدة التلفزيون وزيارة المؤسسات الثقافية وممارسة أنشطة ذات بعد ثقافي في مناطق الضفة والقطاع. وهو أول مسح (بالعينة) للأنشطة الثقافية في الأراضي الفلسطينية، وسنعتمد على نتائج هذا المسح، وبعض المسوح الأخرى التي أجرتها مؤسسات فلسطينية في الأعوام الأخيرة للتعرف الأولي على بعض سمات هذا الحقل.

5-1 ممارسة القراءة ومطالعة الصحف

ظهر من نتائج المسح أن أكثر من نصف سكان الضفة والقطاع (55%) الذين تبلغ أعمارهم تسع سنوات فأكثر يمارسون القراءة "بشكل منتظم سواء من أجل زيادة المعرفة والإطلاع أو التحضير للمدرسة أو لأي غرض آخر". لكن خلط دوافع أو حيثيات المطالعة (للدراسة، للتنوير والتثقيف الذاتي، للمتعة..) وعدم التمييز بين مواد المطالعة

[49] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح الثقافة-1996، نتائج اساسية، أيلول/سبتمر 1996. وبلغ حجم عينة المسح 1230 أسرة موزعة كالتالى:424 اسرة في المدن، 623 أسرة في الريف، 183 أسرة في المخيمات. واعتبرت المدن التجمعات السكنية التي يتوفر فيها بلدية، واعتبرت القرية التجمع الذي لا يوجد فيه مجلس بلدي وليس مخيما للاجئين الفلسطينيين.

(أدب، علوم، صحافة، فلسفة، مواد فنية،...) لا يتيح مجالا لتحديد الحيز الذي تحتله المطالعة الثقافية (أي قراءة القصة، والرواية والشعر ...) أو الفكرية في حقل المطالعة المجتمعية.

لا تظهر المعطيات (أنظر شكل 5-1) تمايزا بين الضفة والقطاع في نسبة الذين يمارسون عادة القراءة (54.1% في الضفة و 56.6% في القطاع). لكن نسبة الإناث اللواتي يمارسن القراءة في الضفة الغربية وقطاع غزة أدنى قليلا من الذكور (51.5% مقارنة ب 58.2%). ويتسع هذا التباين في القطاع (50.8% مقارنة بـــ 62%). ولا يظهر فرق كبير بين التجمعات السكانية في ممارسة عادة القراءة؛ غير أن نسبة القراء في المخيمات أعلى منها في القرى. كما أن نسبة الإناث اللواتي يمارسن القراءة في القرى أدنى منها في التجمعات السكانية الأخرى، وهى أعلى ما تكون عليه في المدن. غير أن الصورة تختلف بالنسبة للذكور: فأعلى نسبة قراءة تظهر في المخيمات حيث تصل الى 63.5%، ولا يظهر فرق في نسبة القراء الذكور بين القرى والمدن (57.5% في القرى، و 56.5% في المدن).

شكل 5-1: نسبة الأفراد الذين يمارسون عادة القراءة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996

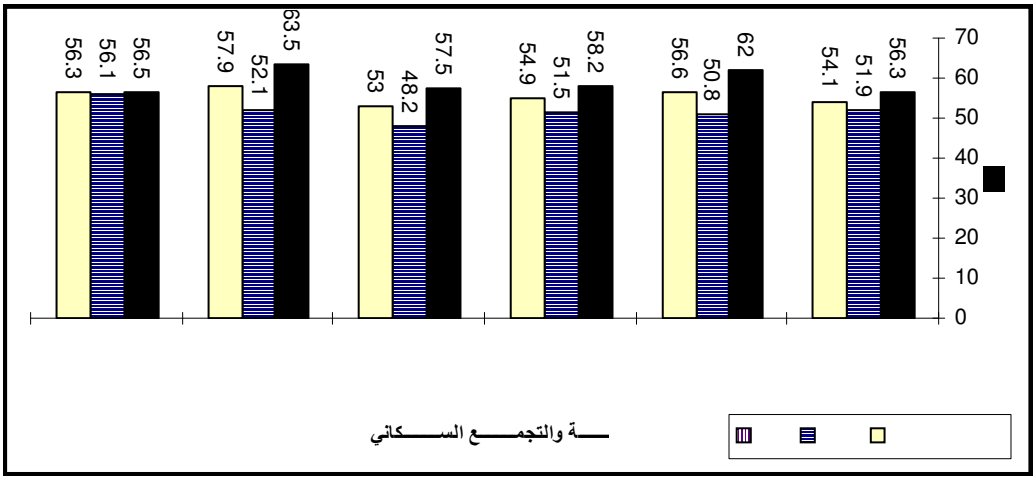

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، مسح الثقافة، 1996: نتائج أساسية. رام الله، فلسطين.

بلغت نسبة الذين يطالعون صحفا يومية عام 1996 في الضفة والقطاع (9 سنوات فما فوق) 30.9%. وكشف مسح دائرة الإحصاء الفلسطينية عن تباين حسب النوع الاجتماعي؛ فنسبة أعلى من الذكور

قياسا بالاناث تطالع صحفا يومية. كما أن قراءة الصحف المحلية أكثر انتشارا في الضفة الغربية من قطاع غزة (36.2% مقابل 20.3%). وبالنسبة للتجمعات السكانية فان مطالعة الصحف اليومية أكثر انتشارا في المدن من القرى والمخيمات (أنظر شكل 5-2).

شكل 5-2: نسبة الأفراد الذين يطالعون الصحف اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996

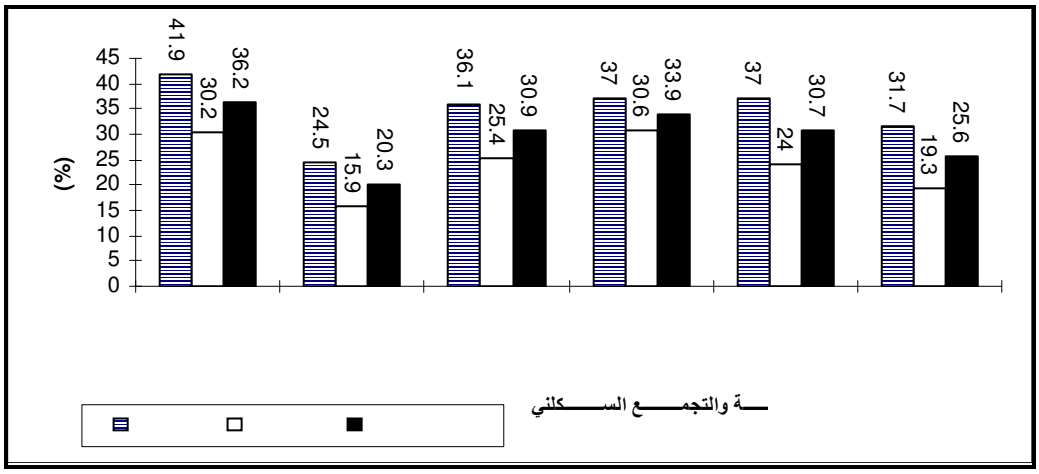

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، مسح الثقافة 1996: نتائج أساسية.

بلغ عدد الصحف الأسبوعية والمجلات والنشرات التي صدرت في الضفة والقطاع 74 مطبوعة في أيلول 1997، موزعة كالتالى: 3 صحف يومية، و 8 صحف أسبوعية، و 45 مجلة و 18 نشرة تناولت موضوعات مختلفة (أنظر جدول 5-1).

جدول 5-1: الصحف والمجلات والنشرات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة حسب نوعها ووتيرة صدورها، أيلول 1997

المطبوعات	المجموع	يومية	أسبوعية	شهرية	فصلية	نصف سنوية
الصحف	11	3	8	0	0	0
المجلات	45					
عامة	13	0	0	11	2	0
أطفال*	5	0	0	3	2	0
عسكرية وشرطية	2	0	0	2	0	0
الشباب والفنون	6	0	0	5	1	0

ثقافية ومدرسية	6	0	0	2	4	0
علمية وفكرية	7	0	0	2	5	0
اقتصادية**	4	0	0	1	2	1
دينية*	2	0	0	1	1	0
النشرات***	18					
حقوقية وسياسية	5	0	2	3	0	0
ثقافية ومدرسية	1	0	0	1	0	0
علمية	1	0	0	1	0	0
اقتصادية	6	0	0	6	0	0
نشرات غير منتظمة الصدور	5	–	–	–	–	–
المجموع	74	3	10	38	17	1

المصدر: للضفة الغربية: قائمة بالجرائد والمجلات والنشرات المرخصة من وزارة الإعلام، وقائمة مجمعة في شهر شباط للنشرات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجرى تدقيقها من قبل الباحثين، بواسطة الهاتف واستشارة بائع صحف ومجلات رئيسي. واعتمدت المعلومات عن قطاع غزة من وزارة الإعلام في غزة.

* المجلات الفصلية تصدر كل شهرين.

** أصدرت وزارة الاقتصاد عددا من مجلة "اقتصادنا"، وهي غير مضمنة في الجدول.

*** النشرة تصدر عادة عن مؤسسة وتتناول موضوعا محددا، وهي غير منتظمة في صدورها.

وصدرت معظم المطبوعات في الضفة الغربية (60 من مجموع 74)، وتمركز إصدار معظم مطبوعات الضفة الغربية في وسط الضفة، إذ بلغ عددها 52 مطبوعة من مجموع 60 مطبوعة تصدر في الضفة الغربية. أي أن نحو 87% من المطبوعات الفلسطينية صدرت في وسط الضفة الغربية (جدول 5–2)، وهذا مؤشر على تميز وسط الضفة الغربية في الحقل الثقافي في الأراضي الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر أن 53 مطبوعة (45 في الضفة و 8 في القطاع) توقفت عن الصدور بشكل مؤقت أو دائم، أو حصلت على ترخيص ولم تصدر أو صدرت لمرة واحدة فقط خلال العام 1996 وحتى أيلول 1997. وتوزعت المطبوعات المتوقفة أو التي لا تصدر رغم وجود ترخيص لها كالتالى: 45 مجلة، 8 صحف أسبوعية، وصحيفة يومية واحدة. وللمقارنة، يزيد عدد المطبوعات التي تصدر في الأراضي الفلسطينية عن مثيلتها في الأردن.

جدول 5–2: توزع الجرائد والمجلات والنشرات في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب منطقة النشر، أيلول 1997

المطبوعات	الضفة الغربية				قطاع غزة	الضفة والقطاع
	شمال	وسط	جنوب	المجموع		
الجرائد	1	8	0	9	2	11
المجلات	4	33	0	37	8	45
النشرات	0	11	3	14	4	18
المجموع	5	52	3	60	14	74

المصدر: وزارة والإعلام الفلسطينية، أواخر أيلول 1997.

إلا أن عدم انتظام صدور العديد من المطبوعات في المناطق الفلسطينية يستدعي عدم التسرع في الحكم بهذا الخصوص، أي أن زيادة عدد المطبوعات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عنها في الأردن لا يعني أفضلية الوضع الثقافي في الضفة والقطاع مقارنة مع الأردن بحكم عدم انتظام صدور المطبوعات وبحكم انقطاع بعض المطبوعات عن الصدور في فترات معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتفوق الأردن في بعض المؤشرات الثقافية (أنظر جدول 5–3 وجدول 5–4 للمقارنة بين الضفة والقطاع وعدد من البلدان الأخرى).

جدول 5–3: مقارنات بعض المؤشرات الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن

البلد	عدد المكتبات	النسبة إلى السكان*	عدد المراكز الثقافية	النسبة إلى السكان	أعداد المطبوعات	النسبة إلى السكان	عدد دور السينما	النسبة إلى السكان
الأردن	238	6	26	0.6	46	1.1	47	1.1
الأراضي الفلسطينية	129	5	135	5.3	73	2.9	3	0.1

*** النسب محسوبة لكل 100000 شخص.**

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 1996، النشرة الإحصائية السنوية– 1995.

فلسطين: ملف التنمية البشرية 1996– 1997 والأرقام لعام 1995.

وزارتا الثقافة والإعلام الفلسطينية، أواخر أيلول 1997

وتبين معطيات دائرة الإحصاء الفلسطينية أن أكثر الفئات العمرية مطالعة للصحف اليومية في الضفة والقطاع هي فئة العمر ما بين 30 – 49 حيث تبلغ نسبة الذين يطالعون الصحف اليومية من هذه الفئة

41.7%، وتلتها فئة العمر 15–29، إذ بلغت النسبة 38.5%. وكانت الفئة الأقل مطالعة للصحف فئة 9–15 عاما إذ بلغت النسبة 14.7%. وبالنسبة للإناث، كانت أعلى فئة عمرية مطالعة للصحف اليومية هي فئة 15–29 حيث بلغت النسبة 34.1%، تلاها فئة 30–49 حيث بلغت النسبة 30.6%، أي أن الفئة الشابة من الإناث أكثر ميلا لمطالعة الصحف من الفئات العمرية الأخرى. وكما هو متوقع كانت أقل فئة عمرية مطالعة للصحف بين الإناث الفئة العمرية 50 فما فوق بحكم نسب الأمية الأعلى بين صفوف الفئات العمرية المتقدمة[50].

[50] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح الثقافة-1996، نتائج اساسية، أيلول/سبتمر 1996، جدول 22.

جدول 5-4: مقارنة بعض المؤشرات الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن ومصر وإسرائيل

البلد	عدد الجرائد اليومية المحلية الموزعة لكل 100 مواطن (عام 1992)	تلفزيون لكل 1000 مواطن (عام 1992)	راديو لكل 1000 مواطن (عام 1992)	مطبوعة لكل 100 ألف مواطن**
مصر	6	82	256	–
الأردن	4	119	328	1.1
إسرائيل	24	271	471	18.6
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.7	*134	* 124	2.9

المصادر: فلسطين: ملف التنمية البشرية 1996- 1997. ويخص الرقم سنة 1996؛ كتاب الإحصاء الإسرائيلي لسنة 1994؛ **وزارة الإعلام الفلسطينية ، رام الله. ومسؤولي الصحف اليومية؛ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية**، 1996، النشرة الإحصائية السنوية، 1995؛ UNDP..1996 - Human Development Report .

* **اعتمد عدد أجهزة الراديو في الضفة والقطاع (بدون القدس) على كتاب إحصاء إسرائيل السنوي لعام** 1994. وحسب المعطيات الإسرائيلية يقدر أن 87% من الأسر الفلسطينية تملك جهاز راديو. وتم حساب عدد الأجهزة على اساس معدل أفراد الأسرة الفلسطينية 7 أفراد، وعلى افتراض أن الأسرة تملك راديو واحد. وبالنسبة لأجهزة التلفزيون أُعتمد رقم دائرة الإحصاء الفلسطينية، أوضاع المسكن عام 1995 (الصادر في أيار 1997) الذي يكشف أن 93.9% من الأسر تملك جهاز تلفزيون، وتم حساب عدد أجهزة التلفزيون على اساس معدل سبعة أفراد للأسرة، وأن الأسرة تملك جهاز تلفزيون واحد.

** ا لإحصائيات للأعوام: الأردن 1995، وإسرائيل 1990، والضفة والقطاع 1997.

5-2 الاستماع للراديو و مشاهدة التلفزيون .. النشاط الثقافي الأوسع انتشارا

استمع، في العام 1996، نحو 56.6% من الجمهور الفلسطيني (9 سنوات فأكثر) للراديو، في حين أن نسبة عالية من الأسر تقتني راديو (87%). ولا يظهر تباين يذكر في هذه النسبة حسب المنطقة (الضفة والقطاع) أو التجمع السكاني (مدينة، قرية، مخيم). كما لا يظهر تباين في نسبة الاستماع للراديو حسب النوع الاجتماعي (أنظر شكل 5-3). وبلغت نسبة الذين يستمعون للراديو 3 ساعات فأكثر يوميا 18.1% (19.1% بين الإناث، و 17.1% بين الذكور)، ونسبة الذين لا يستمعون للراديو بتاتا 43.6% (44% بين الإناث، و 43.2% بين الذكور)[51].

وأشار استطلاع للرأي في أيار 1995 حول الإذاعات التي يستمع اليها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة الى أن "صوت فلسطين" كانت الاختيار الأول، والإذاعة الإسرائيلية الاختيار الثاني وتلاهما إذاعة مونت كارلو فالإذاعة الأردنية ثم مجموع الإذاعات المصرية. غير أن هذا الترتيب يخفي تباينات مناطقية (جهوية) واسعة بين

[51] المرجع السابق، جدول 56.

الضفة والقطاع وداخلهما[52]. فقد تساوى الاستماع إلى إذاعة "صوت فلسطين" مع الاستماع للإذاعة الإسرائيلية في قطاع غزة، في حين كانت نسبة الاستماع في الضفة الغربية لإذاعة "صوت فلسطين" أعلى بكثير من الإذاعات الأخرى. وذكر 25% من الفلسطينيين أنهم لا يستمعون أبدا لإذاعة "صوت فلسطين"، بينما لا يستمع لإذاعة "صوت إسرائيل" 17% فقط.

[52] مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة المسوح واستطلاع الرأي العام، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني، 18 - 20 ايار 1995، نابلس. أشارت نتائج المسح الى أن الرجال والنساء (18 عاما فما فوق) يستمعون بنسب متشابهة لإذاعة "صوت فلسطين" واذاعة "صوت اسرائيل"، وأن الرجال أكثر استماعا لإذاعة مونت كارلو، والنساء أكثر استماعا للاذاعة الأردنية. كما لاحظ المسح أن لا فرق واسعاً في الاستماع الى "صوت اسرائيل" من حيث التجمع السكاني (قرية، مدينة، مخيم)، في حين كان الاستماع الى "صوت فلسطين" أكثر انتشارا في القرى، وكان سكان المخيمات أقل استماعا للاذاعة الفلسطينية من سكان البلدات. وكانت مناطق القدس وبيت لحم أكثر المناطق استماعا الى "صوت فلسطين"، تلاهما رام الله والخليل، وكانت منطقة جنين الأدنى في الاستماع لهذه الاذاعة. ومنطقة نابلس وشمال غزة الأكثر استماعا للاذاعة الاسرائيلية، وجنين الأكثر استماعا للاذاعة الأردنية، وجنوب غزة الأكثر استماعا لاذاعة مونت كارلو.

شكل 5-3: نسبة الأفراد الذين يستمعون للراديو في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996

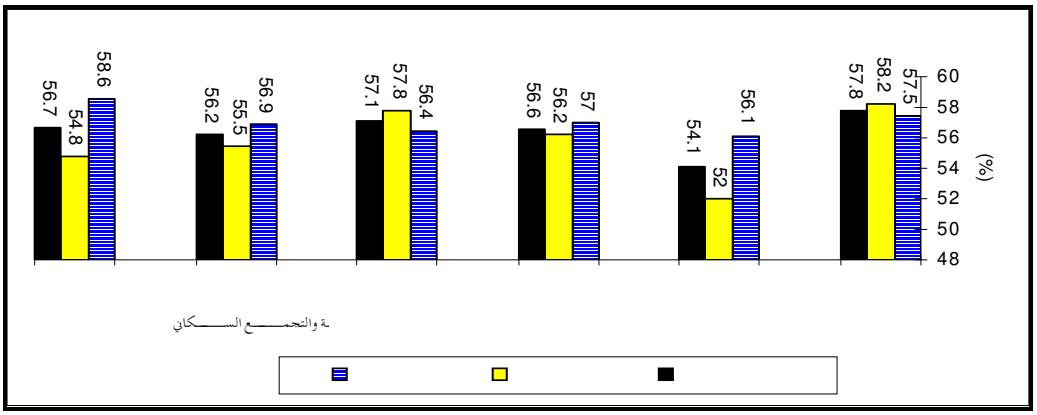

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. مسح الثقافة 1996: نتائج أساسية.

كشف مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن 88.8% من الجمهور الفلسطيني (9 سنوات فما فوق) اعتاد مشاهدة التلفزيون في العام 1996. ولا يظهر تباين بين الذكور والإناث في هذا المجال. فالنسبة ذاتها من الذكور (89.3%) والإناث (88.3%) قالت أنها تشاهد، في العادة، التلفزيون. وقد فاقت نسبة مشاهدي التلفزيون في الضفة الغربية مثيلتها في قطاع غزة، إذ بلغت 91.6% في الضفة مقابل 83.3% في القطاع (9 سنوات فأكثر). وتجدر الإشارة هنا الى أن نسبة الأسر التي تقتني جهاز تلفزيون بلغت 95.8% في الضفة، و 89.5% في القطاع[53]. وظهر تباين في النسبة فيما يخص التجمعات السكنية (أنظر شكل 5-4): فنسبة أعلى، وإن بفارق بسيط، من الأفراد اعتادت، عام 1996، مشاهدة التلفزيون في المدن والقرى من المخيمات (89.1% في المدن، و 90.2% في القرى، 84.4% في المخيمات)، رغم عدم ظهور فروق واسعة في ملكية التلفزيون حسب التجمع السكاني؛ فنحو 94.3% من الأسر في المدن تملك جهاز تلفزيون مقابل 87.1% في القرى، و 89.9% في المخيمات[54].

تبين معطيات دائرة الإحصاء الفلسطينية أن مشاهدة التلفزيون من النشاطات "الثقافية" البيتية الأكثر شيوعا في الأراضي الفلسطينية إذ يشارك فيها غالبية ساحقة من السكان. ولا تشير هذه المعطيات الى المحطات التي يشاهدها الجمهور الفلسطيني في هذه الأراضي. إلا أن مسحا لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس (حزيران 1996) حول المحطة التلفزيونية الأكثر

[53] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي - أوضاع المسكن، نتائج تفصيلية،ايار 1997، ،جدول 46). وتقتني 64.9% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع (68.3% في الضفة و57.2% في القطاع) تلفزيون ملون، وتتفوق المدن على بقية التجمعات الأخرى في نسبة الأسر التي تملك جهاز تلفزيون ملون؛ 74.5% في المدن، 59.6% في القرى، و56.0% في المخيمات (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي: أوضاع المسكن، نتائج تفصيلية، جدول 35).

[54] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، كانون الثاني/يناير1997 ،جدول24).

مشاهدة أظهر النتائج التالية: ذكر 54.2% من الجمهور في الضفة الغربية أن التلفزيون الأردني هو الأكثر مشاهدة من قبلهم مقابل 6.4% في قطاع غزة، وذكر 8.5% في الضفة أن التلفزيون الفلسطيني هو الأكثر مشاهدة مقابل 56.6% في القطاع، وقال 16.3% من الجمهور في القطاع أن التلفزيون المصري هو الأكثر مشاهدة مقابل 4.6% في الضفة. وتقاربت نسبة الذين

شكل 5-4: نسبة الأفراد الذين اعتادوا مشاهدة التلفزيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996

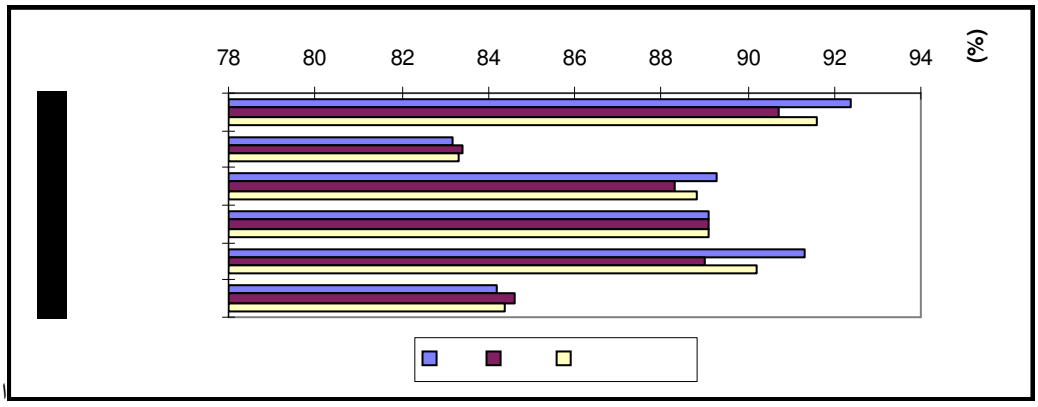

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، مسح الثقافة 1996: نتائج أساسية.

ذكروا التلفزيون الإسرائيلي باعتباره الأكثر مشاهدة في المنطقتين (9.4% في الضفة، و 11.7% في القطاع). إلا أن نشرات أخبار التلفزيون الإسرائيلي حظيت بثقة نسبة أعلى من الجمهور: فقد قال 32.3% من الجمهور في الضفة والقطاع أنهم يثقون بنشرات أخبار التلفزيون الإسرائيلي أكثر من المحطات الأخرى، مقابل 21% للتلفزيون الفلسطيني (10.1% في الضفة، و 39.1% في قطاع غزة)، وتلا ذلك التلفزيون الأردني الذي حاز على 18.4% (23.5% في الضفة و10% في القطاع)[55].

وجدير بالذكر أن عددا من محطات التلفزيون الخاصة المرخصة تعمل في الأراضي الفلسطينية. وقد وصل عددها الى 27 محطة حتى بداية أيلول 1997، جميعها في الضفة الغربية، والجزء الأكبر في شمالها (أنظر جدول 5.5). ومن الواضح أن مشاهدة التلفزيون تطغى على أي تعاطٍ مع الوسائل الإعلامية الأخرى.

5-3 نسبة محدودة من السكان تشارك في نشاطات فنية

قال نحو 5.3% من الأفراد المستجوبين في مسح دائرة الإحصاء أنهم يشاركون في العزف على آلة موسيقية، و

[55] مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس)، استطلاع رقم 23، 28-30 حزيران 1996.

2.6% في فرق رقص وموسيقى. وبرز فرق بين الضفة والقطاع في هذا المجال، إذ ذكرت نسبة أعلى (من كلا الجنسين) في الضفة أنها تمارس هذين النشاطين. ولم يبرز فرق يذكر في نسبة المشاركة بين الذكور والإناث على هذا الصعيد، كما لم يبرز فرق بارز بين التجمعات السكانية وان مالت نسب المشاركة لصالح المدن. وقال نحو 15% من الأفراد أنهم يشاركون في حضور ندوات ومحاضرات عامة (16.8% بين الذكور و 12.3% بين الإناث). وأظهرت الضفة نسبة مشاركة أعلى من القطاع. وقال 6.1% من الأفراد في الضفة الغربية، و 3.5% من الأفراد في قطاع غزة أنهم يمارسون الكتابة غير المدرسية (أدب، أبحاث..) ولم تظهر فروق حسب النوع الاجتماعي في هذا النشاط [56].

وبرز من المسح المذكور أن أكثر الفئات العمرية ممارسة للكتابة غير المدرسية كانت فئتا 9-14 و15-29، أي شريحة الشباب، وهما ذاتهما الأكثر ممارسة للعزف على آلة موسيقية. وينطبق هذا على الإناث بشكل أوسع من الذكور، إذ تشارك هاتان الفئتان بنسبة أعلى من الفئات الأخرى في الكتابة والعزف على آلة موسيقية وفي نشاطات نوادي وجمعيات، وفرق رقص وموسيقى أما الفئة العمرية النسائية الأكثر مشاركة في حضور الندوات المحاضرات العامة فكانت فئة 30-49، تلاها فئة 15-29 [57].

[56] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح الثقافة 1996، نتائج أساسية، ايلول 1996، جدول 68 و 69.

[57] المرجع السابق، جدول 70 .

جدول 5-5: توزع محطات التلفزيون الخاصة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والتجمع السكني، أيلول 1997

المنطقة	مدينة	قرية	مخيم	المجموع
شمال الضفة الغربية	17*	2**	1***	20
وسط الضفة الغربية	3	0	0	3
جنوب الضفة الغربية	7	0	0	7
المجموع	27	2	1	30

* أغلقت السلطة الوطنية الفلسطينية محطة في نابلس في أواخر أيلول 1997، تابعة للتيار الديني.

** إحداهما لا تعمل الآن، والأخرى في مرحلة البث التجريبي

*** بث تجريبي

5-4 تنظيم الندوات والمحاضرات العامة

تشير معطيات نشاط تنظيم الندوات والمحاضرات العامة في الضفة والقطاع أن عام 1996 شهد تراجعا عن العام 1995 في وتيرة هذا النشاط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تشير الى أن شمال الضفة كان الأنشط بين مناطقها في هذا المجال تلاه وسط الضفة ثم جنوبها (أنظر جدول 5-6). إلا أن الوتيرة العامة لهذا النشاط تبقى متدنية مقارنة بالأردن.

جدول 5-6: توزع الندوات والمؤتمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب السنة والمكان، 1995-1996

السنة	الضفة الغربية				القطاع	الضفة والقطاع	ندوة لكل 100 ألف شخص	
	شمال	وسط	جنوب	مجموع			الضفة والقطاع	الأردن
1995	92	61	37	.190	70	260	10.9	21
1996	59	48	33	140	47	187	7.4	–

المصدر: "مجلة السياسة الفلسطينية"، الأعداد 5-13، تقارير موجزة. مركز الدراسات والبحوث، نابلس. ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية، كتاب الإحصاء السنوي 1995.

وبرزت المنظمات الأهلية كالمنظم الأكبر للندوات والمؤتمرات الفكرية، تلاها المؤسسات الحكومية ثم الأحزاب والتنظيمات السياسية (أنظر شكل 5.5). وتوزعت النسبة الأعلى (33.2%) من موضوعات الندوات والمؤتمرات عام 1996 على قضايا الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان،

تلاها القضايا السياسية (31%)، وتوزع الباقي على موضوعات أخرى (أنظر شكل 5-6).

ويوضح (الشكل 5-6) أيضا أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كانت الموضوع الأوفر في الندوات العامة، تلاها الموضوعات الاقتصادية. وربما يعود هذا الى أنهما يحظيان بدرجة من الاهتمام المحلي بين فئة المثقفين والدعم المالي الخارجي.

شكل 5-5: توزع الندوات والمؤتمرات المعقودة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجهة المشرفة عليها، 1996

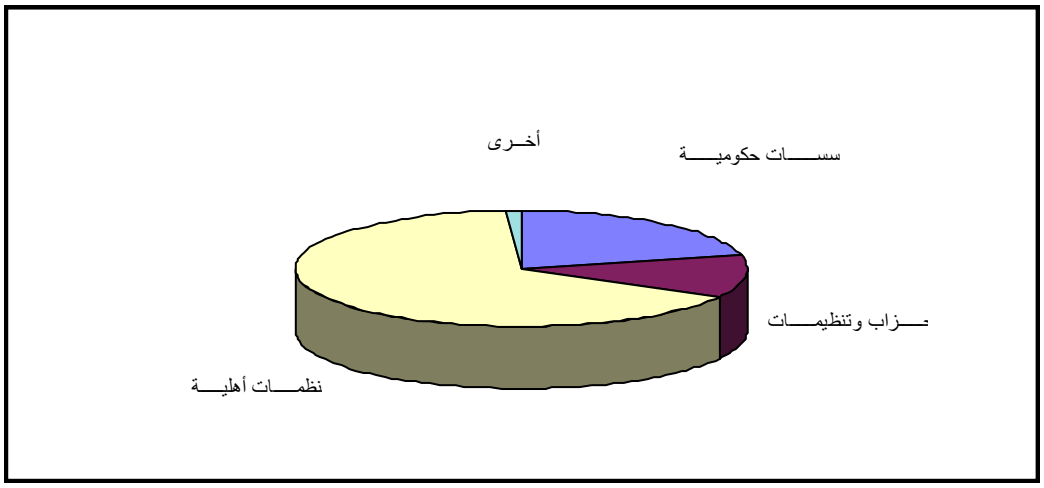

المصدر: "مجلة السياسة الفلسطينية"، الأعداد 5-13، تقارير موجزة. مركز الدراسات والبحوث، نابلس

شكل 5-6: توزع الندوات والمؤتمرات المعقودة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الموضوع، 1996

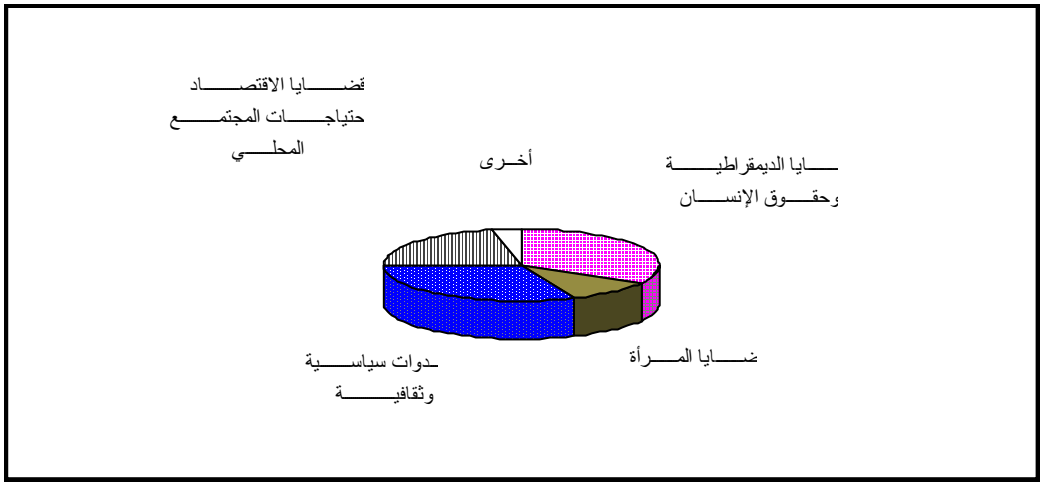

المصدر: "مجلة السياسة الفلسطينية"، الأعداد 5-13، تقارير موجزة، مركز الدراسات والبحوث،نابلس

5-5 المكتبات البيتية

أشار مسح دائرة الإحصاء الى أن أقل من ربع الأسر الفلسطينية (22.9%) في الضفة والقطاع تقتني مكتبة بيتية. ولم يظهر فرق مهم بين الضفة والقطاع في هذا المجال. إلا أن فرقا واضحا ظهر حسب التجمع السكاني؛ فالأسر في المخيمات أظهرت أعلى نسبة في اقتناء مكتبة بيتية (31.8%) تلاها المدن (25.1%) ثم القرى (18.8%). كما بين المسح أن فرصة اقتناء مكتبة بيتية تزداد، بشكل ملحوظ، مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة. (أنظر: جدول 5-7)

جدول 5-7: توزيع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب توفر مكتبة لديها ومتغيرات مختارة، 1996 (%)

توفر مكتبة لدى الأسرة	الضفة الغربية	قطاع غزة	مدينة	قرية	مخيم	المجموع	المستوى التعليمي لرب الأسرة		المجموع
							أقل من ثانوي	ثانوي وأعلى	
يتوفر مكتبة	22.1	24.9	25.1	18.8	31.8	22.9	15.5	41.8	23
لا يتوفر مكتبة	77.9	75.1	74.9	81.2	68.2	77.1	84.5	58.2	77

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. مسح الثقافة 1996: نتائج أساسية، ص 39.

وبين المسح أن الغالبية العظمى من المكتبات (83.4%) تحتوي على كتب دينية، وأكثر من ثلاثة أرباعها على مناهج دراسية، وما يقارب 72% على كتب ثقافية وفكرية وقصص ومجلات، وثلثيها (68.4%) على كتب أدبية، وأكثر من نصفها على كتب علمية (أنظر جدول 5-8). إلا أن المسح لم يكشف حجم هذه المكتبات، ولا حصة الكتب والمجلات الثقافية منها.

جدول 5-8: توزع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة التي لديها مكتبة حسب مواضيع الكتب في المكتبة، 1996 (%)

مواضيع الكتب المتوفرة	علمية (ليست مناهج دراسية)	أدبية (ليست مناهج دراسية)	كتب دينية	مناهج دراسية	ثقافية وفكرية وقصص ومجلات	أخرى	مجموع الأسر التي لديها مكتبة

المجموع	61	68.4	83.4	77.2	71.6	15.8	23

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، مسح الثقافة 1996: نتائج أساسية، 40.

5-6 زيارة المؤسسات الثقافية

يشير مسح دائرة الإحصاء الفلسطينية الى أن زيارة المعارض كان النشاط الأكثر شيوعا في مجال زيارة المؤسسات الثقافية. فقد قام بذلك 15% من الأفراد، وتلا هذا النشاط زيارة النوادي الرياضية والثقافية (قام به 12.7% من الأفراد) ثم المكتبات العامة (قام به 10.4% من الأفراد). وبين المسح تفاوتا واضحا في هذا النوع من النشاط بين الإناث والذكور بخلاف النشاطات الثقافية التي تتم داخل البيت والتي لا تظهر تباينات تستحق الذكر حسب الجنس. ففي حين قام بزيارة النوادي الرياضية والاجتماعية 21.1% من الذكور لم تتعد النسبة 4% بين الإناث. إلا أن التفاوت يتقلص فيما يخص زيارة المعارض (الفنية والتراثية...) والمكتبات العامة. كما برز تفاوت مناطقي (جهوي) حيث تفوقت الضفة الغربية في كل المجالات المتعلقة بهذا النوع من النشاطات باستثناء زيارة "المتاحف". فعلى سبيل المثال عادلت نسبة الذين زاروا المكتبات العامة في الضفة الغربية ضعف نسبتها في قطاع غزة. ويظهر سكان المدن مشاركة أوسع في كل مجالات النشاط الثقافي غير البيتي باستثناء زيارة المتاحف. (أنظر جدول 5-9).

لكن ينبغي تجنب بناء أحكام نهائية على هذه النتائج بحكم عمومية الأسئلة غير المسنودة زمنيا من جانب، والاستخدام المرن لمفهوم النشاط الثقافي الخارجي، من جانب آخر. كما أن اكتساب عادة ممارسة نشاط ثقافي أمر محكوم بتوفر مقرات ومؤسسات يسهل الوصول اليها (متاحف، مكتبات عامة، معارض، مسارح). ومن هنا فنسبة قليلة من الأفراد قامت بزيارة المسارح.

جدول 5-9: زيارة الأفراد (9 سنوات وأكثر) لمؤسسات ثقافية حسب نوع المؤسسة والنوع الاجتماعي والمنطقة ومكان الإقامة، 1996 (%)

المؤسسات الثقافية التي يتم زيارتها والجنس	الضفة الغربية	قطاع غزة	مدينة	قرية	مخيم	المجموع
ذكر						
نوادي رياضية/ثقافية	22.2	18.9	20.9	21	21.6	21.1
متاحف	9	1.1	5.6	7.1	5.7	6.3

معارض	19.9	10.7	20.4	15.7	12.8	16.8
مسارح	8	3.4	7.9	5.8	5.5	6.5
مكتبات عامة	14.6	8.5	14	11.6	12.4	12.5
أنثى						
نوادي رياضية/ثقافية	4.9	2.2	6.3	2.3	4.2	4
متاحف	6.7	0.7	4.8	5.2	3.3	4.7
معارض	16.1	6.9	18.6	10.1	10.6	13.1
مسارح	5.1	1.8	6.1	2.6	4	4
مكتبات عامة	10.6	3.3	12.8	5.8	6	8.2
ذكور وإناث						
نوادي رياضية/ثقافية	13.7	10.8	13.8	11.8	13.1	12.7
متاحف	7.9	9	5.2	6.1	4.6	5.6
معارض	18	8.9	19.5	13	11.7	15
مسارح	6.6	2.6	7	4.2	4.8	5.3
مكتبات عامة	12.6	6	13.4	8.7	9.2	10.4

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. مسح الثقافة 1996: نتائج أساسية، ص 98.

الفئة العمرية 15–29 (فئة الشباب) هي الأكثر مشاركة في زيارة المؤسسات الثقافية، بما في ذلك النوادي، والمتاحف، والمعارض، والمسارح، والمكتبات العامة. ويظهر هذا تحديدا بين الشباب الذكور، وأقل بين الإناث إذ تشارك الفئة العمرية الأصغر (9–14) في زيارة النوادي والمتاحف والمسارح أكثر من أي فئة عمرية أخرى[58].

5-7 المؤسسات الثقافية والبحثية المرخصة

لم يتجاوز عدد دور السينما في العام 1996 الثلاثة؛ واحدة في قطاع غزة واثنتان في الضفة الغربية

(رام الله وجنين). وبلغ عدد المراكز الثقافية المرخصة في العام المذكور 136 مركزا، منها 110 في الضفة الغربية. وتوزع 65 مركزا (48%) في المدن، و 34 في القرى، و 17 في المخيمات، وما تبقى في البلدات. لكن لم يكن بالإمكان التأكد من فعالية جميع هذه المراكز، وهناك تفاوت واسع في فاعلية المراكز العاملة[59].

[58] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح الثقافة-1996، نتائج اساسية، أيلول/سبتمر 1996، جدول 63.

[59] مصدر المعلومات وزارة الثقافة الفلسطينية.

وبلغ مجموع مراكز البحث (المرخصة وغير المرخصة من وزارة الثقافة) 62 مركزا بحثيا بما فيها المراكز الأكاديمية والتابعة للجامعات، 54 منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وتأسس 22 منها منذ العام 1995.

جدول 5-10: توزع المهرجانات الثقافية-الفنية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والسنة

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة	متنقل*	المجموع
	شمال	وسط	جنوب			
1995	1	2	1	1	1	6
1996	3	5	4	1	2	15

المصدر: وزارة الثقافة.

* تنقل المهرجان بين أكثر من مدينة في الضفة الغربية.

أقيمت خمسة مهرجانات سنة 1995 في المدن وواحد في بلدة. وفي عام 1996 أقيم 12 منها في المدن و 3 في القرى.

5-8 المسارح والمهرجانات الثقافية

بلغ عدد "المسارح"[60] في الأراضي الفلسطينية 11 مسرحا حسب معلومات وزارة الثقافة الفلسطينية (أيلول 1997) توزعت كالتالى: 8 مسارح في الضفة الغربية و 3 في قطاع غزة. وتوزعت هذه "المسارح" على صعيد مناطق الضفة الغربية كالتالى: مسرح واحد في الشمال، و اثنان في الجنوب وخمسة في الوسط[61]. ومن الجدير بالذكر أن أيّاً من هذه المسارح لم تعرض بشكل دائم. كما بلغ عدد المهرجانات الثقافية- الفنية التي تدوم لأكثر من يوم واحد 6 مهرجانات في العام 1995، ارتفع عددها الى 15 عام 1996 ، معظمها في الضفة الغربية، والنسبة الأكبر منها في وسطها (أنظر جدول 5-10).

خلاصة

تبرز المؤشرات الثقافية المتوفرة حجم التعطل الذي أصاب الأنشطة والمؤسسات الثقافية (بالمعنى الواسع للكلمة) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة

[60] عرفت وزارة الثقافة المسرح كما يلي: القاعة المستخدمة لتقديم عروض مسرحية، ويتوفر فيها حد معقول من التجهيزات والشروط الواجب توفرها في المسارح.

[61] اضافة الى 9 قاعات مدارس أهلية استخدمت كمسارح، 8 منها في الضفة الغربية وواحدة في غزة.

الاحتلال، وربما قبله. فقد ولّد الاحتلال الإسرائيلي رقابة ومجابهات دائمة وممارسات قمعية وتقييدية قلصت حيز ودور المؤسسات والأنشطة الثقافية بما في ذلك تقاليد المطالعة وأضعفت النشاط المسرحي والسينمائي، والمتحفي[62]. ومع قيام سلطة وطنية بدأ يتوفر في مناطق الضفة الغربية والقطاع وسائل فلسطينية للإذاعة والتلفزيون وبنية مؤسساتية (وزارات، محافظات، بلديات، مراكز ونوادي، الخ) لتنشيط الحياة الثقافية بجوانبها المختلفة. ولذا بات من الممكن وضع خطط لتشجيع وتطوير وتوليد أنشطة ثقافية متنوعة، واعتبارها جزءا من خطط التنمية. وهي خطط يمكن أن تشمل القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأهلية، مع إيلاء اهتمام خاص لتنشيط المبادرات الخاصة على هذا الصعيد وتنوع برامجها (سينما، مسرح، فنون تشكيلية، رقص، غناء، تشجيع النشر الأدبي والفكري...).

[62] سُجل، عام 1995، في الضفة الغربية 9 متاحف 6 منها ذات طابع تراثي وواحد فقط شمل أثاراً وتراثاً، والمتحف الاسلامي وروكفلر في القدس. أنظر: مازن عبد اللطيف، حصر ودراسة الممتلكات الثقافية في الضفة الغربية، إشراف وزارة الثقافة بالتعاون مع اللجان الفنية ومؤسسة سيدا، 1995.

6- الضمان الاجتماعي، ونوعية الحياة

يشمل "الضمان" بمعناه الواسع، للأفراد والجماعات، الحصول بدون عوائق على رعاية صحية جيدة وتعليم جيد، وعلى عمل ذي معنى ومثمر وآمن وعلى حقوق عمالية كافية وظروف معيشية لائقة، وعلى المساعدة عند الشيخوخة والعجز والإعاقة. سيتناول هذا الفصل ثلاثة جوانب تتعلق بموضوع الضمان الاجتماعي، هي: ظروف العمل وحقوق العمال، نظام التكافل الاجتماعي الرسمي، والوضع الخاص للمسنين والمعاقين، وذلك لأن جوانب الرعاية الصحية، وفرص العمل، والتعليم تتناولها مؤشرات اخرى.

6-1 ظروف العمل وحقوق العمال[63]

قانون العمل المطبق في الضفة الغربية هو قانون العمل الأردني لسنة 1960، والذي تم تعديله بتشريعات أردنية وبأوامر عسكرية إسرائيلية. وفي قطاع غزة يطبق قانون العمل المصري لسنة 1964 والذي عدّل سنة 1965.

لا تنطبق قوانين العمل السارية في الضفة والقطاع على جميع العمال. والفئات المستثناة من هذه القوانين هي: موظفو الحكومة والبلديات؛ والعمال الزراعيون؛ وعمال المياومة؛ وخدم البيوت بمختلف أنواعهم؛ وأفراد الأسرة المستخدمون في مشاريع عائلية، والعمال في منشآت تشغل أقل من خمسة عمال (الضفة الغربية فقط).

تفتقر فئات معينة مهمة من العمال في المجتمع الفلسطيني إلى الحماية القانونية كما هو الحال بالنسبة لعمال المياومة، بالإضافة إلى سريان أنظمة خاصة على مستخدمي الحكومة والبلديات. ويتضح حجم المشكلة من واقع أن 87% من المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني توظف أقل من خمسة أشخاص[64]. إضافة إلى ذلك فإن 11.6% من العاملين في الضفة والقطاع يصنفون ضمن "أفراد عائلة غير مدفوعي الأجر"، أي أنهم أشخاص يعملون دون أجر في مشروع تديره العائلة[65]. على الرغم من أن حجم القوة العاملة في الخدمات المنزلية غير معروف (مثل الخدم وعمال الحدائق)، فانهم يميلون للعمل في ظروف تتسم بدرجة عالية من عدم الأمان وتفتقر إلى حقوق العمال الأساسية مثل الإجازات السنوية وإجازات الأمومة، وتعويضات الإعاقة، وصناديق التقاعد.

[63]- التفاصيل المتعلقة بالتشريعات المعمول بها في الضفة والقطاع معتمدة على: مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، نحو المساواة: القانون والمرأة الفلسطينية، 1997. وتعتمد التفاصيل المتعلقة بالنساء في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي على : ريما حمامي، " النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية الفلسطينية"، برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت، 1997.

[64] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح المنشآت، 1995. وقد غطى المسح جميع المنشآت غير الزراعية. وتجدر الملاحظة أن 94% من المنشآت غير الزراعية توظف أقل من عشرة عمال.

[65] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، 1997. هذه النتائج مأخوذة من الجولة السادسة لمسح القوة العاملة.

تشكل النساء جزءاً أساسياً من القوة العاملة في الزراعة (36.9% في الضفة والقطاع)، ويشكلن في الوقت ذاته نسبة عالية من فئة العمال غير مدفوعي الأجر (60% من المجموع الكلي للعمال في هذه الفئة). إضافة إلى ذلك، أشارت البيانات المسحية في دراسة فافو (**FAFO**) لعام 1993 إلى أن النساء يشكلن 60.6% من المجموع الكلي لعمال الاقتصاد غير الرسمي في قطاع غزة و 55.6% من مجموعهم في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. ولهذا فان غالبيتهن لا يتمتعن بحقوق يحميها قانون العمل. كما لا توفر قوانين العمل تشريعات كافية للنساء المتزوجات. يعطي التشريع الحالى إجازة أمومة لمدة 45 يوماً للمرأة العاملة في المؤسسات التي توظف خمسة أشخاص أو أكثر في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فإن القانون غير واضح، إذ ينص، في احسن حالاته، "للحامل اذا شاءت ان تنقطع عن العمل قبل الوضع بشهر ... ولها الحق في اجازة اجبارية خلال الايام التالية للوضع فضلا عن حقها في التغيب مدة عشرين يوما اخرى". وقد تم تعديل هذا التشريع بمجموعة من الأنظمة الصادرة عن ديوان الموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية، في تشرين الأول 1997، بتحديد إجازة الأمومة الرسمية بتسعين يوماً للنساء العاملات في وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.[66]

إضافة إلى الفجوات العديدة في القانون والتي تتعلق بعدم كفاية الحماية للعمال، فإنه لا يوجد تشريع ساري المفعول في الضفة والقطاع حتى الآن يتعلق بتعويضات البطالة، والحد الأدنى للأجور، وصناديق التقاعد وصناديق التوفير، وعلاوة غلاء المعيشة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن أماكن عمل رئيسية مثل السلطة الوطنية الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، والجامعات، والمستشفيات، ومؤسسات كبيرة أخرى، تعتمد سياسات داخلية خاصة بها تنظم بعض المجالات مثل علاوة غلاء المعيشة، وصناديق التقاعد وصناديق التوفير، بالإضافة إلى حقوق أخرى مثل الإجازة السنوية وإجازة الأمومة، وساعات العمل، وما شابه ذلك.

6-2 مؤشرات الحماية الاجتماعية المتوفرة للعمال والمستخدمين

تنص التشريعات السارية على أن من حق العمال الحصول على عقود عمل (كتابية أو شفوية). وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن وزارة العمل أن غالبية العمال الفلسطينيين يعملون دون عقود عمل، حيث أن 80% من المجموع الكلي للمنشآت لا توفر مثل هذه العقود، بينما يوفر 18% فقط منها عقوداً

[66] كتاب رقم 4311 الصادر في 25 تشرين الأول 1997 عن ديوان الموظفين العام في السلطة الوطنية الفلسطينية.

فردية ويوفر 1.6% منها عقوداً جماعية.[67] وتؤكد دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هذا الاتجاه، حيث تبين أن 18.2% من العمال في الضفة والقطاع يعملون دون عقود[68]. كما هو الحال بالنسبة لمؤشرات أخرى كثيرة تتعلق برفاهية العمال فإن الوضع في وسط الضفة الغربية أفضل منه في بقية المناطق الفلسطينية، حيث تشير بيانات وزارة العمل الى أن 35% من العمال في وسط الضفة الغربية يعملون بموجب عقود عمل فردية و2.8% منهم يعملون بموجب عقود عمل جماعية، بينما تبلغ نسبة العاملين بموجب عقود في بقية المناطق 14%[69]. وكما هو متوقع فإن المنشآت غير العائلية توفر للعمال شروطاً تعاقدية أفضل، حيث بلغت نسبة العاملين بعقود في المنشآت غير العائلية 32.8% بينما بلغت هذه النسبة في المؤسسات القائمة على أسس عائلية 10.3%.[70] وعند النظر إلى التوزيع المهني للعمال، يتبين أن المهنيين والموظفين في المقدمة من حيث العمل بعقود، حيث بلغت النسبة في هذين القطاعين 71.4% و 59.1% على التوالي، بينما يأتي العمال اليدويون غير المهرة في آخر القائمة حيث بلغت النسبة في هذا القطاع 13%[71].

يغطي التأمين الصحي الحكومي جميع مستخدمي السلطة الوطنية الفلسطينية (بما في ذلك العاملين في الأجهزة الأمنية) بالإضافة إلى العمال الفلسطينيين في إسرائيل المسجلين رسمياً. وتوفر وكالات الأمم المتحدة تأميناً صحياً لجميع موظفيها. وتأتي في المرتبة التالية من حيث التغطية الجامعات وتغطي 90% من موظفيها، والبلديات (80% من موظفيها)، والمنظمات الأهلية التي توظف عشرة مستخدمين أو أكثر (79% من موظفيها)، والاتحادات المهنية (75% من موظفيها)، والبنوك (75% من موظفيها)، وشركات التأمين (71.4% من موظفيها). أما في القطاع الخاص (المؤسسات التي توظف عشرة أشخاص أو أكثر) فإن نسبة التغطية فيه منخفضة بشكل ملحوظ، حيث يتلقى 34% من المستخدمين تأميناً صحياً.

وعند النظر إلى نسبة التغطية الصحية في القطاع الخاص نظرة متفحصة يتبين أن حجم المؤسسة متغير أساسي في هذه النسبة: تبلغ نسبة التغطية بالتأمين الصحي في الضفة والقطاع (باستثناء القدس) فقط 8.1% للمؤسسات التي توظف 10–20 مستخدماً، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 47.7% في المؤسسات التي توظف أكثر من 50 مستخدماً.

---

[67] وزارة العمل - الأدارة العامة للتخطيط والمعلومات، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، معالم وملامح اساسية، تموز 1997.

[68] جميل هلال ومجدي المالكي، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس، 1997.

[69] تختلف الأرقام هنا عن الأرقام في دراسة هلال والمالكي (نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس)، ماس، 1997) بشكل ملموس، وذلك على النحو التالى: النسبة في وسط الضفة الغربية 27.1%، وأقل نسبة ظهرت في التقرير هي لوسط وجنوب قطاع غزة وكانت 10.7%.

[70] وزارة العمل، مصدر سبق ذكره.

[71] هلال والمالكي، مصدر سبق ذكره.

وفي القدس، حيث تتطلب الأنظمة الإسرائيلية وجود التأمين الصحي، يتلقى 83.1% من مستخدمي القطاع الخاص و 77.8% من مستخدمي المنظمات غير الحكومية تأميناً صحياً يوفره أصحاب العمل [72] .

بينما يعتبر جميع موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، مؤهلين للحقوق التقاعدية، فإن 83% فقط من هؤلاء المستخدمين مشمولون بصناديق التقاعد. ويتلقى جميع موظفي الأنروا ووكالات الأمم المتحدة، و90% من موظفي الجامعات مخصصات صندوق التقاعد دفعة واحدة عند إنتهاء الخدمة. ويغطيّ موظفو البلديات والمجالس المحلية بصناديق التقاعد، ولكن يبدو أن التغطية في قطاع غزة أفضل منها في الضفة الغربية. وفي القطاع الخاص، يوفر القليل جداً من أصحاب العمل نظام تقاعد، حيث يوفر 3.5% فقط من المؤسسات التي توظف عشرة موظفين مثل هذا النظام. وفي المنظمات الأهلية يعتبر الوضع أفضل إلى حد ما، حيث يوفر 17.1% من هذه المنظمات صناديق إدخار[73].

ومما تجدر ملاحظته بالنسبة لصناديق الادخار أنها لا تشكل دعماً طويل الأمد خلال فترة التقاعد، لأن هذه الصناديق تدفع للمستخدم دفعة لمرة واحدة عند إنهاء الخدمة.

تشير بيانات ماس[74] إلى أن أكثر من نصف العمال الفلسطينيين يتمتعون بإجازات سنوية، مع بعض الاختلافات بين المناطق (تبلغ أعلى نسبة 60.7% في جنوب الضفة الغربية، وتبلغ أدنى نسبة 52.4% في وسط وجنوب قطاع غزة). أما بالنسبة للتوزيع المهني لهذه النسب، فإن الإداريين والمهنيين والفنيين يتمتعون بأفضل الظروف (تبلغ نسبة الذين يتمتعون بحق الحصول على الإجازات السنوية 76.2%، 75%، 75% على التوالي) بينما يتلقى 20.8% فقط من العمال إجازات سنوية. وفي هذا السياق تشكل الفجوة المتعلقة بالنوع الاجتماعي مؤشراً لأنماط الاستخدام، حيث تبلغ نسبة النساء العاملات اللواتي يتمتعن بالإجازات السنوية 68.5% بينما في حالة الرجال 53.4%. ويمكن تفسير هذا عن طريق تركز النساء العاملات في العمل غير الزراعي في قطاع الخدمات (معلمات وعاملات في المجال الاجتماعي والصحي) حيث يتمتع العاملون بظروف عمل أفضل بشكل عام (55% من العاملات في سوق العمل غير الزراعي يعملن ضمن قطاع الخدمات. ونجد أن مجالي الخدمات الصحية والاجتماعية

[72]- أخذت الأرقام الخاصة بالتأمين الصحي وصناديق التقاعد/ التوفير عن اسامة حامد وسامية البطمة، صناديق التقاعد والتأمين الصحي في أماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس، 1997. وتختلف هذه الأرقام بشكل جوهري عن بيانات وزارة العمل، حيث تشير بيانات الوزارة إلى 27.5% للقطاع الخاص (بغض النظر عن حجم القوة العاملة) و 60.4% للأنروا (وزارة العمل، الادارة العامة للتخطيط والمعلومات، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: معالم وملامح اساسية، تموز 1997) .

[73] حامد والبطمة، المصدر السابق.

[74] هلال والمالكي، مصدر سبق ذكره.

لوحدهما يوظفان 40% من النساء العاملات في الاقتصاد غير الزراعي).

وتظهر البيانات المأخوذة من دراسة ماس المسحية ذاتها أن 30% من العاملين لا يتمتعون بعطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، بينما لا يحصل 36.5% من العاملين على إجازات مرضية مدفوعة الأجر. أما بالنسبة لإجازة الأمومة، فإن الدراسة تشير إلى أن 50% من العاملات في قطاع غزة و45% من العاملات في الضفة الغربية يتمتعن بإجازة الأمومة. وتبلغ أعلى نسبة في هذا المجال في وسط الضفة الغربية (66.7%)، وبنسبة عالية نسبياً في جنوب الضفة الغربية (53.5%)، ويمكن تفسير هذه النسب مرة أخرى بنمط تشغيل النساء الذي أشير اليه سابقاً. أما أقل النسب فهي في وسط وجنوب قطاع غزة بمعدل 30.8%.

تظهر بيانات ماس[75] أن العمل الذي يصنّف على أنه "دائم" يسود في المراكز الحضرية (تحديداً في الضفة الغربية)، بينما يسود عمل المياومة في مخيمات اللاجئين (تحديداً في قطاع غزة). ويعتبر الوضع بائساً للطبقات الأكثر فقراً في المجتمع، إذ يتمتع 31.5% فقط من العمال بأعمال دائمة بأمان وظيفي[76]، بينما يعمل 35% منهم في أعمال مؤقتة، ويعمل 34% كعمال مياومة. ويوضح (الجدول 6-2) النسب المئوية لفئات أخرى من العمال.

6-3 أنظمة الدعم الاجتماعي .. دعم محدود

تتنوع مصادر الدعم في الضفة والقطاع للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة. المصادر الممأسسة الرئيسية التي تقدم هذا الدعم هي وزارة الشؤون الاجتماعية، والأنروا، ولجان الزكاة. وتشكل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية مصادر دعم مهمة. وعلى المستوى غير الرسمي، فإن القرابة وشبكة العلاقات الاجتماعية الأخرى تلعب دوراً في تلبية متطلبات الحياة الأساسية للأقارب وأبناء المجتمع المحلي.

ومن الخصائص المهمة للتكافل الاجتماعي في الضفة والقطاع وظيفته الأساسية في مواجهة الفقر بالنسبة للعائلات التي تعيش أوضاعاً بائسة أو صعبة. وبالتالى فإن الدعم الذي تقدمه المؤسسات الرسمية يهدف إلى احتواء الفقر، ولا يشكل جزءاً من استراتيجية تنموية تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الرفاة الاجتماعي للمجتمع.[77]

و سيتم الاعتماد بشكل رئيسي على نتائج دراسة اجريت في ماس عن نظام التكافل

[75] المصدر السابق.

[76] اعتبرت دراسة هلال والمالكي: نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي، أن من أبرز مقومات الامان الوظيفي الديمومة واستمرار الدخل وتوفر صندوق تقاعد او صندوق ادخار.

[77] جميل هلال ومجدي المالكي، مؤسسات الدعم الرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس، 1997

الاجتماعي الرسمي في الضفة والقطاع للتعرف على انظمة الدعم الاجتماعي القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة [78].وقبل بحث خصائص نظام التكافل الرسمي في الضفة والقطاع، من المناسب الإشارة إلى إحدى نتائج دراسة ماس[79]، وهي: أفادت نسبة قليلة فقط (أقل من الربع) من العائلات التي وصفت أوضاعها بأنها "صعبة"، و "صعبة جداً" و "تعيسة" أنها تلقت نوعاً ما من الدعم الإجتماعي (رسمي أو غير رسمي) المنتظم. ويمكن ملاحظة الفروق بين المناطق، أيضاً: 12.6% من مجموع العائلات التي تم مسحها في قطاع غزة و 9.2% في الضفة الغربية ذكرت أنها تلقت مساعدات منتظمة.

6-4 التكافل الاجتماعي الرسمي

6-4-1 وزارة الشؤون الاجتماعية

في سنة 1996، بلغ عدد العائلات التي تلقت مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية 23379 عائلة تضم 89812 فرداً بنسبة 3.5% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقدم مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية بشكل أساسي إلى العائلات التي تعتبر الأكثر "حاجة"، وذلك يعني العائلات التي فقدت دخلها نتيجة لفقدان بعض أوكل معيليها (الرجال) بسبب الوفاة، أو الشيخوخة، أو المرض، أو الإعاقة، أو الطلاق. ويذهب حوالى نصف (48.6%) مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية إلى عائلات تتولى أمرها النساء نتيجة لوفاة الأزواج أو تقدمهم في العمر، ويذهب 34% من هذه المساعدة إلى عائلات أصيب المعيل فيها بمرض أو إعاقة، ويذهب 3.1% من المساعدة إلى نساء بسبب غياب الزوج. وبشكل اجمالي تشكل الأسر التي تديرها نساء حوالى 60% من متلقي مساعدات الوزارة. يمكن ملاحظة أن نسبة العائلات التي تتلقى المساعدة ضمن فئة مساعدة المطلقات، والأرامل، والنساء "المهجورات" أعلى في قطاع غزة (48.6%) منها في الضفة الغربية (30%). ويذهب أقل من 1% من المساعدة إلى العائلات المصنفة ضمن فئة "الدخل غير الكافي".

وتتلقى الأسرة المكونة من سبعة أفراد 81 دينارا اردنيا شهريا، في حين يبلغ معدل الانفاق الشهري للأسرة المكونة من نفس عدد الافراد في الضفة الغربية وقطاع غزة 593 دينارا اردنيا. وهذا يعني أن الأسر التي تتلقى مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية لا تتلقى سوى 14.6% من معدل نفقات الأسرة الشهرية[80].

تشير النسبة القليلة للأسر المتلقية للمساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية ومحدودية المبالغ المقدمة لها الى محدودية

[78] المصدر السابق.

[79] هلال والمالكي، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس، 1997.

[80] هلال والمالكي، مؤسسات الدعم الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص50.

المساعدات المقدمة من هذه الوزارة للأسر المحتاجة وخاصة للأسر المصنفة "ذات دخل متدنٍ".

6-4-2 الأنروا

قدمت الأنروا في سنة 1996 مساعداتها إلى 21890 عائلة ضمت 89280 فرداً بنسبة 3.5% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقدم دعم الأنروا في إطار برنامج "حالات العسر الخاصة" والتي ، مثلها مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، تستهدف العائلات التي تفتقر إلى دخل المعيل الذكر ولكنها مقتصرة على اللاجئين. الفئتان الأكبر اللتان تتلقيان المساعدة في برنامج حالات العسر الخاصة هما: عائلات المسنين (50% من المجموع الكلي للعائلات التي تتلقى المساعدة)، وعائلات الأرامل (18.3%). تشير بيانات الأنروا لسنة 1996 أن 61.3% من العائلات التي تتلقى المساعدة ضمن برنامج حالات العسر الخاصة تتكون من الأرامل، والمسنين، والأيتام، يليها في ذلك العائلات التي يحتاج أفرادها إلى العلاج الطبي (26.6%). وكما هو متوقع، فإن معظم مساعدة الأنروا تتركز في قطاع غزة، وعلاوة على ذلك، فإن معظم المساعدة الطبية والتعليمية تقدم إلى سكان قطاع غزة.

لا تتلقى الأسرة المكونة من سبعة أفراد من الانروا سوى 7.2% من معدل نفقات الأسرة الشهرية[81]. وتشير النسبة القليلة للأسر المتلقية للمساعدات من الانروا ايضا ومحدودية المبالغ المقدمة الى محدودية المساعدات المقدمة.

6-4-3 لجان الزكاة

قدمت لجان الزكاة في الضفة والقطاع مساعدتها سنة 1996 إلى 27585 عائلة مكونة من 118191 فردا بنسبة 4.7% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتبع اللجان لتحديد استحقاق مساعدتها منهجية قائمة على المساعدة في حالات الإعاقة أو غياب المعيل الرئيسي (نتيجة للموت، أو الطلاق، أو الهجرة، أو عجز المعيل الرئيسي، أو الاعتقال)، وعلى "الدخل المنخفض". وبشكل اجمالي، تلقى 195608 أشخاص مساعدة من اللجان، وكانت هذه المساعدات على شكل خدمات طبية أو تعليمية، وعلى شكل دفعات نقدية للأيتام.

وفي قطاع غزة، وبالاضافة للجان الزكاة الموجودة فيها، تقوم ثلاث مؤسسات خيرية إسلامية بدور لجان الزكاة، والمنهجية الرئيسية التي تتبعها هذه المؤسسات لتحديد استحقاق المساعدة هي، أيضاً، غياب المعيل الرئيسي. وفي سنة 1996 قدمت المساعدة إلى 3481 يتيماً، و 10300 عائلة محتاجة، و

[81] المصدر السابق.

7670 طالباً، وقدمت الخدمات الصحية إلى 30000 شخص آخر.

على الرغم من ارتفاع نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات من لجان الزكاة مقارنة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والانروا، الا أن حجم هذه المساعدات لا يتجاوز نصف سلم مساعدات الانروا، وهي بهذا تتشابه مع هاتين المؤسستين في محدودية وعدم كفاية المساعدات المقدمة لأسر وأفراد الضفة الغربية وقطاع غزة.

6-4-4 مؤسسات أخرى

لا يعتمد الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية الفلسطينية الأخرى على المنهجية التي يمكن تسميتها "الحاجة الماسة" المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، والأنروا ولجان الزكاة. ويبدو أن الأساس الأكثر شيوعاً لهذه المؤسسات هو المرض. ففي سنة 1996، قدمت المنظمات غير الحكومية وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني العلاج والرعاية الصحية الأولية على شكل زيارات طبية للمراكز الصحية لما يقارب 1368539 زيارة طبية. ويشكل المسنون والأيتام فئتين أخريين من الفئات التي تتلقى المساعدة من مصادر المنظمات الأهلية، وبلغ عدد هؤلاء 2775 شخصاً سنة 1996. وتلقى 7036 شخصاً خدمات تعليمية من هذه المنظمات في نفس السنة.

6-5 المسنون والمعاقون

شكل المسنون الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً حوالى 5.2% من المجموع الكلي للسكان. ونتيجة لمعدلات الخصوبة المرتفعة، فان نسبة المسنين في المجتمع إلى الفئات العمرية الأخرى لن تنمو بصورة جوهرية في المستقبل القريب، بينما يزداد العدد المطلق لهم.

أظهرت دراسة ماس عن التكافل الاجتماعي غير الرسمي[82] أن الأولاد، خاصة الأبناء، هم مصدر مهم للأمان الاجتماعي للوالدين المسنين، حيث يعتمد حوالى نصف المسنين في الأسر التي تم مسحها على أبنائهم، بمعدل 56% بين الرجال و 41% بين النساء، وتعتمد نسبة ضئيلة من المسنين على مساعدة بناتهم (5% من النساء و2% من الرجال).

ووجدت الدراسة كذلك أن 26% من المسنين الرجال أفادوا بأنهم يعتمدون على أنفسهم، بينما أفاد 37.5% من النساء المسنات بأنهن يعتمدن على أزواجهن. وتعتمد نسبة ضئيلة من المسنين (3.5% من الرجال و 6 % من النساء) على مساعدة الأقارب المقيمين في البلاد أو في الخارج. والشيء الملفت جداً

[82] المصدر السابق.

للنظر أن أقل من 2% من الرجال و 3% من النساء (المسنين) يعتمدون على مصادر رسمية للدعم.

أما بالنسبة للرعاية المؤسسية للمسنين، فقد أظهرت دراسة مسحية أجريت على 21 من بيوت المسنين (من أصل 26 في الضفة والقطاع) قامت بها جامعة بيرزيت سنة 1991 أن 1% فقط من مجتمع المسنين يقيم في بيوت المسنين، بنسبة متساوية لكل من النساء والرجال. قد وجد أن الخدمات الأساسية في هذه البيوت غير كافية، وكذلك الأمر بالنسبة للطواقم وإجراءات الأمان[83].

تركز الاهتمام في السنوات الأخيرة على الاحتياجات الخاصة للمعاقين. وتضم اللجنة المركزية لتأهيل المعاقين حاليا أكثر من 80 لجنة محلية، وتشكل إطاراً مؤسسياً لتنسيق الجهود لرعاية المعاقين في الضفة والقطاع وتأهيلهم. تظهر أربع دراسات قامت بها لجان محلية رئيسية [84]، وشملت حوالى ربع مليون نسمة في ثلاث مناطق في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، أن معدل الإعاقة يبلغ حوالى 2.3% من السكان. ويعاني ثلث هؤلاء المعاقين من إعاقات جسدية، ويعاني ثلث آخر من إعاقات حسية، ويعاني الثلث الباقي من إعاقات عقلية ومختلطة.

وتقل نسبة الإعاقة بين الإناث عنها بين الذكور. وقد يكون السبب الرئيسي هو الاصابات خلال الانتفاضة. وأظهرت الدراسات الأربع المشار اليها أن البنات المعاقات حققن نتائج أقل من الأولاد باستعمال مؤشرات مختارة للاندماج الاجتماعي عند المستوى ذاته من الإعاقة: اتجهت البنات نحو اللعب أقل من الأولاد، والتحقت البنات بالمدارس العادية والخاصة بشكل أقل من الأولاد، وشاركن بالمناسبات الاجتماعية والأسرية بشكل أقل من الأولاد. ولا تعمل الغالبية العظمى من المعاقين البالغين.

وتظهر هذه الدراسات، أيضاً، أن نسبة عالية من المعاقين خضعت للعلاج الطبي لإعاقاتها. إلاّ أن الأشكال الأخرى للرعاية، مثل التأهيل، لم تتوفر إلاّ للقليل منهم. وقد أظهرت الدراسات في مناطق جنين وبيت لحم والخليل وفي اثنين من مخيمات اللاجئين الكبيرة في قطاع غزة أن أسر المعاقين هي

[83] Rita Giacaman et al. , Geriatrics in Perspective, Birzeit University Community Health Unit, 1991.

[84] Gaza National Committee for Rehabilitation and Diakonia, Disability and Rehabititation Needs in the Gaza Strip: A Survey Report on Burej and al - Shati Refugee Camps (1993); The Northern Regional Committee for Rehabititation, A Study of 22 Palestinian Villages in the Jenin District with Special Reference to the Needs of Persons with Disabilities (1994); The Central Regional Committee for Rehabilitation, A Study of 23 Palestinian Villages in the Central District of the West Bank with Special Reference to Needs of Persons with Disabilities (1995); The Southern Regional Committee for Rehabilitation, A study of 19 Plestinian Communitiees with Special Reference to the Needs of Persons with Disabilities (1996),

الأفقر في المجتمع مما يعني أن إمكانيات هذه الأسر للصرف على رعاية المعاق وتأهليله هي إمكانيات محدودة جداً.

6-6 نوعية الحياة

سيتم في هذا الجزء النظر في مجموعة من مؤشرات نوعية الحياة للفلسطينيين، خاصة في تلك المجالات التي تمس مباشرة البيئة التي يمارس الناس من خلالها حياتهم اليومية. ويتم الافتراض هنا أن توفر السكن اللائق، وخدمات البنية التحتية الأساسية، ووسائل الاتصالات، ومصادر المعلومات، والترفيه، تقود إلى إحساس الناس بالرضا عن حياتهم من ناحية، وتخفف من إحساسهم بالحرمان من ناحية أخرى.

نسبة ملكية البيوت بين الفلسطينيين عالية. وتبين إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن 88.5% من الفلسطينيين يعيشون في مساكن غير مستأجرة (معظمها ملكية خاصة). وملكية البيوت في قطاع غزة هي الأعلى (93.5%)، وهذا انعكاس لارتفاع نسبة ملكية البيوت في مخيمات اللاجئين (96.8%) بالمقارنة مع القرى (93.1%) والمدن (80.1%)[85].

إلا أنه عند تفحص نوعية الحياة في هذه المساكن، يتبين أن واقع ملكية البيوت هذا لا يشكل متغيراً أساسياً في تقييم مستوى الحياة اليومية، رغم أن ذلك يمنح شعوراً بالأمان بشكل عام. تبين بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الخاصة بتوزيع الأسر حسب عدد غرف المساكن أن معدل عدد الغرف في البيت الواحد هو معدل منخفض ويبلغ 3.4% غرفة في المناطق الفلسطينية ككل، بفروق قليلة تبعاً لنوع التجمع السكاني (قرية، مخيم، مدينة) أو تبعاً للمنطقة. وعند تفحص الكثافة السكنية، يتبين ان معدل عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة هو معدل عالٍ أيضاً (2.33 للمناطق ككل)، مع تباينات بسيطة تبعاً للمنطقة ونوع التجمع السكاني (باستثناء المناطق الحضرية في الضفة الغربية، حيث ينخفض هذا المعدل إلى 1.96 شخصاً للغرفة). وعند النظر إلى الكثافة السكنية حسب عدد أفراد الأسرة يتبين أنها ترتفع بشكل كبير لدى الأسر الكبيرة التي يزيد عدد أفرادها عن 9 لتصل إلى 3.3 فردا وهي أعلى بكثير من الكثافة السكنية لدى الأسر التي يقل عدد أفرادها عن 9 أفراد[86].

أما بالنسبة للخدمات الأساسية المتوفرة للمجتمع الفلسطيني، فإن المسح الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية سنة 1994 يبين ما يلي: ترتبط 85% من التجمعات السكانية في الضفة الغربية و 88%

[85] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 1997.

[86] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أوضاع المسكن، التقرير (2)، 1997.

من التجمعات في قطاع غزة بالشبكة الكهربائية، وترتبط 73% من التجمعات في الضفة الغربية و 92% من التجمعات في قطاع غزة بشبكة مياه الشرب. وترتبط 5% من تجمعات الضفة الغربية و 36% في قطاع غزة بنظام عام للصرف الصحي.[87]

يمتلك أكثر من ربع الأسر بقليل (25.8%) سيارات خاصة. وكما هو متوقع فإن أعلى معدل لملكية السيارات يوجد في المدن (31.2%)، يليها في ذلك القرى (24%) والمخيمات (17%). وتبلغ نسبة امتلاك الأسر لهاتف منزلي في المدن 36.4% مقارنة بـــ 18.4% في القرى و 14.2% في المخيمات، بمعدل عام يقل قليلاً عن الربع بالنسبة للفلسطينيين ككل. يمتلك 90% من الفلسطينيين أجهزة تلفزيون، وتبلغ نسبة امتلاك التلفزيون أعلاها في المدن (94.3%) وبلغت النسبة في القرى (87.1%) وفي مخيمات اللاجئين (89.9%)، إذ تمثل ملكية أجهزة التلفزيون اتجاهاً عالمياً. ويملك أقل من 20% من الفلسطينيين أجهزة فيديو.[88]

[87] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح المنشآت، 1995.

[88] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة (التقرير السنوي) 1997. وتظهر دراسة ماس (هلال والمالكي، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي) أرقاماً مختلفة عن هذه الأرقام، ويحدث أكبر تفاوت بين مجموعتي الأرقام بالنسبة لملكية السيارة والتلفون، خاصة في المدن(أرقام ماس هي الأعلى).

جدول 6-1: استفادة المستخدمين من عدد من حقوق العمال موزعة حسب قطاع العمل

الفئة	إجازة سنوية مدفوعة	إجازة أمومة	عقود عمل	تأمين صحي	صناديق تقاعد / ادخار
جميع العاملين	%57	%46	%20		
العاملون في السلطة				%95	%83
وكالات الأمم المتحدة				%100	%100
البلديات (الضفة الغربية فقط)				%80	%52
الجامعات				%90	%90
المنظمات الأهلية التي توظف أكثر من 10 مستخدمين				%21.5	%79
القطاع الخاص (المؤسسات التي توظف أكثر من 10 مستخدمين)				%34	%16.4

المصادر: أسامة حامد وسامية البطمة، صناديق التقاعد التأمينات الصحية، ماس، 1997. وجميل هلال ومجدي المالكي، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس)، ماس، 1997.

ملخص

يتبن مما سبق أن جزءاً كبيراً من الفلسطينيين يعيشون حياتهم دون التمتع بضمان اجتماعي عام كاف، ومصادر خاصة. أما التشريعات العمالية، وإجراءات التوظيف المطبقة، وظروف العمل فإن مستواها أقل بكثير من المستويات المقبولة. إضافة إلى ذلك فإن الدعم المقدم للفقراء وذوي الدخل المحدود ليس غير كاف فحسب، بل والأهم من ذلك أنه ليس جزءاً من استراتيجية تنموية تهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الرفاه للمجتمع. ومن الواضح في الوقت ذاته أن الاعتماد على الوسائل الخاصة ــ مساعدة الأسرة والأقارب بشكل أساسي ــ لا يضمن هذا الحد الأدنى من الرفاه للأفراد والأسر .

جدول 6-2: مستوى الأمان الوظيفي حسب المهنة

المهنة	وظيفة دائمة	وظيفة مؤقتة	عمل يومي
عامل يدوي	%31.5	%34.9	%33.6
موظف *	%89.6	%4.5	%5.9
رجل أعمال	%81.4	%13.6	%5.1
مهني / عامل فني	%80	%20	--
وظيفة ذاتية	%70.3	%31.5	%16.2

المصدر :جميل هلال ومجدي المالكي، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس، 1997.

* موظف تعني هنا العمال في المكاتب، الكتبة، المعلمين،...إلخ، أي العمل المستقر في المؤسسات .

جدول 6-3: النسبة المئوية للأسر التي تمتلك وسائل راحة مختارة موزعة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	سيارة خاصة	تلفزيون	فيديو	تلفون
مدينة	31.2	94.3	25.0	36.4
قرية	24.0	87.1	15.8	18.4
مخيم لاجئين	0.17	89.9	17.0	14.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 1997

7- مستويات المعيشة

صدر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية التقرير السنوي الأول حول إنفاق واستهلاك الأسرة في كانون الثاني/يناير 1997، شمل الفترة الممتدة بين تشرين أول 1995 وأيلول 1996. ومن الجدير بالذكر أن هذا المسح، من حيث الشمولية والفترة الزمنية، هو الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية، ويغطي ثغرة معلوماتية كبيرة عن الأوضاع المعيشية في الضفة والقطاع. وتقدم نتائج المسح عددا من المؤشرات الهامة حول مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية سيتناول هذا الجزء أهمها.

7-1 متوسط استهلاكالأسرة حسب المنطقة

بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين تشرين أول 1995 وأيلول 1996 ما يعادل 637.29 ديناراً أردنياً. وبلغ المتوسط في الضفة الغربية 675.40 ديناراً مقابل 543.12 ديناراً أردنياً في قطاع غزة، وبلغ متوسط الإنفاق النقدي الكلي للأسرة في الأراضي الفلسطينية للفترة ذاتها 591.80 دينارا، وبلغ المتوسط في قطاع غزة 502.78 ديناراً والضفة الغربية 627.83 ديناراً[89]. وبهذا يزيد متوسط استهلاك الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة بنسبة 24.3%، ويزيد متوسط إنفاق الأسرة النقدي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة بنسبة 24.9%. ولا يظهر فرق يذكر بين الضفة والقطاع في نسبة الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام من مجموع الإنفاق النقدي الكلي، إذ بلغت 38.8% في الضفة و 38.6% في القطاع. ويزيد قليلا متوسط استهلاك الأسرة الشهري من الطعام في الضفة عن مثيله في القطاع، غير أن وزن المواد الغذائية في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفوق في قطاع غزة مثيله

[89] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير النهائي (تشرين أول 1995 - أيلول 1996)، 1997، جدول 1.

في الضفة الغربية والقدس إذ بلغ 42.883%، 40.163%، 37.895% على التوالي[90].

ويلاحظ أن معدل الإنفاق على النشاطات "الترفيهية والثقافية" في قطاع غزة يعادل ضعف معدله في الضفة الغربية (5% مقابل 2.5% من الإنفاق النقدي الكلي)، في حين تعادلت تقريبا حصة الاستهلاك على التعليم من الاستهلاك بين المنطقتين (3.4% في الضفة مقابل 2.7% في القطاع)، وينسحب هذا على الرعاية الطبية (3.4% في الضفة، مقابل 2.6% في قطاع غزة) وان بفارق بسيط لصالح الضفة الغربية [91]. كما أن حصة التحويلات النقدية المدفوعة أعلى قليلا، قياسا للإنفاق النقدي الكلي، في القطاع من الضفة (4.1% في القطاع مقابل 3.1% في الضفة). ولا يظهر فرق يذكر بين المنطقتين فيما يخص الاستهلاك على المسكن والأثاث واللوازم المنزلية (12.3% من الاستهلاك الكلي في الضفة و 12.7% في قطاع غزة). إلا أن معدل الإنفاق على الضرائب في قطاع غزة فاق معدله في الضفة الغربية (0.38% من الإنفاق الكلي الشهري في الضفة مقارنة مع 0.58% في قطاع غزة)، كما ظهر تباين في مناطق الضفة الغربية على هذا الصعيد؛ فقد أُنفق على الضرائب 0.68% من مجموع الإنفاق الكلي للأسر في وسط الضفة الغربية مقابل 0.19% في جنوبها، و 0.26% في شمالها، ولعل هذا مؤشر على ارتفاع مستويات الدخل في وسط الضفة الغربية على باقي مناطقها.

7-2 متوسط استهلاك[92] الأسرة حسب المحافظة

أظهر مسح دائرة الإحصاء المركزية تباينا مهما في مستويات المعيشة، في الفترة الواقعة بين تشرين أول 1995 وأيلول 1996، ممثلة في متوسط استهلاك الأسرة الشهري على صعيد محافظات الأراضي الفلسطينية. فقد ظهر الترتيب التنازلي التالى من حيث متوسط الاستهلاك الشهري: القدس 876 دينارا أردنيا، محافظتي رام الله (التي تضم البيرة) وأريحا 774 دينارا أردنيا؛ بيت لحم 767 دينارا أردنيا، نابلس 638 دينارا أردنيا؛ جنين 610 دنانير أردنية، ثم محافظة الخليل 599 دينارا أردنيا، ثم محافظة طولكرم وقلقيلية

[90] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك: سلسلة معدلة، نيسان 1997. ورغم ذلك تشير الجداول المنشورة في التقرير النهائي لمسح انفاق واستهلاك الاسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى أن معدل استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي في قطاع غزة أدنى من المتوقع قياسا لبعض مؤشرات مستوى المعيشة، وبلغت 36.41% (جدول 3، ص47).

[91] المرجع السابق، جدول 1.

[92] يحتسب استهلاك الاسرة وانفاقها وفقا للتعريف التالى:
إنفاق الأسرة:
1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، الصدقات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:
1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.
(دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير النهائي، ص 20.)

566 دينارا أردنيا، وأخيرا محافظات غزة حيث بلغ متوسط الاستهلاك الشهري 543 دينارا أردنيا. ويبين هذا الترتيب فرقا ملموسا في متوسط الاستهلاك بين المحافظة ذات المستوى الأعلى (القدس) والمحافظة ذات المستوى الأدنى (غزة) حيث بلغ معدل استهلاك الأسرة في محافظات قطاع غزة 62% فقط من معدل استهلاك الأسرة في القدس العربية (بدون الأخذ بعين الاعتبار مؤشر تكلفة المعيشة). أما بالنسبة لمحافظات الضفة الغربية فقد بلغت نسبة استهلاك الأسرة في المحافظة ذات المستوى الأدنى (طولكرم/قلقيلية) 64.6% من معدل استهلاك الأسرة في المحافظة ذات المستوى الأعلى (القدس).

يفترض وجود علاقة بين حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي ومستوى المعيشة (باعتبار أن الاستهلاك الكلي يرتبط بمستوى الدخل) ؛ فكلما ارتفع متوسط الاستهلاك الشهري الكلي للأسرة (أو دخلها) مالت نسبة استهلاك الطعام إلى الانخفاض والعكس بالعكس، باعتبار أن الطعام يشّكل حاجة أساسية لا غنى عنها. وتظهر محافظة الخليل ارتفاعا أكبر في استهلاك الطعام مما يتوقع استنادا إلى مستوى المعيشة (مقاسا بمعيار الاستهلاك الكلي للأسرة)، والأعلى بين محافظات الضفة والقطاع[93]، وتلاها محافظة طولكرم/قلقيلية ثم بيت لحم

[93] يلاحظ أن محافظة الخليل الأعلى بين كل المحافظات في معدل الاستهلاك الشهري من اللحوم (حيث تصل الى 10.92% من متوسط الاستهلاك الشهري الكلي، مقارنة بقطاع غزة حيث لم تتعد 7.01%، وجنين حيث النسبة 7.99%) والأعلى في استهلاك الخبز والحبوب (7.75% من متوسط الاستهلاك الشهري الكلي مقارنة ب 7.4% في قطاع غزة، و 5.68% في القدس)، والأعلى في استهلاك الخضروات والبقوليات والدرنيات (حيث وصلت النسبة 5.45% في محافظة الخليل مقارنة ب 4.05% في القدس). أنظر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة، التقرير النهائي، 1997، جدول9 ص55..

شكل 7-1: معدل الاستهلاك والانفاق الشهريان للأسرة بالدينار
حسب المحافظة، تشرين أول 1995 - أيلول 1996

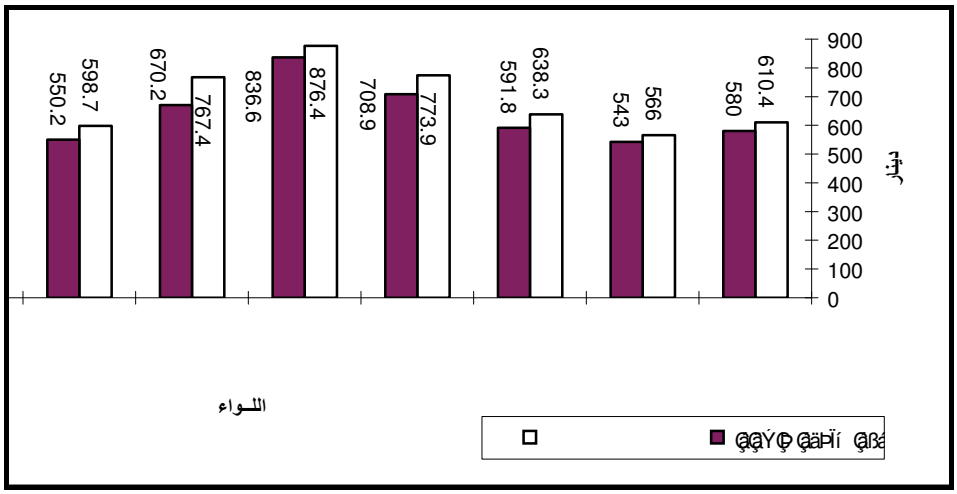

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي، تشرين أول 1995- أيلول 1996.جدول 7.

وتبقى محافظة الخليل الأعلى إذا ما أخذنا الإنفاق على الطعام بدل الاستهلاك، يليها محافظة بيت لحم ثم طولكرم/قلقيلية وقد يكون سبب ذلك التباين في التقاليد المحلية الخاصة باستهلاك الطعام (وأشكال معينه منه) وتحديدا في المناسبات الدينية والاجتماعية.

كما جاءت محافظة الخليل الأعلى في متوسط ما يستهلك على الرعاية الطبية من الاستهلاك الكلي إذ بلغت نسبة هذه 4.5%، مقارنة بـــ 2.6% في قطاع غزة، و2.4% في القدس، و 3.7% في طولكرم/ قلقيلية.

وكانت محافظة جنين الأدنى بين المحافظات الفلسطينية في نسبة الاستهلاك على التعليم (2.2%)،تلتها محافظة الخليل (2.6%) ثم محافظة غزة (2.7% من متوسط الاستهلاك الشهري الكلي)، مقارنة بـــ 4.4% في محافظة القدس، و 4.4% في بيت لحم و 3.9% في محافظتي رام الله وأريحا. وأظهرت كل محافظات الضفة متوسطا أعلى من الصرف على وسائل النقل والاتصالات من محافظات قطاع غزة. وكانت محافظة القدس الأعلى في هذا المجال، تلاها محافظة نابلس، فالخليل ورام الله /أريحا، وكانت

محافظتا بيت لحم وجنين الأدنى في حصة الاستهلاك على وسائل النقل والاتصالات.

وكانت محافظة القدس الأعلى في حصة استهلاك الأسر على المسكن (بما في ذلك الأثاث ولوازم وأعمال المنزل) تلاها محافظتي رام الله وأريحا، ثم محافظات غزة، فمحافظة نابلس. وكانت محافظتا الخليل وطولكرم/قلقيلية الأدنى وكانت محافظة الخليل

الأعلى بين المحافظات الفلسطينية في متوسط ما تستهلكه الأسر على الطعام والمسكن معا (52.9% من مجموع الاستهلاك)، تلاها محافظة طولكرم/قلقيلية (51.8%) في حين تقاربت المحافظات الفلسطينية الأخرى في حصص استهلاكها من الطعام والمسكن معا (بين 48.5% و 49.6%).

وكانت منطقة جنوب الضفة الغربية الأعلى في حصة الاستهلاك من الطعام حيث بلغت 40.9% من مجموع الاستهلاك الكلي، وبلغت الحصة في شمال الضفة 38.1%، وفي وسطها 35.8% (جدول 7-1). وهذا من مؤشرات التفاوت في مستويات المعيشة بين مناطق الضفة الغربية.

7-3 توزع متوسط الاستهلاك حسب التجمع السكني

تبين معطيات مسح دائرة الإحصاء الفلسطينية فروقا واضحة حسب التجمع السكني: فمتوسط الاستهلاك الشهري الأعلى كان في المدن، والأدنى في المخيمات، وسرى هذا على متوسط الإنفاق الشهري الكلي (أنظر جدول 7-1). كما أن الفرق في مستويات الاستهلاك بين المدينة والريف محدود قياسا بالفرق بينهما والمخيم. فقد بلغ متوسط الاستهلاك الشهري الكلي للأسرة في المخيم 76.3% وفي القرية 94% من متوسط الاستهلاك الشهري الكلي للأسرة في المدينة. وتسري المعادلة نفسها على متوسط الإنفاق الشهري للأسرة فهو يبلغ 76.9% في المخيمات و 92.8% في القرى من معدل إنفاق الأسرة الشهري في المدن.[94]

وتتماثل نسبة استهلاك الطعام من مجموع الاستهلاك الكلي بين القرى والمخيمات. وهي نسبة ترتفع عن مثيلتها في المدن. ويظهر فرق بسيط بين المخيم والقرية في حصة الإنفاق على الطعام (جدول 7-1). ويعود الفرق بين الاستهلاك والإنفاق بين التجمعات السكانية الثلاث إلى تباين العوامل التي تدخل على استهلاك الأسر في كل منها، وتحديدا دور الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك المنزلي، ومساعدات المؤسسات الرسمية والخيرية والدعم غير الممأسس. وتتقارب إلى حد كبير حصة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الكلي بين التجمعات السكنية الثلاثة، وتبرز فروق بسيطة بين هذه التجمعات فيما يخص الرعاية الطبية. ولعل ارتفاع حصة الإنفاق على الرعاية الطبية في القرى عما هي عليه في المخيمات والمدن يعود إلى تدني الخدمات الصحية (المجانية وشبة المجانية) في القرى عما هي عليه في المخيمات والمدن، وقلة مراكز الرعاية الأولية فيها. كما يرتفع قليلا معدل الإنفاق على المسكن في المدن عن التجمعات الأخرى (جدول 7-1).

[94] مشتقة من المرجع السابق، جدول 4.

4-7 توزع الأسر حسب فئات الاستهلاك ومستويات المعيشة

اعتمادا على التقرير السنوي الأول عن استهلاك وإنفاق الأسرة في الضفة والقطاع يمكن تقسيم الأسر حسب متوسط استهلاكها الشهري إلى ثلاث فئات. ويمكن اعتبار هذه الفئات ممثلة لثلاث شرائح اجتماعية من حيث مستوى الاستهلاك.

أ. الأسر التي يقل استهلاكها الشهري عن 401 دينار أردني. وقد شكلت هذه الأسر 28.4% من مجموع الأسر في الضفة الغربية، وما يعادل 43.6% من الأسر في القطاع، وما يعادل 32.8% في الأراضي الفلسطينية. وأكثر من نصف هذه الفئة أو ما يعادل 18.7% من مجموع الأسر في الضفة والقطاع يقل استهلاكها الشهري عن 300 دينار أردني. ويمكن اعتبار أن الفئات الأكثر فقرا تقع ضمن هذه الشريحة؛

ب. الأسر التي يتراوح استهلاكها الشهري بين 401 و 1000 دينار أردني. وشكلت هذه الأسر ما يعادل 54.7% من مجموع الأسر في الضفة الغربية، ونحو 47.6% من مجموع الأسر في قطاع غزة، وما يعادل 52.7% في الضفة والقطاع. غير أن ما يقارب ثلثي هذه الأسر أو ما يعادل 34.6% من مجموع الأسر في الضفة والقطاع يتراوح استهلاكه الشهري ما بين 400 و 700 دينار. وتضم هذه الشريحة فئة الذين يعتاشون من بيع قوة عملهم من العمال والموظفين والمهنيين، كما تشمل فئات فقيرة أو ذات فقر "مخفف"؛

جـ. الأسر التي يزيد استهلاكها الشهري عن 1000 دينار أردني في الشهر. وقد شكلت هذه الأسر 16.9% من مجموع الأسر في الضفة الغربية، وما يعادل 8.7% في قطاع غزة، وما يعادل 14.5% في الضفة والقطاع. وتضم هذه الفئة المهنيين والفنيين وأصحاب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والموظفين الكبار.

وتقسم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الأسر الفلسطينية إلى ثلاثة مستويات معيشية، اعتمادا على معيار حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي:

1. مستوى معيشة أفضل، تشكل فيه حصة الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 30%؛
2. مستوى معيشي متوسط تكون فيه حصة الطعام من الاستهلاك الكلي بين 30 - 40%؛
3. مستوى معيشة أقل، تزيد فيه حصة الطعام من الاستهلاك الكلي عن 45%[95].

[95] المرجع السابق، أنظر الهامش في جدول 28.

وحسب المعيار السابق توزع المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع عام 1996 إلى الفئات التالية (أنظر الجدول 7–2).

أ. فئة تتمتع أسرها بمستوى معيشة أعلى من المتوسط: وشكلت هذه الفئة 19.5% من مجموع الأسر في الضفة والقطاع، وبلغ متوسط استهلاكها من الطعام قياسا لاستهلاكها الكلي 22.1%؛

ب. فئة تتمتع أسرها بمستوى معيشة متوسط: وشكلت هذه الفئة 43.3% من مجموع الأسر في الضفة والقطاع، وبلغ متوسط استهلاكها من الطعام قياسا لاستهلاكها الكلي 37.5%؛

جـ. فئة تتمتع أسرها بمستوى معيشة أدنى من المتوسط: وشكلت هذه الفئة 37.2% من مجموع أسر الضفة والقطاع وبلغ متوسط استهلاكها من الطعام قياسا لاستهلاكها الكلي 53.6%.

لكن المعيار السابق لا يظهر توافقا تاما مع المؤشرات الأخرى لمستويات المعيشة: فهذا المعيار يشير إلى أن حجم الفئات ذات مستويات المعيشة الأدنى أوسع في الضفة الغربية مما هو في قطاع غزة (38.5% في الضفة مقارنة ب 34% في قطاع غزة)، وأن حجم الفئات ذات مستويات المعيشة الأعلى متساو في المنطقتين (19.4% في الضفة، و 19.7% في القطاع). هذا في حين بلغت نسبة الأسر التي تستهلك شهريا أقل من 301 دينار أردني 15.3% من مجموع أسر الضفة مقابل 27% في القطاع. وبلغت نسبة أسر الضفة الغربية التي يزيد استهلاكها الشهري عن أكثر من 1000 دينار أردني 16.9% مقابل 8.7% في قطاع غزة[96].

تشير الأوزان النسبية لمجموعات الاستهلاك المحتسبة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى نسب مغايرة [97]. ومع ذلك فان المعيار (جدول 7–2) يشير إلى وجود نسبة أعلى من العائلات ذوات مستويات المعيشة الأفضل في المدن (24.2%) من القرى (16.9%)، والمخيمات (15.5%). كما يشير إلى وجود نسبة أعلى من الأسر ذات مستويات المعيشة الأفضل في وسط الضفة الغربية (25.1%) من شمالها (18.2%) أو جنوبها (15.7%).

[96] المصدر السابق جدول رقم 79.

[97] نشرة الأرقام القياسية لاسعار المستهلك: سلسلة معدلة، نيسان 1997".

وينبغي الانتباه إلى أن متوسط استهلاك الأسرة لا يعطي صورة عن توزيع الاستهلاك داخلها. وهو توزيع قد يتفاوت حسب النوع الاجتماعي والعمر وعلاقات السلطة بين أفرادها. ومن هنا فبعض الأسر التي تقع في موقع متوسط من حيث حجم الاستهلاك الشهري قد تحتوي على أفراد معدل استهلاكهم أقل من المتوسط، وقد تضم أفرادا معدل استهلاكهم أعلى من المتوسط بحكم وجود علاقات تراتبية داخل الأسرة.

برزت علاقة طردية بين مستوى المعيشة للأسرة وارتباط مسكنها بشبكتي مياه وتصريف عامتين، وسجلت الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي من الأجور والرواتب نسبة أعلى من غيرها من حيث العلاقة المذكورة. وتفوقت المخيمات من حيث ارتباط مساكنها بشبكة مياه عامة، تلتها المدينة ثم القرية. وتفوقت المدينة بفارق بسيط على المخيم في نسبة ارتباط مساكنها بشبكة مجاري عامة، وبفارق كبير عن القرية (أنظر شكل 7-2)

شكل 7-2: توزع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ارتباط مساكنها بشبكتي المياه والمجاري العامتين ونوع التجمع السكاني ومصدر الدخل الرئيسي ومستوى المعيشة لعام 1996

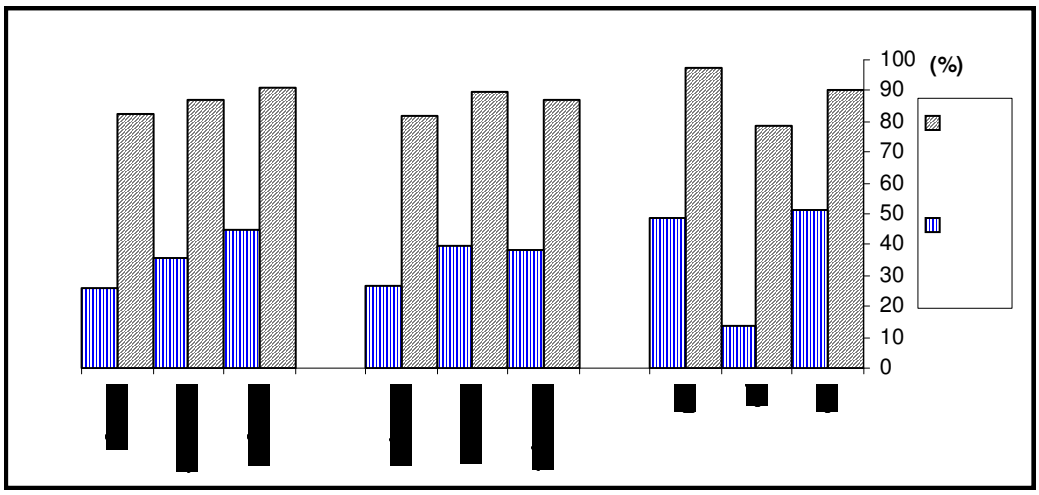

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة: التقرير السنوي. 1997. الجدولان 20 و 21، ص. 73 و 74.

7-5 استهلاك الأسرة حسب مصادر دخلها وعدد أفرادها

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (للعام 1996) أن 63.2% من الأسر الفلسطينية تعتمد في دخلها الرئيسي على الأجور والرواتب، و 28% على مشاريع للأسرة، و 8.8% على مصادر أخرى (مساعدات من أفراد أو مؤسسات)[98]. وتتوزع

[98] بالنسبة للضفة وقطاع غزة فتوزعت مصادر الدخل كالتالى (%):

المنطقة	مشاريع أسرة	أجور- قطاع عام	أجور- قطاع خاص	أجور من اسرائيل أو الخارج	اخرى
الضفة	28.6	8	23.4	32.2	7.3
القطاع	26	18.9	24.2	17	13.4

مصادر الأجور والرواتب كالتالى: 17.6% من العمل في القطاع العام؛ و 37.7% من القطاع الخاص، و 44.7% من العمل في إسرائيل والخارج[99] وتتمتع الأسر التي تعتمد، في دخلها الرئيسي، على مشاريع للأسرة بأعلى معدل من استهلاك الفرد الشهري (98.2 دينار أردني)، يليها الأسر التي تعتمد في دخلها الرئيسي على القطاع العام (91.3 دينار أردني)، ثم الأسر التي يعتمد دخلها الرئيسي على العمل في إسرائيل (91.1 دينار أردني)، وتتميز الأسر التي تعتمد على دخلها الرئيسي من

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية 1997، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية ، التقرير النهائي.

[99] دائرة الاحصاء المركزية المفلسطينية، مستويات المعيشة، التقرير النهائي، جدول 21.

شكل 7-3: توزع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم الأسرة ومستوى المعيشة،

تشرين أول 1995 أيلول 1996 (%)

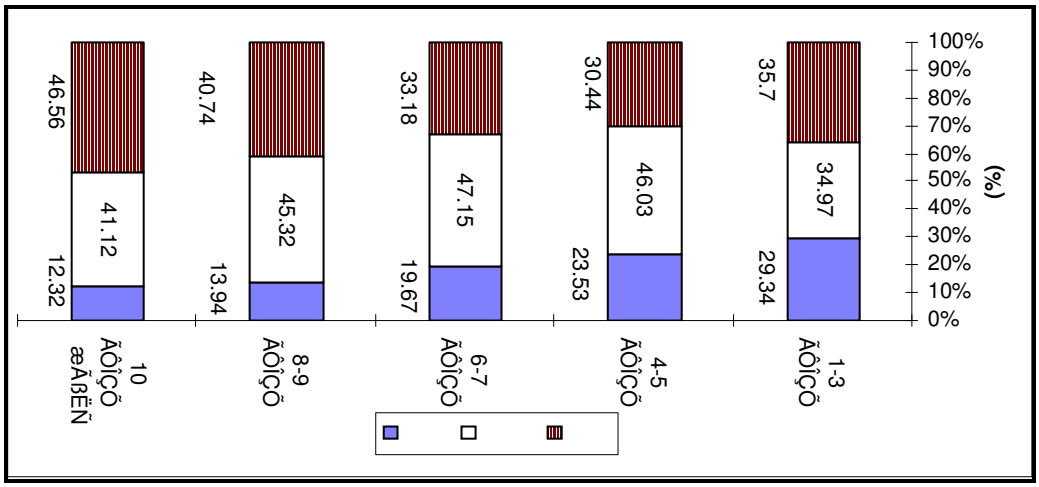

* دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي، تشرين أول 1995- أيلول 1996. (جدول رقم 15)

مصادر أخرى (مساعدات من أفراد أو مؤسسات على الأغلب) بأدنى معدل استهلاك للفرد والأعلى في حصة الاستهلاك من الطعام. كما أنها الفئة الأقل صرفا على التعليم، والنقل والاتصالات، والملابس.

وتشير المعطيات إلى وجود علاقة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة؛ فالأسر التي يقل عدد أفرادها عن أربعة أشخاص تحظى بأعلى نسبة من الأسر المصنفة أسراً ذات "مستوى معيشة أفضل" حيث بلغت 29.3% يليها الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 4-5 أفراد حيث بلغت النسبة 23.5%، وتنخفض النسبة إلى 12.3% عند الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 9 أشخاص (أنظر شكل 7-3).

كما أن الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 9 أفراد تتميز بالنسبة الأعلى من الأسر ذات "مستوى المعيشة الأدنى". وفي الوقت نفسه تبين نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة أن متوسط حجم الأسرة يرتفع مع ارتفاع مستوى الاستهلاك[100].

6.7 مستويات الأجور حسب القطاع الاقتصادي ومكان العمل والمنطقة

حدث تراجع في معدل الأجرة اليومية خلال العام 1996 من 60.1 شيكل إسرائيلي في دورة أيلول-تشرين أول عام 1995 إلى 50 شيكل في تشرين أول 1996-كانون ثاني 1997. وشمل التراجع العاملين في الضفة

[100] المصدر السابق، جدول 39.

الغربية وقطاع غزة؛ فقد انخفض معدل الأجرة اليومية في الضفة الغربية من 56.5 شيكل في أيلول – تشرين أول 1995 إلى 46.2 شيكل في تشرين أول 1996 – كانون ثاني 1997. وتراجع معدل الأجرة اليومية في قطاع غزة في الفترة نفسها من 44.5 شيكل إلى 36.9 شيكل. وشهدت أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل في الفترة نفسها ارتفاعا طفيفا، إذا ما تجاهلنا الانخفاض في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي. كما يلاحظ انخفاض معدل الأجور في فترة نيسان – أيار 1996 بسبب الإغلاق الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تلك الفترة[101].

انخفض معدل الأجور للمستخدمين الفلسطينيين معلومي الأجر في المناطق الفلسطينية بنحو 20% خلال العام 1996. وترافق هذا الانخفاض في الأجور مع ارتفاع في المؤشر العام للأسعار بمقدار 7.2% بين كانون ثاني 1996 وكانون ثاني 1997[102]. وبلغت نسبة الذين لم تتجاوز أجورهم 1000 شيكل إسرائيلي في تموز–تشرين أول 1996 ما مقداره 33.9% من مجمل العاملين (جدول 7–3). وتتباين حركة الأجور حسب القطاع الاقتصادي؛ فهي تظهر تذبذبا في معظم القطاعات وتراجعا ملموسا في قطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية. وتدنيا في قطاع الزراعة، وارتفاعا في قطاع البناء والتشييد، وتراجعا في قطاع الخدمات وتشير المعطيات أن تقاربا دخل على معدلات الأجور في الضفة والقطاع، إذ انخفض فارق الأجور (wage differential) من 26% في بداية العام 1996 لصالح الضفة الغربية إلى 14% في نهاية العام المذكور[103].

وكانت أعلى الأجور اليومية لمعلومي الأجر للمستخدمين في الضفة الغربية في قطاع النقل والتخزين والاتصالات تلاه مباشرة قطاع البناء والتشييد. وفي محافظات غزة كانت الأجور الأعلى في قطاع النقل والتخزين والاتصالات تلاه مباشرة قطاع الخدمات، وبالنسبة للعاملين في إسرائيل والمستوطنات كانت الأجور الأعلى في قطاع البناء والتشييد ثم في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق.

وتركز أكثر من نصف العمالة في المدن الرئيسية (51.6%) في أواخر العام 1996، وتوزع الباقي على القرى (27.4%) والعمل في إسرائيل والمستوطنات (17.5%) ونسبة بسيطة في المخيمات (جدول 7–4). وتركز أكثر من نصف القوة العاملة الفلسطينية (50.6%) في القطاع الثالثي (الخدمات)؛ وعمل في الصناعة التحويلية والمحاجر والتعدين (القطاع الثاني) 19.1%، وفي قطاع

[101] دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، تقرير 4، جداول (21+ 21أ+ب+جـ).

[102] مشتقة من: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

[103] أنظر:
United Nations, Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories, Quarterly Report, Winter-Spring 1997, p.33.

الزراعة 14.1%، وعمل 16.2% في قطاع البناء والتشييد.

تراوحت معدلات البطالة التامة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1996 بين 18.3% و 28.4% وتراوحت عند الإناث بين 13.7% و 21.4%، وعند الذكور بين 19% و 29.9%، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن تعريف مفهوم البطالة يختلف حسب النوع الاجتماعي، كما لا يشمل، بالضرورة، العمل في فروع الاقتصاد غير الرسمي. وأظهر قطاع غزة معدلات بطالة أعلى من الضفة الغربية. كما تراوحت البطالة المحدودة (أو العمالة المحدودة) في المناطق الفلسطينية في العام 1996 ما بين 9.8% و 14.3%. وأظهرت معدلات العمالة المحدودة في الضفة الغربية ارتفاعا عن مثيلتها في القطاع.

ملخص

حافظت مستويات البطالة التامة على مستويات عالية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1996. فقد قدر عدد العاطلين عن العمل في الربع الأخير من العام 1996 بنحو 101469 شخص مقارنة بنحو 93088 شخص في الربع الأول من العام نفسه[104]. ولم تنخفض معدلات البطالة التامة عن 19% في الربع الأخير العام، بعد أن كانت قد وصلت إلى 29.5% في منتصف العام على أثر عمليات الإغلاق الإسرائيلية. وانخفضت البطالة الجزئية إلى 9.9% من القوى العاملة بعد أن كانت قد تجاوزت 21% في الربع الأخير من العام 1995. وتراجعت نسبة البطالة بين الإناث (في فروع الاقتصاد الرسمي) بشكل ملحوظ بين الربع الأخير من العام 1995 والربع الأخير من العام 1996 (من 25.4% إلى 13.7%)، في حين شهدت البطالة بين الذكور ارتفاعا في الفترة ذاتها (من 17.6% إلى 19%). وشهدت معدلات العمالة المحدودة انخفاضا عند الذكور والإناث وان بشكل أكثر حدة عند الإناث (جدول 7-4).

وشهد الربع الأخير من العام 1996 تراجعا في نسبة أرباب العمال من مجموع القوة العاملة في الضفة والقطاع قياسا للربع الأخير من العام 1995 (من 6.8% إلى 5.7%)، وزيادة طفيفة على العاملين لحسابهم الخاص (من 21.1% إلى 22.4%)، وحافظ العاملون للعائلة بدون أجر على نسبتهم من قوة العمل (10%)، ويسري هذا على العاملين بأجر (61.9%). كما شهدت معدلات الأجور اليومية الحقيقة، وكذلك الحقيقة انخفاضا خلال العام 1996 ، واثر الانخفاض في الأجور على الضفة الغربية بشكل أكثر حدة من قطاع غزة. وظهر ميل للتلاقي بين معدلات الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد انخفض فارق الأجور اليومية الحقيقية (wage differential) من 26% لصالح الضفة الغربية

[104] United Nations, Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories, Quarterly Report, Winter-Spring 1997, p25.

في بداية عام 1996 إلى 14% في نهاية العام[105].

أظهر المسح السنوي لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن الإنفاق الفعلي الشهري بين الربع الأول والربع الأخير من العام 1996 انخفض بنحو 5%، وانخفض الإنفاق على الحاجات الأساسية (الطعام، المسكن، الملبس، الرعاية الصحية، النقل، التعليم) بنحو 7%. وبلغت نسبة الاستهلاك على الطعام من مجموع الاستهلاك 37.6% مقارنة ب 15% في إسرائيل (للعام 1992–3)[106]، و 40.6% (للعام 1995) في الأردن. كما أظهر المسح زيادة واضحة في الإنفاق على الضرائب، مما يظهر تحسنا في جباية الضرائب من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية.

وتظهر المعطيات المسحية فروقا ملحوظة في مستويات المعيشة بين الضفة الغربية والقطاع لصالح الضفة الغربية، وفروقا بين محافظات الضفة الغربية لصالح محافظات الوسط، وفروقا بين المدينة والقرية والمخيم لصالح المدينة.

[105] المصدر السابق، ص33.

[106] Statistical Abstract of Israel, No. 47, 1996, table;11.1, p. 262-3.

جدول 7-1: النسبة المئوية والمتوسط الشهري بالدينار لاستهلاك وإنفاق الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب مجموعات الاستهلاك والمنطقة والتجمع السكاني، 1996

مجموعات السلع والخدمات	الضفة الغربية				قطاع غزة	الضفة والقطاع	التجمع السكاني			الأردن*
	شمال	وسط	جنوب	الضفة الغربية			مدينة	قرية	مخيم	
الاستهلاك الكلي من الطعام	38.1	35.8	40.9	38	36.4	37.6	35.3	39.3	39	
الاستهلاك الكلي من غير الطعام	61.9	64.2	59.1	62	63.6	62.4	64.7	60.7	61	
الإنفاق على مجموعات الطعام	37.7	36.8	42.8	38.7	38.6	38.7	37.2	39.6	41	40.6
الإنفاق على غير الطعام	62.2	63.2	57.2	61.2	61.4	61.3	68.8	60.4	59	
الاستهلاك الشهري الكلي بالدينار	603	815	644	675	543	637	680	639	519	
الإنفاق الشهري الكلي بالدينار	570.9	760.2	528.1	627.8	502.8	591.8	634.6	588.8	488	
الإنفاق على مجموعات مختارة من الإنفاق الكلي%										
الملابس والأحذية				8.6	7.9	8.5	8.7	8.5	7.7	
المسكن والأثاث ولوازم وأعمال منزلية				13.2	13.8	13.3	14.4	12.4	13.2	
الرعاية الطبية				3.7	2.8	3.4	3.2	3.9	2.8	
التعليم				3.7	2.9	3.4	3.4	3.5	3.3	
النشاطات الترفيهية والثقافية				2.5	5.1	3.1	3.8	2.6	3.1	

* دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، 1996. الكتاب الإحصائي السنوي 1995، جدول رقم 5/20، ص 515. والنسبة محسوبة لسنة 1992.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي، تشرين أول 1995- أيلول 1996، جدول 1 و 3 و 4 و 6 و 9.

جدول 7-2: توزع الأسر في الضفة والقطاع حسب مستوى المعيشة والمنطقة والتجمع السكاني، 1996

المتغيرات	عدد أسر	مستويات المعيشة (%)		
	العينة	أفضل	متوسط	أقل
الضفة والقطاع	4500	19.53	43.3	37.17
الضفة الغربية	3203	19.44	42.09	38.47
شمال الضفة	1376	18.19	43.02	38.79
وسط الضفة	909	25.13	42.21	32.66
جنوب الضفة	918	15.70	40.57	43.73
قطاع غزة	1297	19.73	46.29	33.98
التجمع السكاني				
مدينة	1258	24.19	45.81	30
قرية	2064	16.85	39.52	43.62
مخيم	668	15.45	48.34	36.21

* دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1997؛ مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي، تشرين أول 1995- ايلول 1996 (جدول 15)

جدول 7-3: توزع فئات الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-1996 (الدورات الثلاث الأولى لمسح القوى العاملة).

فئة الأجر الشهري الصافي	أيلول-تشرين أول، 1995	نيسان-أيار، 1996	تموز-تشرين أول، 1996
نسبة الذين أجرهم الصافي أقل من 500 شيكل	7.5	6.8	5.7
نسبة الذين أجرهم الصافي من 501-1000 شيكل	28.9	35.6	28.2
نسبة الذين أجرهم الصافي من 1001-1500 شيكل	28.1	29.3	27.2
نسبة الذين أجرهم الصافي من 1501-2000 شيكل	14.7	11.9	14.3
نسبة الذين أجرهم الشهري أكثر من 2000 شيكل	20.8	16.4	24.6
معدل الأجرة اليومية بالشيكل	**60.1**	**49.1**	**57**

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة: دورة تموز- تشرين أول 1996، **المؤتمر الصحفي، (جدول** رقم 3- 8).

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية: دورةتشرين أول 1996- **كانون ثاني** 1997، ص25- 26.

جدول 7-4: بعض المؤشرات الخاصة بتوزع القوة العاملة الفلسطينية ومعدلات البطالة والعمالة المحدودة (%)

المؤشر	أيلول-تشرين أول، 1995	نيسان-أيار، 1996	تموز-تشرين أول، 1996	تشرين أول 96- كانون ثاني 97
نسبة العاملين في الزراعة	12.3	16.8	12.6	14.1
نسبة العاملين البناء في والتشييد	18.8	12.2	19.5	19.1
نسبة العاملين الصناعة	17.8	17.4	17	16.2
نسبة العاملين في الخدمات	26.5	30.2	27.6	27.7
نسبة العاملين في المهن الأولية	18.3	27.1	28.7	29.9
نسبة العاملين في المهن والحرف	27.5	23.4	26.3	22.6
نسبة العاملين في المدن الرئيسية	53	55.3	51.9	51.6
نسبة العاملين في القرى	25.1	30.8	28.2	27.4
نسبة العاملين في المخيم	5.2	4.4	3.7	3.5
نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات	16.1	9.5	16.2	17.5
نسبة البطالة من القوى العاملة				
الضفة الغربية وقطاع غزة	18.2	28.4	21.8	18.3
الضفة الغربية	13.9	24.3	18.5	15.5
قطاع غزة	29.4	39.1	30.8	26.2
نسبة البطالة بين الذكور	17.6	29.9	21.9	19
نسبة البطالة بين الاناث	25.4	20.8	21.4	13.7
نسبة العمالة المحدودة من القوى العاملة				
الضفة والقطاع	21.1	14.3	11.9	9.8
الضفة الغربية	20.7	15	12.7	10.8
قطاع غزة	22	12.7	9.8	7.1
نسبة العمالة المحدودة بين الذكور	22.9	15.7	13.2	10.9
نسبة العمالة المحدودة بين الاناث	10.4	6.7	3.9	3.3

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة: دورة نيسات- حزيران 1997، المؤتمر الصحفي، (جدول رقم 3-7).

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية: دورةتشرين أول 1996- كانون ثاني 1997، ص25- 26.

بالأضافة الى تقارير المسوح الثلاثة الأولى من مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المراجـــــــــــع العربية

1. اسامة حامد وسامية البطمة، 1997. صناديق التقاعد والتأمين الصحي في أماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس.
2. جميل هلال ومجدي المالكي، 1997. نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس.
3. جميل هلال ومجدي المالكي، 1997. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس.
4. دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1994. سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله، فلسطين.
5. _____، 1995. التعداد العام للمنشآت، 1995النتائج النهائية.
6. _____، 1995. الاحصاءات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
7. _____ ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 1995 – 1997. الكتاب الاحصائي التربوي للاعوام الدراسية 1995/1994 و1996/1995 و1997/1996.
8. _____، 1996، 1997. سلسلة مسوح القوى العاملة (من رقم 1–6)، مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة: نتائج أساسية.
9. _____، 1996. سكان التجمعات الفلسطينية: تقديرات منقحة لعام 1996.
10. _____، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) – التعليم – نتائج تفصيلية.
11. _____، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع (رقم 2) – أوضاع المسكن– نتائج تفصيلية.
12. _____، 1997. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة: نتائج اساسية.
13. _____، 1997. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج النهائية.
14. _____، 1997. مسح انفاق واستهلاك الأسرة: النتائج النهائية.
15. دائرة الإحصاءات العامة الاردنية، 1996، النشرة الإحصائية السنوية لعام 1995.
16. _____، 1997، النشرة الإحصائية السنوية لعام 1996.
17. ريما حمامي، 1997. " النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية الفلسطينية"، برنامج دراسات المرأة – جامعة بيرزيت.
18. مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، نحو المساواة: القانون والمرأة الفلسطينية، 1997.

19. فلسطين: ملف التنمية البشرية، 1996– 1997.
20. مصر: ملف التنمية البشرية لعام 1996.
21. وزارة العمل – الأدارة العامة للتخطيط والمعلومات، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، معالم وملامح اساسية، تموز 1997.